الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021)- السنة الثالثة 2021- الدورة البرلمانية العادية (2021 -2022) - العدد: 2

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الثلاثاء 14صفر 1443

الموافق 21 سبتمبر 2021 (صباحًا ومساءً)

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 15 ربيع الأول 1443

الموافق 21 أكتوبر 2021

فهرس

1) **محضر الجلسة العلنية الثانية** ..... **ص** 03

- عرض ومناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

2) **محضر الجلسة العلنية الثالثة** ..... **ص** 37

- مواصلة مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

3) **ملحق** ..... **ص** 61

- تدخل كتابي.

محضر الجلسة العلنية الثانية
المنعقدة يوم الثلاثاء 14 صفر 1443
الموافق 21 سبتمبر 2021 (صباحا)

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد الوزير الأول، وزير المالية؛
- الطاقم الحكومي.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الرابعة والخمسين صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أولا، أرحب بالسيد الوزير الأول، وزير المالية، كما أرحب بأعضاء الحكومة المرافقين له وأرحب أيضا بالأخوات والإخوةأعضاء مجلس الأمة المحترمين، كما أرحب أيضا بالأسرة الإعلامية.

نهنئ بهذه المناسبة بناتنا وأبناءنا بالدخول المدرسي، والذي وصل عدد المتمدرسين فيه العشرة ملايين تقريبا، ونتمنى لهم كل النجاح في دراستهم، وهذه مفخرة للجزائر.

طبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12 والنظام الداخلي، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة عرض مخطط عمل الحكومة المنبثق من برنامج السيد رئيس الجمهورية، وبهذه المناسبة أدعو السيد الوزير الأول، وزير المالية، لعرض مخطط عمل الحكومة، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير الأول، وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد، إمام الخلق وسيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الحضور،
أسرة الإعلام الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

عملا بأحكام الدستور، لاسيما المادتين 105 و 106 منه، يشرفني أن أحضر بينكم اليوم، لأعرض عليكم محاور مخطط عمل الحكومة التي شرفني رئيس الجمهورية بتسييرها.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الفضليات والأفاضل،

يحتوي هذا المخطط على الخطوط العريضة لبرنامج عمل الحكومة إلى آفاق 2024، ويرتكز على ما جاء في برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي تضمن التزاماته الأربعة والخمسين (54).

وقد راعينا في إعداده تثمين المكتسبات من البرامج التي تم إنجازها والعمل على إنهاء ما تبقى منها، وكذا إجراء التصويبات الضرورية على البعض منها، وتسجيل العديد من البرامج والنشاطات الجديدة التي سنعمل من خلالها على تجسيد البرنامج التنموي والنهضوي الطموح الذي تبناه السيد رئيس الجمهورية، ومواصلة ورشات الإصلاحات التي أطلقها في مختلف المجالات في سبيل بناء الجزائر الجديدة.

إن هذا المخطط هو عبارة عن الخط التوجيهي لعمل الحكومة، تضمن الأولويات الواجب إنجازها، مخطط ذو

طابع عملي تم إعداده بناء على تشخيص دقيق للواقع وبنظرة استشرافية ارتكزت على دراسة التطورات السابقة وأخذت في الحسبان التحولات السريعة التي يعرفها العالم وكذا الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

مخطط بعيد عن النوايا والتمنيات، حيث سنلتزم بالعمل على تنفيذه بكل صدق وشفافية ومصارحة، مخطط نهدف من خلاله إلى معالجة الاختلالات الكبرى، الناجمة عن تراكمات سنوات عديدة من غياب الرؤية، وهيمنة سوء التسيير وما ترتب عنه من إهدار لمقدرات الأمة وسوء الاستغلال.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

لقد تمحور مخطط عمل الحكومة، الذي هو بين أيديكم، حول 5 فصول أساسية وهي كالآتي:

الفصل الأول: تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة؛

الفصل الثاني: من أجل إنعاش وتجديد اقتصاديين؛

الفصل الثالث: من أجل تنمية بشرية أمثل وسياسة اجتماعية مدعمة؛

الفصل الرابع: من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية؛

أما الفصل الخامس والأخير فيتطرق إلى تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين.

فأما الفصل الأول الذي جاء، كما ذكرت، تحت عنوان تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة، فيتضمن مواصلة العمل على تكريس قيم الحرية والديمقراطية، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، هذه المبادئ المكرسة دستوريا، وعليه تلتزم الحكومة بتكييف التشريع مع الأحكام الدستورية بالموازاة مع مواصلة تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، المتضمن إصلاحا شاملا للعدالة، بما يحقق استقلاليتها وعصرنتها ورقمنتها وضمان مساواة الجميع أمام القضاء.

وفي هذا الإطار، سنعمل على تقريب العدالة من المواطن عن طريق ـ لاسيما ـ إعادة النظر في عمل المحاكم الإدارية وتغليب الوساطة الجزائية، وتعزيز هيئة الدفاع، وإعادة النظر في إجراءات المثول الفوري.

كما تلتزم الحكومة بالعمل على توفير جميع السبل والآليات والوسائل من أجل ضمان سلامة وأمن الأشخاص والممتلكات. فضلا عن ذلك، يتضمن مخطط عمل الحكومة، العمل على تجديد الحوكمة لإضفاء المزيد من الفعالية في الأداء وتكريس مبادئ الشفافية والمساءلة.

إن مسألة الحوكمة تتمحور بشكل أساسي حول بعدين رئيسيين: الإصلاحات الهيكلية العميقة الكفيلة بتعزيز سيادة القانون، بالارتكاز ـ لاسيما ـ على المؤسسات والثقافة المؤسساتية وإعادة ثقة المواطن بالسلطات العمومية وتعزيز ثقافة المواطنة، وفق تصور جديد في إدارة الشأن العام، وإعادة تكوين الفضاء العام بعمق حول الممارسات الجديدة والمبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة.

وضمن هذا المنظور، تلتزم الحكومة بتعزيز العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بما يخدم الصالح العام والمساهمة في تنفيذ ما جاء به هذا المخطط.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الفضليات والأفاضل،

إننا واثقون بأن تعزيز كفاءة مؤسسات الدولة، لن يتحقق إلا بتبني تسيير أكثر فعالية للمالية العمومية، باعتبارها عنصرا أساسيا في عملية إصلاح الإدارة العمومية.

ومن شأن هذه الإصلاحات أن تسهل التعبئة الفعالة والتخصيص الأمثل وكذلك الاستخدام الفعال والشفاف والمسؤول للموارد العمومية.

ضمن هذا الإطار، ستواصل الحكومة الإصلاحات العميقة التي باشرتها الدولة، لاسيما:

ـ الإصلاحات الميزانياتية بالشكل الذي يضفي أكثر شفافية على تسيير ميزانية الدولة ومحاربة التبذير وسوء التسيير.

ـ الإصلاح العميق للإدارة الجبائية (إدارتي الضرائب والجمارك) وعصرنتها من أجل محاربة التهرب والغش الضريبي والتهريب وغيرها من الممارسات التي تضر بالاقتصاد الوطني، وكذا إضفاء الشفافية من أجل المساهمة في أخلقة الحياة العامة.

ـ عصرنة إدارة الأملاك الوطنية وتحيين سجلات أملاك الدولة وكذا عصرنة النظام المحاسبي للدولة.

وذلك من أجل أن تستجيب هذه الإصلاحات لمتطلبات مواكبة التغيرات الحاصلة في العالم وكذا مرافقة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى الرامية إلى بناء نموذج

اقتصادي جديد مبني على التنويع، بعيدا عن الريع الذي عاشه الاقتصاد الوطني إلى وقت قريب.

لقد حظيت مسألة أخلقة الحياة العامة باهتمام خاص ضمن مخطط عمل الحكومة، باعتبارها عاملا مهما لاسترجاع الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، هذه الثقة التي تعتبر أساس نجاح أي سياسة عمومية أو برنامج تنموي.

وضمن هذا المنظور، تلتزم الحكومة بالعمل على تكثيف الوقاية من الفساد ومحاربته وتعزيز مكافحته دون هوادة، كما تلتزم بالعمل على استرجاع الأموال المنهوبة باستعمال جميع الآليات والطرق الكفيلة بذلك، مثلما تلتزم من جهة أخرى باسترجاع العقار الصناعي والسياحي والفلاحي المنهوب أو غير المستغل وإعادة إدماجه ضمن الاحتياطات العقارية للدولة، من أجل إعادة استغلاله ضمن البرامج التنموية المسطرة، ومنحه للمستثمرين والفلاحين الحقيقيين ضمن مقاربة اقتصادية شاملة مبنية على تغليب الإنتاجية، وخلق الثروة ومناصب الشغل، على عقلية الريع والنهب.

كما سيرتكز عمل الحكومة على عصرنة الإدارة العمومية وتسريع التحول الرقمي للإدارات والمؤسسات العمومية، وكذا وضع الآليات والتصورات الضرورية لمتابعة السياسات العمومية وتقييمها.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

إن تغيير النموذج الاقتصادي من نموذج مبني ـ كما قلت ـ على الريع ومرتبط بمداخيل النفط وتحت رحمة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، إلى اقتصاد متنوع أساسه إنتاج الثروة وخلق مناصب الشغل، والاستغلال الأمثل لمقدرات الأمة وخيراتها ومواردها وإرادة أبنائها المخلصين وكفاءتهم، هو أيضا حجر الزاوية في بناء الجزائر الجديدة.

وعليه، وبموجب الفصل الثاني من المخطط، اعتمدت الحكومة مقاربة متكاملة تجمع بين التوجهات الاستراتيجية الكبرى الخمسة الآتية:

أولا: وضع قاعدة وأسس الإنعاش والتجديد الاقتصاديين عن طريق تعزيز البنى التحتية والدعائم الأساسية المتمثلة، لاسيما في:

– إصلاح عميق للنظام المالي والمصرفي وعصرنته كبديل أساسي لنظام التمويل التقليدي للاقتصاد وكذا باعتباره مصدر ثقة للمعاملات الاقتصادية وحركة الاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال؛ ولقد بدأنا فعليا في هذا الإصلاح من خلال إعادة نظر عميقة في حوكمة البنوك العمومية، وفي آلية منح القروض التي توجه إلى المشاريع المنتجة، وفق دراسات معمقة لنجاعة المشاريع بعيدا عما كان معمولا به سابقا من أساليب مقيتة مبنية على المحسوبية والزبائنية في منح القروض، مما أدى إلى تراكم عدد هائل من القروض غير الناجعة ومن غير القابلة للاسترداد.

ـ إصلاح القطاع العمومي التجاري وحوكمة المؤسسات العمومية وإخضاعها لعقود ناجعة صارمة.

ـ تحسين مناخ الاستثمار والعمل على ترقية جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار باعتباره المحرك الأساسي والرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنتاج الثروة وخلق فرص الشغل؛ مناخ ملائم للمقاولاتية يسمح للمؤسسات بتنفيذ مشاريعها الاستثمارية في بيئة شفافة وآمنة ومستقرة.

ـ معالجة جذرية لمسألة العقار الصناعي والسياحي الفلاحي، عن طريق تطهيره وتحسين استغلاله.

ـ العمل على إدراج القطاع الموازي في قنوات النشاط الرسمية.

ـ تطوير المؤسسات الناشئة والتعجيل بمسار التحول الرقمي من أجل الانتقال إلى اقتصاد مبني على المعرفة.

ثانيا: هيكلة الاقتصاد حول أهم القطاعات الاستراتيجية الرافعة للنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير هذه القطاعات.

وفي هذا الإطار، ستلتزم الحكومة بتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، المتضمن ـ لاسيما ـ تطوير واستغلال الثروات المنجمية عن طريق إنجاز عدة مشاريع مهيكلة.

كما ستعمل الحكومة على تكثيف الجهود الرامية إلى ضمان الأمن الطاقوي للبلاد عن طريق وضع نموذج طاقوي جديد مبني على انتقال طاقوي يعتمد على مزيج طاقوي متوازن في آفاق 2030، حيث تعكف الحكومة حاليا على إعداد قانون الانتقال الطاقوي الذي سيتم الكشف عنه في الأشهر القادمة.

وإلى جانب ذلك، ستعمل الحكومة على تطوير الشعب الصناعية الواعدة، كالصناعات الإلكترونية، والصناعات الكهرومنزلية، وكذا الصناعات التحويلية والغذائية.

ويشكل تعزيز الأمن الغذائي للبلاد هدفا استراتيجيا للحكومة التي ستواصل العمل على تطوير وعصرنة القطاع الفلاحي، حيث تهدف إلى زيادة المساحات المسقية وكذا مساحات السقي بالتقطير، كما يستهدف القطاع رفع الإنتاجية من الحبوب إلى معدل يسمح بالاكتفاء الذاتي لبلادنا.

وفي نفس الإطار، ستعمل الحكومة على تنمية الزراعات الاستراتيجية، كالسلجم الزيتي، والصوجا، والذرة، مما سيسمح بتغطية أكثر من 30 ٪ من الاحتياجات الوطنية في آفاق 2024، وكذا التخفيف من عبء فاتورة الاستيراد.

والله يحز في نفسي ألا نعود إلى الاكتفاء الذاتي!! خاصة فيما يخص إنتاج الحبوب، لقد كانت الجزائر في حقبة زمنية قريبة مرفأ لأساطيل تجارية من مختلف الدول، كي تأخذ حصتها من القمح الجزائري، كانت الجزائر خزان أوروبا، بل وخزانا لمنطقة البحر المتوسط وحتى البلدان المجاورة، وأصبحنا اليوم تابعين في استهلاكنا للحبوب كافة، تخلينا عن إنتاج الحبوب، وتخلينا عن الأمن الغذائي للبلاد وحان الوقت لأن نسترجع هذا الأمن الغذائي، فمن غير المنطقي أن تكون بلاد مثل الجزائر مساحتها 2 مليون و381 ألف كلم^2 بلدا تابعا اقتصاديا، خاصة في مجال الحبوب.

نحن جيل الاستقلال، يتوجب علينا أن نعاهد أنفسنا أمام الله وأمام الوطن، أن نصل إلى الاكتفاء الذاتي، بإذن الله تعالى، خاصة في مجال الحبوب، حتى نحقق هذا الاستقلال الاقتصادي نظير الاستقلال السياسي الذي حققه آباؤنا المجاهدون وأجدادنا المقاومون، فضلا عن ذلك، سيكون لتنمية المناطق الريفية والمساحات الغابية والصحراوية والمناطق الجبلية، وكذا الهضاب العليا مكانة هامة ضمن المقاربة الشاملة الخاصة بتطوير قطاع الفلاحة، باعتباره من القطاعات الحيوية التي تعول عليها الدولة كثيرا في إنجاح مسار التنويع الاقتصادي.

وضمن هذا المسعى دائما، تلتزم الحكومة بتنمية وتطوير العرض من المنتجات الصيدية من أجل رفعه من 104 آلاف طن سنة 2021 إلى أكثر من 166 ألف طن في آفاق 2024، علاوة على رفع نسبة صيد سمك التونة.

وقد وضعت الحكومة قطاعات أخرى ضمن الخيارات الاستراتيجية الكبرى، والتي تعول عليها كثيرا في إنجاح النموذج الاقتصادي الجديد، ألا وهي الصناعة الصيدلانية، حيث تهدف الحكومة من خلال مخطط عملها إلى زيادة نوعية وكمية الإنتاج، مما سيساهم في تحقيق أمن صحي أفضل من جهة، وتقليص فاتورة الواردات من جهة أخرى، حيث يتوقع اقتصاد أكثر من 500 مليون دولار في سنة 2021.

وجدير بالإشارة أن قطاعات أخرى لا تقل أهمية، قد أخذت حيزا هاما في مخطط عمل الحكومة، مثل قطاع السياحة واقتصاد الثقافة وكذا الصيد البحري بكل مكوناته.

ثالثا: سياسة تجارية تهدف إلى تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات وتوفير كل عوامل النجاح من أجل زيادة الصادرات خارج المحروقات عن طريق تعزيز قدرات التصدير، خاصة اللوجيستية منها، وتسهيل الإجراءات لترقية فعل التصدير وكذا تحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر.

كما ستعمل الحكومة على تطهير المجال التجاري وعصرنة أدوات وآليات الرقابة والضبط، من أجل التحكم في التوزيع ومحاربة كل أشكال المضاربة والممارسات الاحتكارية.

رابعا: لقد تعهد السيد رئيس الجمهورية في برنامجه بتغيير آليات دعم إنشاء المؤسسات المصغرة من المقاربة الاجتماعية التي كانت سائدة والتي ساعدت على زيادة روح الاتكالية وثقافة الريع إلى مقاربة اقتصادية محضة للتشغيل، مبنية على الفكر المقاولاتي؛ وعليه، ستواصل الحكومة العمل على توفير محيط ملائم لإنشاء المؤسسات بكل أحجامها (الصغيرة جدا، والصغيرة والمتوسطة) وتطوير الكفاءات وكذا مواءمة التكوين مع سوق العمل.

خامسا: من الطبيعي أنه لا يمكن لأي قطاع أن ينمو ويتطور دون بنى تحتية ملائمة، ولهذا ستعمل الحكومة على تثمين الاستثمارات الكبرى للدولة والهياكل القاعدية الموجودة وضمان استغلالها الأمثل، وكذا:

- تحسين نوعية ربط المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات بمختلف شبكات الاتصال والتواصل وتعميم شبكة الأنترنت بالتدفق العالي والعالي جدا.
- العمل على تخفيض التكاليف اللوجيستية الباهظة التي تعيق القدرة التنافسية للمنتوجات، سواء من جانب الاستيراد أو من جانب التصدير، عن طريق بناء منصات لوجستية جديدة، مع التأكيد على توزيعها العادل حسب

خصوصيات كل منطقة، بالإضافة إلى تطوير شبكة السكة الحديدية وتطوير أسطول الملاحة البحرية وكذا تعزيز قدرات التخزين، من أجل ضمان إمداد فعال لضبط الإنتاج الفلاحي والصناعات الزراعية بكل مكوناتها.

ـ العمل على رفع تحدي الأمن المائي، الذي ازدادت حدته مع التغييرات المناخية التي يعرفها العالم، وذلك بترشيد استغلال الموارد المائية وزيادة قدرات التخزين من 10 إلى 12 مليار م^3 في السنة وزيادة قدرات إنتاج المياه عن طريق التحلية إلى 3.8 مليون م^3 يوميا في آفاق 2024.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الفضليات والأفاضل،

إن الحكومة تولي، في مخطط عملها، أهمية قصوى لمسألة التنمية البشرية ودعم التماسك الاجتماعي وهو ما جاء به الفصل الثالث، من خلال:

ـ تعزيز رأس المال البشري وترقية مكوناته الأساسية والمتمثلة لاسيما في:

ـ تطوير منظومة الصحة لضمان خدمات صحية ذات تغطية وجودة، في ظل احترام كرامة المرضى.

ـ تحسين جودة التعليم عن طريق إصلاحات بيداغوجية مع ترقية تعليم فروع الرياضيات والرياضيات التقنية والعلمية والإعلام الآلي، مع إصلاح منظومة التقييم والتدرج والتوجيه، فضلا عن تحسين جودة التأطير وتحسين حوكمة المنظومة التربوية.

ـ ضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي والإبداع والتشجيع على تكوين النخب وتطوير أقطاب بحث وإبداع مرجعية قادرة على تلبية حاجيات القطاع الاقتصادي والاجتماعي من موارد بشرية ذات جودة عالية بما يستجيب لمتطلبات سوق الشغل.

ـ تحسين نوعية التكوين والتعليم المهنيين من أجل تكييفه مع حاجيات سوق العمل عن طريق تعزيز التعليم التقني والعلمي والتكنولوجي وربطه بالقطاع الاقتصادي.

ـ الحفاظ على التراث الثقافي الوطني وترقيته من أجل نقله إلى أجيال المستقبل وتفعيل دوره الاقتصادي والاجتماعي والتربوي.

ـ ترقية النشاطات البدنية والرياضية، عبر ترقية الرياضة في الوسط المدرسي والجامعي والرياضة الجماهيرية واكتشاف المواهب الشابة ومرافقتها ورياضة النخبة وذوي الهمم.

وأخيرا، استكمال المخطط الوطني للشباب ووضعه حيز التنفيذ موحدا ومتناسقا، انطلاقا من كونه سيجمع في إطار الحوكمة، كافة الأجهزة المتعلقة بالشباب في الميادين ذات الأولوية، لاسيما التربية والتكوين وتدعيم قدرات الشباب، والمقاولاتية والابتكار والمواطنة والمشاركة في الحياة العامة.

أما بخصوص تحسين الإطار المعيشي للمواطنين، فتلتزم الحكومة بالاستجابة بشكل فعال لاحتياجات تنقل الأشخاص ونقل البضائع عبر تطوير أنماط نقل عصرية تستجيب لمواصفات الأمن وربح الوقت والتكلفة وحماية البيئة، وستواصل جهود فك العزلة وتحسين الوصول إلى المناطق الجبلية والهضاب العليا والصحراء.

كما ستعمل الحكومة على تطبيق سياسة حقيقية للتهيئة العمرانية، من شأنها ضمان محيط حضري وريفي كفيل بتوفير إطار معيشي ذي نوعية يراعي متطلبات التنمية المستدامة.

فضلا عن ذلك، ستعمل الحكومة على تحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، باعتباره آلية مثلى للتخطيط والاستشراف، بالإضافة إلى مراجعة مخططات تهيئة الإقليم للولاية وكذا تكييف مخطط تهيئة وتطوير إقليم البلديات.

وأما بخصوص البيئة والتنمية المستدامة، فستولي الحكومة أيضا أهمية بالغة وقصوى لحماية وتثمين الطبيعة والتنوع البيئي والتكنولوجيات الخضراء، وتسريع تنفيذ الاقتصاد الدائري، وكذا مكافحة التلوث بمختلف أنواعه.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

إن تجسيد بناء جزائر جديدة مرهون بمدى تحسين الإطار المعيشي للمواطن وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية محلية مستدامة والقضاء على الفوارق بين المناطق، والعمل على إيجاد آليات وسبل بعث التنمية فيها وتأهيلها وتنمية المناطق التي تحتاج إلى مرافقة خاصة، والمسماة بمناطق الظل، التي وضع لها السيد رئيس الجمهورية برامج خاصة وأولاها أهمية قصوى في برنامجه، حيث تلتزم الحكومة بتطبيق كافة هذه البرامج.

وفي هذا الصدد، سمحت المجهودات التي قامت بها السلطات العمومية إلى غاية الآن بتمويل برنامج يضم 24216 عملية بمبلغ قدره 310 ملايير دينار، خلال سنتي

2020 و 2021 فقط، كما بلغ عدد المشاريع التي انتهت بها الأشغال أكثر من 13135 مشروعا عبر 1343 بلدية.

وتتعلق هذه المشاريع، خاصة، بعمليات التزويد بمياه الشرب والربط بشبكات الكهرباء والغاز وشبكات التطهير وترقية الصحة الجوارية وفك العزلة وإنجاز مساحات للعب وفضاءات للترفيه.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الفضليات والأفاضل،

لقد أولت الحكومة في هذا المخطط أهمية قصوى للسياسة الاجتماعية، تكريسا للعقيدة الراسخة للدولة الجزائرية في تبني سياسة اجتماعية تستجيب لمتطلبات التكفل بالفئات الهشة، لاسيما ذوي الهمم والمسنين، ودعم التماسك الاجتماعي، في ظل المساواة والعدالة الاجتماعية، فضلا عن ذلك، ستعمل الحكومة على ضمان استهداف أمثل للدعم وتعزيز شفافيته، لاسيما من خلال استكمال «السجل الاجتماعي الموحد».

كما تلتزم الحكومة بالعمل على الرفع من القدرة الشرائية للمواطن، وكذا القيام بإصلاح شامل، يضمن الحفاظ على نظامي الضمان الاجتماعي والتقاعد واستدامتهما ويعزز فعاليتهما.

ومن بين محاور السياسة الاجتماعية للدولة، يجدر ذكر حق المواطن في الحصول على سكن لائق، وفق الصيغ المكيفة الموجودة حاليا، أو تلك التي ستنشأ، مع إعطاء الأولوية للأسر ذات الدخل الضعيف، وذلك بفضل استكمال البرامج الجاري إنجازها وتسليمها والتي تقارب 843 ألف مسكن المتبقية من البرامج السابقة.

أما الفصل الرابع، الذي جاء تحت عنوان «من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية»، فستعمل الحكومة على توظيف الجهاز الدبلوماسي من أجل الاستفادة بشكل أمثل من فضاءات التبادل الحر واتفاقيات الشراكة، كما ستعمل بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية على تكريس النهج الاستباقي في العمل الدبلوماسي، من خلال المتابعة المستمرة للتغييرات التي يشهدها العالم لإضفاء مزيد من الفعالية على مسار اتخاذ القرار.

فضلا عن ذلك، ستعمل الحكومة على التكفل بانشغالات الجالية الوطنية بالخارج وتدعيم تدابير تأطيرها الديني والثقافي، وكذا العمل على استقطاب الكفاءات الوطنية بالخارج للمساهمة في التنمية الوطنية.

أما الفصل الخامس، الذي جاء تحت عنوان «تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين»، فإن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، سيواصل جهوده الرامية إلى عصرنة عتاده واحترافية أفراده حتى يتمكن من أداء واجباته السيادية في ظل الاحترام الصارم لمهام الدفاع الوطني التي يخولها له الدستور، وطبقا لتعليمات وتوجيهات رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني.

وسوف يحظى الجيش الوطني الشعبي وكافة مصالح الأمن بدعم الحكومة في عمليات مكافحة الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والجريمة السيبرانية والمتاجرة بالمحظورات والتهريب والهجرة غير الشرعية، في ظل احترام التزامات بلادنا في مجال ترقية السلم والأمن على المستويين الجهوي والدولي.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الفضليات والأفاضل،

إسمحوا لي، قبل أن أختم هذا العرض، بالتذكير بأن هذا البرنامج يمثل الخط التوجيهي لعمل الحكومة، ويتضمن الخطوط العريضة لأهم محاور برنامج عملها إلى آفاق 2024، حيث سيترجم إلى أوراق طريق قطاعية تعدها الدوائر الوزارية المعنية التي تعكف حاليا على الانتهاء من وضع مصفوفات النشاطات الخاصة بها، تتضمن بالتفصيل آجال التنفيذ الخاصة بكل نشاط، وكذا الأهداف المعبر عنها بمؤشرات كمية دقيقة بالأرقام والنسب، بالإضافة إلى التقديرات المالية متى كان ذلك ممكنا، مما سيسمح بمتابعة وتقييم مدى تنفيذ البرنامج على أرض الواقع.

وسوف تتاح لكم فرص أخرى مستقبلا، لمناقشة وترجمة هذه المحاور إلى مخططات قطاعية، تتضمن الأهداف الكمية والمخصصات المالية، وهذا بمناسبة عرض مختلف قوانين المالية التي ستعرض عليكم خلال فترة تنفيذ هذا المخطط إلى آفاق 2024.

كما أعلمكم بأننا قد وضعنا على مستوى مصالح الوزير الأول، آلية دائمة ومستمرة للمتابعة والتنفيذ ووفق إطار منهجي دقيق ومدروس.

وعملا على تكريس مبدأي الشفافية والمساءلة، يمكنكم

الاطلاع على التقارير الدورية التي ستنشر على مواقع الوزارة الأولى وكذا مواقع كل الدوائر الوزارية.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الفضليات والأفاضل،

أجدد لكم التعهد باسم الحكومة على العمل بأقصى جهد وبكل صدق وإخلاص، من أجل التنفيذ الفعلي لكل ما جاء به هذا المخطط الطموح، الذي وضعناه بين أيدّكم، وملتزمون به أمام الله، وأمام الشعب الجزائري الأبي، وأمام السيد رئيس الجمهورية، وأمامكم أنتم نواب البرلمان بغرفتيه.

كما أؤكد لكم مرة أخرى، عزمنا وإرادتنا على تعزيز التنسيق الكامل مع السلطة التشريعية، والاستماع إلى كل الآراء والانتقادات، من أجل أن نرفع معا التحديات التي يواجهها وطننا المفدى وكلي ثقة في تعاون الخيرين والمخلصين من أبناء وطننا الغالي ونخبته، وسنلتقي قريبا بإذن الله تعالى، لنرى معا ثمار تنفيذ هذا المخطط بظهور معالم الجزائر الجديدة، جزائر آمنة، مستقرة، متطورة ومزدهرة، يفتخر بها أبناؤها بين الأمم وهو ما نتطلع ونصبو إليه جميعا.

وفقنا الله جميعا لخدمة البلاد والعباد.

عاشت الجزائر عزيزة قوية أبية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

.. **(تصفيق)**..

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير الأول، وزير المالية، على هذا العرض الهام؛ والآن نمر إلى النقطة الثانية من جدول أعمال جلستنا، وهي تدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، وفي هذا الإطار تم تحديد مدة التدخل لكل عضو، كما جرت العادة، بـ 3 دقائق، لكن نظرا لأهمية الموضوع قررنا على مستوى مكتب المجلس أن تكون مدة التدخل 6 دقائق لكل عضو.

ومباشرة أحيل الكلمة إلى أول متدخل، السيد عبد القادر مولخلوة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر مولخلوة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم والسيدات والسادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الإعلام والحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

إسمحوا لي، في بداية مداخلتي، أن أتقدم بالتهاني للسيد الوزير الأول، ، وطاقمه الحكومي، على الثقة التي حظوا بها من قبل السيد رئيس الجمهورية، ونتمنى لهم كل التوفيق والسداد.

السيد الرئيس،

لقد قطعنا شوطا كبيرا في بناء المؤسسات الدستورية للدولة، بفضل النية الصادقة في القول والعمل للخيرين من أبناء هذا الوطن وعلى رأسهم السيد رئيس الجمهورية، هذا ما شهدناه من خلال المحطة الانتخابية التي تكللت بانتخاب المجلس الشعبي الوطني وقريبا ـ إن شاء الله ـ المجالس الشعبية المحلية.

السيد الرئيس،

لقد تتبعنا تدخلات زملائنا بالمجلس الشعبي الوطني، وكذا السيد الوزير الأول، حيث كانت جل التدخلات تتمحور حول كيفية تطبيق المخطط من حيث التمويل والفترة الزمنية وترتيب الأولويات.

نفس الملاحظات التي نسجلها ونضيف إلى ذلك إشكالية هامة متمثلة في الكفاءة والجاهزية، نحن نعلم جيدا أننا نحتاج إلى وقت كافي من أجل تعافي الإدارة من مرض البيروقراطية والمحسوبية والتخاذل والمكائد، في ظل الرقمنة الحقيقية والعلمية الجادة.

كما نثمن قرار رئيس الجمهورية برفع التجريم عن فعل التسيير.

وفي هذا الصدد، نطلب التسريع في تعديل القوانين وملاءمتها مع القرار الشجاع والهادف من أجل دفع عجلة التنمية التي هي في تعطل تام، كما نطلب كذلك تنظيف الإدارة من المندسين الذين يحملون أفكارا هدامة بالية

وحاقدة داخل الإدارة العمومية ومؤسسات الدولة.

كما نطلب الإسراع في إصدار قانوني البلدية والولاية الجديدين، ومن خلالها توسيع صلاحيات المنتخب المحلي بما يجعل لديه قوة الاقتراح والتنفيذ.

السيد الرئيس،

أما فيما يخص الاستثمار، فنحن في التجمع الوطني الديمقراطي، نرى ونطلب:

ـ تحديد استراتيجية بعيدة المدى ونظرة استشرافية واعدة للاستثمار المحلي إلى غاية 2050، إن شاء الله، والتركيز على المشاريع القومية، كما نطلب تحرير المبادرات الاقتصادية ورفع القيود الإدارية التي كبحت الاستثمار وجعلته رهينة للبيروقراطية المقيتة والتي لا تتناسب إطلاقا مع الآليات المعتمدة في الاقتصادات المتطورة.

ـ تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية.

ـ كما نطالب أيضا بإيقاف عملية ضخ الأموال بحجة تطهير المؤسسات الاقتصادية العمومية التي لا تقدم النتائج المرجوة، مع المطالبة بفتح رأس مال هذه المؤسسات العمومية لفائدة القطاع الخاص باستثناء المؤسسات ذات الطابع الاستراتيجي والسيادي.

ـ إعادة الاعتبار لدور ووظيفة غرف التجارة والصناعة في مجال الاستثمار، وعدم تركها مجرد غرف تسجيل إداري.

السيد الرئيس،

أما فيما يخص الجانب المالي والجبائي:

ـ نطلب مراجعة قانون النقد والقرض مع إعطاء صلاحيات كبرى للبنك المركزي.

ـ إصلاح جبائي عميق ومراجعة شاملة للمنظومة المصرفية، التي يطغى عليها الطابع الإداري الجامد والمعرقل للاستثمار الخلاق للثروة.

ـ أما فيما يخص إنشاء البنوك الجزائرية بالخارج كان بالإمكان شراء أو اقتناء أصول البنوك الموجودة بالخارج والتي هي في حيز الخدمة وتفادي تكاليف إضافية دون جدوى.

أما فيما يخص قطاع السياحة:

السيد الرئيس،

نحن نطلب ونلح في طلبنا على ضبط القواعد والتشريعات المتعلقة بالعقار السياحي، الذي أصبح رهينة للبيروقراطية وتداخل الصلاحيات بين المصالح وخاصة المصالح الفلاحية، فعوض متابعة هذه المصالح قطاعها والاهتمام بالأراضي الخصبة وتطوير قطاعها، راحت تتدخل في عقارات سياحية ذات قيمة مالية وتجارية، إذا استغلت في مجالها الحقيقي، مع العلم، السيد الوزير الأول، أن هذه العقارات تتمتع بكل الأطر القانونية من مراسيم تنفيذية وقواعد تعمير مصادق عليها.

ـ كما نطلب ـ السيد الوزير الأول ـ تسوية أراضي العرش تسوية حقيقية وجادة.

ـ تسوية البنايات في إطار القانون 08 ـ 15.

ـ وكذا وضع آلية قانونية لتسيير الحظيرة السكنية الهامة، وخاصة تلك المبنية بصفة جماعية، وإنشاء مؤسسات صغيرة تقوم بعملية الصيانة والتسيير للأجزاء المشتركة.

ـ تسوية السكنات بصيغة (LSP) العالقة على مستوى التراب الوطني، والتي أصبحت عائقا وهاجسا للمستفيدين منها.

ـ تثمين الأملاك العمومية ومنح الاستثمار داخل هذه الأملاك، مع المحافظة على الطابع العمومي الذي تمتاز به..

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر مولخلوة؛ الكلمة للسيد عبد الوهاب بن زعيم، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، ولكي نكون متفقين، نحن طريقنا، هو خدمة الشعب والجمهورية، لكن تختلف أولوياتنا عن أوليات الحكومة، بحكم أننا منتخبون من طرف الشعب، ودورنا هو أن نتكلم عن حقوقه وهمومه.

السيد الوزير الأول،

بكل بساطة، أين هي حقوق الشعب والمواطنين و«المحقورين» والمهمشين؟ ولنبدأ بمئات آلاف الشكاوي

والعرائض والطلبات التي هي مكدسة لدى الإدارات، دون جواب بنعم أو بلا؟ وهنا أطرح ما جاء في بعض هذه الشكاوي والانشغالات.

السيد الوزير الأول،

أين حقوق الناس؟ أين حقوق عمال الشبكة الاجتماعية؟ أين حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة؟ أين حقوق عمال عقود ما قبل التشغيل؟ أين الإدماج الذي وعدوا به؟ أين حقوق متقاعدي الجيش والحرس البلدي والمعطوبين؟ أين حقوق العمال في التقاعد النسبي مثل الوزراء؟ أين هو الحق في التوظيف بالنسبة للأساتذة وبالنسبة للدكاترة؟ أين حقوق الأئمة؟ أين حقوق الصحافيين جنود القلم والكلمة الحرة والوطنيين الذين هم الآن جنود للدفاع عن الشعب والدولة من أعداء الخارج؟ لأن الحرب الآن هي حرب الكلمة والإعلام، سواء كانوا من القطاع الخاص، ممثلا في الجرائد الإلكترونية الخاصة، التي تغلق كل يوم بسبب غياب الإشهار العمومي أو العامة.

سيدي الوزير الأول،

أعود إلى المخطط وإثرائه، أين مشاريع المدن الذكية والنموذجية؟ أين مشاريع الذكاء الاصطناعي والتي أصبح العالم يسير بها الآن؟ أين خطوط النقل والطرق السيارة بين الولايات؟ أين هي مشاريع الكهرباء الكبرى والمستشفيات العصرية؟ أين قانون الاستثمار؟ متى تقلع هذه الجمهورية؟ متى تقلع هذه الجمهورية؟ مازلنا فقط في دعم وتصحيح الأخطاء والأوضاع وترقيع البرامج القديمة، أين البرامج الضخمة الجديدة؟ أين المدن الجديدة؟ أين القرى السياحية الكبرى؟ أين المستثمرون الأجانب؟ أين ميناء جن جن؟ متى ينطلق؟ أين المدينة الجديدة بوغزول؟ أين مشاريع القطارات الكبرى بين المدن؟ أين الميترو؟ أين مراكز البحث العلمي؟ أين مشاريع الطاقة الشمسية والطاقة البديلة؟ أين قوانين ومشاريع صناعة السيارات والصناعات الغذائية والتحويلية والصيدلانية؟ أين مشاريع المياه الضخمة؟

سيدي الوزير الأول،

هنا أقول إن المشكل ليس أن نتشارك مع الدول الكبرى والعظمى، وليس لنا أي عقدة للإنجاز مع الشركات الكبرى، كل ذلك ليس بمشكل، أن تربح هذه الدول وأن نطور بلدنا، نحن اليوم 42 مليونا وكل عام الكثافة السكانية تزداد وتزداد معها المتطلبات والمشاكل، لا يمكن أن نعتمد فقط على برامج تنموية محلية صغيرة، الجزائر كبيرة وعظيمة ووجب علينا أن نطمح إلى الأعظم والأكبر، أعتقد بأنه حان الوقت لفتح الأبواب لاندماج اقتصادي مع العالم المتقدم، مع الدول التي تملك إمكانيات اقتصادية كبيرة، نحن لا نملك حتى وكالة بنكية في الخارج، لا في إفريقيا ولا في أوروبا، ماذا ننتظر؟

هذا الغلق سيرجعنا إلى الوراء، فالحفاظ على السيادة يبدأ برفاهية الشعب، سيدي الوزير الأول، وتوفير متطلبات الحياة الكريمة فمدننا ينقصها الكثير، إما النهضة الكبيرة والثورة الصناعية والاقتصادية الجديدة، وإما أننا سنبقى نعاني من أزمة البطالة وأزمة اقتصادية كبيرة.

السيد الوزير الأول،

أرجو ألا تكون مثل سلفك، ويدخلوك في إنتاج المراسيم التنفيذية كل أسبوع، والتي نهايتها نشرة أخبار الثامنة من نفس اليوم، ويوهموك بأن الأعمال تسير وأن الأمور تتحرك، والحقيقة أنهم يتلاعبون فقط، مرسوم من وراء مرسوم وتعليمة وراء تعليمة، وقانون من وراء قانون، والجميع يعرقل الجميع!!

السيد الوزير الأول،

إني ناصحكم ومصارحكم، ولو أردت نفاقكم لقلت كلاما آخر قد يعجبكم.

السيد الوزير الأول،

الميدان ثم الميدان؛ ما الذي يمنعكم من أن تستقبلوا المستثمرين والصناعيين والوطنيين والأجانب كل أسبوع لحل مشاكلهم ووضعهم على الطريق في كل المجالات؟!

أين المشكلة في أن تتابعوا المشاريع في الميدان وفي كل الولايات؟!

أعلم أن التحديات كبيرة، والشعب ينتظر منكم الكثير، ومن حقه الملموس، لذلك كل قرار أو مرسوم أرسل من ورائه من يؤكد لك أنه قد نفذ عبر كامل الجمهورية، ويجب أن يحس المواطن بالملموس والملموس فقط، الملموس في الأسواق وأسعارها، الملموس في الأجور، الملموس في التنمية، الملموس في توفير المياه، الملموس في الحياة اليومية.

السيد الوزير الأول،

الحكم في أيديكم، الأختام في أيديكم، الاعتمادات في أيديكم، البنوك المركزية والموانئ في أيديكم، الحل والربط

في أيديكم، بمعنى آخر المسؤولية كاملة في أيديكم للانطلاق بالسرعة القصوى.

في الأخير، أجدد طلبي بالعدالة الاجتماعية لكل المواطنين على حد سواء، أكانوا مسؤولين أو موظفين عاديين، وأجدد طلبي على أن يكون سن التقاعد هو 60 سنة للجميع، لا مزايا أخرى في هذا الموضوع، ولكي نكسب ثقة الشعب وجب المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، فهناك من يتحصل على راتب بقيمة 40 مليونا ـ سيدي الوزير ـ وهو لا يفعل أي شيء، والذي يأخذ راتبا بقيمة 5 آلاف دينار ومليون سنتيم ـ كعمال الشبكة الاجتماعية وعقود ما قبل التشغيل ـ هو من يعمل وصاحب راتب 40 مليونا لا يعمل شيئا!!

السيد الوزير الأول،

العدل أساس الملك، إن العهد كان مسؤولا، رسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام، بداية دعوته كانت العدل والمساواة، فتبعه الناس بقلوبهم وعقولهم واقتنعوا بدعوته، لأنه أعاد إليهم حياتهم وكرامتهم، الناس البسطاء والضعفاء و «المحقورون» والمظلومون والمهمشون الذين لا حول لهم ولا قوة هم أمانة في رقبتك سيدي الوزير، وفي رقبة الحكومة.

أخيرا، حان الوقت، إفتحوا الحدود البرية والجوية والبحرية، مع احترام البروتوكول الصحي وليس هناك أي سبب مقنع لترك الحدود مغلقة.

السيد الوزير الأول،

الدولة قوية وستبقى واقفة وشامخة، لكن المواطن ضعيف ويموت، أتمنى من الحكومة أن تكون قوتها في رفع الغبن عن المواطن.

أخيرا، يقول الشاعر الفلسطيني غازي الجمل:

إن يهدموا كل المآذن حولنا

نحن المآذن فاسمع التهليلا

هذا فقط، حتى أقول إن الجزائر ستبقى قبلة مسلمة عربية إلى يوم الدين، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

.. (**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ والآن الكلمة للسيد أحمد بوزيان، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان:

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي الوزير الأول وطاقمه الحكومي،

زميلاتي، زملائي الأكارم،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ مستهلا بحمد الله الأول بلا ابتداء والآخر بلا انتهاء، ومصليا ومسلما على عين الرحمة الربانية، وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار بصلاة وسلام دائمين ما تعاقب الليل والنهار، وما توالى الصوم والإفطار.

وإن كان من بد، فلابد من تهنئة الحكومة الجديدة، وعلى رأسها السيد الوزير الأول، متمنيا لهم التوفيق والسداد، وتجاوز الأزمات وما ذلك على الله بعزيز، خصوصا إذا صحت العزيمة، وتظافرت مع الكفاءة، والأمران مع بعض قد توافرا، فلم يعد من شك في ذلك، ونحن نرفع أكف الدعاء بالفلاح والنجاح.

كما لا ننسى زميلتي وزملائي، الذين تم انتخابهم على رأس الهياكل، راجيا من الله أن يكونوا في أريحية لتقديم ما يجب تقديمه لخدمة الوطن أولا وأخيرا.

أبدأ كلمتي بديباجة صغيرة، وأستسمح السيد الرئيس.

لست أبالغ، ولا أخال أنه يخالفني سامع هذه الكلمة، وإني جازم قاطع أن ما تمر به البلاد في هذه الآونة، لم يسبق لها أن مرت به من قبل، فقد تظافرت عليها المحن من الداخل والخارج، فقد تستمرء خيانة وغدر الغريب لكن تصير غصة حينما يخونك الشقيق والحبيب، وتجد هذه الخيانة صداها فيمن تحسب أنهم أبناؤك ومن صلبك.

وإني هاهنا أرمز وألوح لخيانة قد لا تشرحها العبارات المطولات، ولا المجلدات الضخمة، من هول ما تجده الجزائر شوكة في حلقها وهي التي كانت عونا للإخوة والأصدقاء والأشقاء، فلنكن يدا واحدة لمجابهة الرياح العاتية، وهذا دأبنا كلما ادلهمت الخطوب وأرادت أن تشتتنا، فإذا بنا كتلة واحدة غير قابلة للتجزيء.

أرجع إلى مداخلتي لأقول:

إن مخطط عمل الحكومة يفترض أن يتحرى الدقة والموضوعية، ويتجنب الإنشائيات والبلاغيات، فهو برنامج عمل وليس برنامجا انتخابيا لحزب سياسي يسعى لإقناع المواطنين واستثارة عواطفهم.

من هنا، فأول ملاحظة أدلي بها على المخطط، هو

اعتماده على اللغة الفضفاضة في أغلب فصوله وعناصره ومباحثه، وقد تمنيت أن يكون مخطط عمل هذه الحكومة في ظل الجزائر الجديدة الموعودة بادرة تشير إلى ترك الممارسات السابقة التي تعد مرحلة مواجهة البرلمان مجرد شكليات وطقوس فرضها الدستور.

إن هذه الملاحظة التي أشدد عليها أرى أنها جوهرية ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في قابل الأيام، حتى نؤسس لممارسات تتسم بروح المسؤولية والالتزام تجاه الوطن والمواطن أولا، ثم تجاه النواب ورئيس الجمهورية ثانيا.

لذلك نأمل أن يتغير هذا النهج الشكلي في تقديم مخطط الحكومة، ولا ضير أن تكون في جلسات مغلقة أو ورشات عمل بإشراك التكنوقراط والخبراء.

ومن بين الملاحظات التي رصدناها ـ سأكتفي باثنتين أو ثلاث ـ في هذه الوثيقة وقفنا على:

ـ في الفصل الأول المعنون بـ: تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة:

لفت انتباهي نقطة هامة والمتمثلة في حماية المتقاضي والمجتمع من أي خطأ قضائي وإدخال عقوبات أخرى بديلة عن السجن، وهذه نجدها بادرة حسنة تستحق الثناء في انتظار منظومة القوانين والتطبيقات التي تصب فيها، وحبذا لو تلتزم الحكومة بالمضي قدما في وضعها حيز الإجراء.

ـ في النقطة الخاصة بإعداد النصوص التطبيقية للقوانين المصادق عليها:

نتمنى أن تسرع الحكومة في وضع رزنامة لإنهاء هذا المشروع، فالمنظومة القانونية مثقلة بالنصوص غير واضحة المعالم من حيث التطبيق.

ونثمن ما تضمن في المخطط من إيلاء الأهمية للعلاقة بين البرلمان وأعضاء الحكومة، وبالخصوص الالتزام بتيسير استقبال أعضاء الحكومة للنواب، على أن تنجز مجموعة قوانين في هذا الصدد لتنظيم هذه الأمور وألا تترك للأخلاقيات غير المضبوطة، فهذه التزامات ومسؤوليات تجاه الوطن والمواطن وليس مجرد مجاملات وحسن معاملة.

ـ في الفصل الثاني الموسوم بـ: من أجل إنعاش وتجديد اقتصاديين:

بما أن هذا هو الجانب الحيوي الذي يهم المواطن بالدرجة الأولى، بل هو المحك الأول الذي تحاسب عليه الحكومة ومن خلاله يتبين مدى رضا المواطن على أدائها، فإننا وإن وجدنا فيه الكثير من النقاط الإيجابية الطموحة والمبشرة، غير أننا لم نجد في هذا الصدد أي إشارة إلى المضي فيما يسمى بالشمول المالي، والشفافية في التعاملات المالية في جميع ميادين الاقتصاد والتجارة، ومن أهم عناصر الشمول المالي تقييد التعامل بالنقد العيني أو السيولة ما أمكن، فهل تفكر الحكومة في تطبيق هذا الأمر؟ هل نحلم بيوم يصبح فيه البنك شريكا اقتصاديا ويتعامل المواطنون بالصكوك والسندات؟!

وقبل أن أختتم كلمتي، هناك نقطة أساسية فيما يخص تعزيز الهوية الوطنية، فلا يخفى على أحد أن الهوية الوطنية ليست مجرد تاريخ يسرد، وإنما هي أساسا إعادة الأمل للمواطن بأن يحظى بالكرامة والعيش بعزة في دولة القانون والعدل، حيث تعود له الثقة في دولته، وحينها سيعتز بهويته ووطنيته؛ وهنا أشير إلى ضرورة التركيز على التاريخ القريب الذي صنع المصير المشترك لهذا الوطن العزيز، ومواصلة الإعلاء من نضالات الشعب في القرنين الأخيرين، حيث افتك سيادته واستعاد هويته بالتضحيات والدماء، ومن هنا يتطلب الأمر إحياء مشروع تجريم الاستعمار، وتجريم من يهوّن من نضالات الشعب ورموزه وثوابته، وأغتنم سانحة وجود السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي، لأرفع تظلم بعض أعضاء الهيئة التنفيذية لولاية تيارت الذين تمارس عليهم ضغوطات من قبل منتخبين بغير وجه حق، لتمرير ما يرغبون في تمريره، وكشاهد على ذلك ما تعرض له مدير الصحة للولاية من ضغط، لا يشرف مهمة المنتخب ولا يشرف الدولة الجزائرية الجديدة التي نطمح إليها، مع أن هذا المدير ذو كفاءة وقد أدار أزمة الجائحة بحنكة واقتدار.

ونحن ها هنا إذ نشخص الداء ونرفع الانشغالات بكل أمانة لا نرمي إلى التشهير بأحد، وفي الآن ذاته لا نبتغي الترويج للشعبوية التي لا نرضاها خارج المجلس فضلا عن داخل حرمه.

فعلى الدولة الجزائرية المنشودة أن تحمي إطاراتها وكفاءاتها من ادعاء بعض المتاجرين بقدسية الانتماء إليها.

وإن كانت لابد من خاتمة فإني ألتفت إلى الطبقة الهشة ـ السيد الوزير الأول ـ التي أراها عن قرب في المقاهي والمتاجر والأسواق وقد أرهقتها القدرة الشرائية واستنزفت جيوبها ونخرت لحومها وعظامها، ومع ذلك مازالت ترى الجزائر فوق كل اعتبار، لذا على الدولة أن تنظر إليها

كذلك بعين الاعتبار.
شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة للسيد يوسف مصار، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف مصار: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
الأخ السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام والصحافة،
سلام الله عليكم جميعا وأسعد الله صباحكم.
السيد الوزير الأول،
صحيح أن الظرف الصحي الذي تمر به بلادنا اليوم هو صعب للغاية بسبب مخلفات وتأثيرات جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) ومتغيراته الخطيرة على كل المستويات، لاسيما الاقتصادية والاجتماعية منها؛ كل هذه الأمور في غاية الصعوبة والتعقيد، لكن المهمة غير مستحيلة بالنظر إلى توفر الإرادة السياسية والعزيمة القوية على التغيير نحو الأحسن والأفضل الموجودة لدى السيد رئيس الجمهورية، وهذا يجعلنا نطمئن ونتفاءل بغد أفضل؛ فقط يجب شحذ الهمم واستغلال القدرات المتاحة وتشجيع وتحفيز الكفاءات وزرع الطاقة الإيجابية في أفراد المجتمع ومحاربة الإشاعات المغرضة والأفكار الانهزامية والنظرة السوداوية وزرّاع الفتنة.
السيد الوزير الأول،
بصفتي مجاهدا وعضو جيش التحرير الوطني، أدعو من هذا المنبر الإخوة الرفقاء من الأسرة الثورية وكل الخيرّين من أبناء هذه الأمة الجزائرية المجاهدة إلى المزيد من الدعم والمرافقة الإيجابية لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، الواعد بغد أفضل، وبصفتي أيضا رئيسا للجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، فإنني أثمن ما جاء في مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، لاسيما ما تعلق بالفصل الخامس منه والخاص بتعزيز الأمن والدفاع الوطنيين.

فالتحديات الأمنية الراهنة والتهديدات التي تشهدها حدودنا الغربية والجنوبية والشرقية، وغيرها من المخاطر المحدقة ببلادنا، كالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والمخدرات والتهريب والهجرة غير الشرعية والجريمة السيبرانية وغيرها، تستلزم منا جميعا الحذر واليقظة والاستعداد التام لأي طارئ وتأدية المهام التي يخولها الدستور للجيش الوطني الشعبي، وكذا تعليمات وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني.
لهذا، ندعو إلى بذل المزيد من الجهد ومواصلة أعمال العصرنة والاحترافية والتكوين وتطوير الصناعة العسكرية وتوظيف التكنولوجيات الحديثة، ابتغاء التفوق وبسط هيبة الدولة والتصدي لكل من تسول له نفسه مجرد التفكير في المساس بأمن واستقرار الجزائر وشعبها، أرض الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار.
السيد الوزير الأول،
ينبغي هنا الإشادة ببعد النظر والحكمة الاستراتيجية للسيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، في التأكيد على أهمية تطوير وعصرنة الجيش الوطني الشعبي، وتعزيز العمل الدبلوماسي الذي يدخل في إطار الأمن القومي، في مختلف توجيهاته وتعليماته، وكذا من خلال ما جاء في الفصل الخامس من مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.
سيدي الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول،
إسمحوا لي في ختام مداخلتي هذه أن أتقدم بأسمى عبارات التقدير والإكبار إلى جيشنا الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، قيادة وأفرادا بجميع الأسلاك، على الأعمال التي يقومون بها ووقوفهم الدائم إلى جانب أخواتهم وإخوانهم من أبناء الشعب الجزائري، لاسيما في أوقات المحن والشدة؛ وأترحم، بالمناسبة، على شهداء الواجب الوطني من أبناء الشعب الجزائري والمؤسسة العسكرية والأمنية الذين سقطوا ضحية الإجرام والإرهاب في مختلف ربوع وطننا المفدى، ونؤازر أسرهم في مصابهم الجلل.
كما ندعم خيارات ورؤية رئيس الجمهورية، السيد عبد

المجيد تبون، في التأسيس لجمهورية جديدة، ونثمن ونبارك ونرافق مخطط عمل الحكومة هذا، من أجل تنفيذ البرنامج الرئاسي الطموح والواعد، الذي نعتبره أحد دروع حماية الجزائر من كل المخاطر المحدقة والمحتملة؛ والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

. . (**تصفيق**). .

السيد الرئيس: شكرا للسيد يوسف مصار؛ الكلمة الآن للسيد مومن الغالي، فليتفضل مشكورا.

السيد مومن الغالي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

تحية طيبة ملؤها السلام والإخاء.

لاشك أن مخطط عمل الحكومة طموح ويحمل نوايا حسنة تبشر بخير واعد، لكن ذلك كله سيظل منقوصا إن لم تول الحكومة الاهتمام والتركيز على 3 محاور أراها مناسبة:

1ـ الإصلاح التربوي.

2ـ الإصلاح الإداري.

3ـ الإصلاح الاقتصادي.

أستهل حديثي بالإصلاح التربوي:

الاهتمام والاستثمار في العنصر البشري، مثلما فعلت وتفعل الدول المتطورة التي اقتنعت أن الثروة الحقيقية ليست البترول ولا الغاز ولا المعادن الموجودة في باطن الأرض، رغم أهميتها، لكن الثروة الحقيقية هي ما نملكه من طاقات شبانية قادرة على صناعة الغد، لو أنها تجد العناية اللازمة والاستثمار في مواهبها وطموحاتها؛ وانطلاقا من ذلك، نلفت عنايتكم، سيدي الوزير الأول، إلى ضرورة القيام بالإصلاحات اللازمة على مستويات عدة، منها:

1ـ المدرسة.

2ـ الجامعة.

3ـ المسجد.

وكل المرافق التي تساهم في تكوين الكوادر (الإطارات) الوطنية والقادرة على العبور ببلادنا نحو التطور، لذلك وجب علينا الاعتناء بالمنظومة التربوية، وفق المرجعية الوطنية وإصلاح الخلل الذي جعلنا نركز على الكم على حساب الكيف، والقضاء على الاكتظاظ الذي يرهق التلاميذ والمربين، فبعض الدول ـ سيدي الوزير ـ وصلت من 12 إلى 18 تلميذا في القسم، لكن للأسف مازالت أقسامنا تفوق 35 إلى 40 تلميذا، وهنا أثمن قرار وزارة التربية الأخير وهو التخلص من ثقل المحفظة التي قصمت ظهور التلاميذ، ونوصي الوزارة خيرا بأجور المعلمين والأساتذة، حتى لا يكسر ظهورهم غلاء المعيشة ولهيب الأسعار.

أما الجامعة، فللجامعة حديث يفرغ المحاضر، وأمام الكم الهائل من المتخرجين أمام التحصيل العلمي والثقافي، نوصي الحكومة أن تولي حرصا أكبر على نوعية التكوين الذي يقدم إلى طلابنا، والاهتمام أكثر بالبحث العلمي الذي يعد معيارا لتطور الشعوب والدول في العالم، ويتعين على الحكومة تنظيم ورشات مختصة لربط التكوين الجامعي بعجلة الاقتصاد وسوق الشغل، كما ندعو الحكومة إلى الاهتمام أكثر بالمسجد ليؤدي دوره في بناء المجتمع الوسطي، وأعيد «المجتمع الوسطي» وتحرير المسجد من الخطاب التقليدي ودعم السادة الأئمة ماديا ومعنويا وحمايتهم من الحاجة والفاقة، ليكونوا النماذج القادرة على التأثير في الشباب ، خاصة الواقع تحت تهديد الضياع والانحراف و«الحرڤة».

معالي الوزير الأول،

وحرصا منا على نجاح عمل الحكومة، نلفت انتباهكم إلى ضرورة الإصلاح الإداري، ومن خلاله محاربة العراقيل والبيروقراطية الإدارية التي لا تزال على عهدها في إرهاق كاهل المواطنين، وهنا نقف عند مشروع الرقمنة فمازلنا متأخرين في هذا المجال، إنّ زمن كثرة الوثائق والملفات والطوابير أمام الهيئات والمؤسسات قد ولّى وأصبح من الضروري استثمار الوقت والجهد لتسهيل حياة المواطنين.

سيدي الوزير الأول،

ندرك جيدا وعيكم بالمخاطر الاجتماعية والاقتصادية وشبح البطالة، في ظل الظروف الوبائية، وهو ما يحتم علينا ومن منطلق خبرتنا الميدانية دعم الفريق الحكومي ببعض الاقتراحات:

ـ وضع الثقة في الطاقات الوطنية، لاسيما في القطاع الخاص، ليكون شريكا في القطاع العام.

ـ وضع الثقة أيضا في المئات، بل الآلاف من رجال الأعمال الجزائريين الذين ظلت أيديهم بيضاء من الفساد، بل كانوا ضحية الإقصاء والتهميش خلال العهود السابقة، وكذا ضبط المنظومة القانونية والاستفادة من دروس الماضي، للحفاظ على حقوق وواجبات الجميع.

ـ تشجيع الاستثمارات الأجنبية مع شرط نقل التكنولوجيا كمنبع.

ـ الاعتناء أكثر بالفلاحة، وهنا سيدي الوزير، أطرح سؤالا: لماذا لم نحقق الأمن الغذائي رغم وجود كل المقومات؟

ما هو سبب ارتفاع أسعار الكثير من المواد ذات الاستهلاك الواسع؟

كذلك، تسجل الدبلوماسية الجزائرية هذه الأيام حضورا دوليا منقطع النظير، لكن يبقى من مهامها المشاركة في تفعيل الاقتصاد الوطني، من خلال الترويج والبحث عن مكانة في السوق العالمية.

جائحة كورونا، كشفت لنا كثيرا من العيوب، منها: وجود هياكل صحية دون روح.. الجزائريون في مثل هكذا نوائب، مثل الكورونا والحرائق شيء يحسب لهذا الشعب العظيم، لكن وجب وضع مخططات حماية لتفادي مثل هكذا مخاطر، فالأصل أولا الحماية، ثم بعد ذلك يأتي التضامن.

ما هو ردكم ـ سيدي الوزير الأول ـ عن جفاف المعلومة الاقتصادية من حيث مداخيل الدولة؟

ما هو رأيكم ـ سيدي الوزير الأول ـ في معدل الراتب للعامل الجزائري؟

أما الجانب المحلي، متى ينطلق مشروع بلاد الحدبة؟

الكهرباء الفلاحية منقوصة، خاصة في منطقتي الرملية والدرمون في ولاية تبسة، نقص المتوسطات والثانويات في الكثير من البلديات، الحويجبات، المزرعة، بجن، السطح، العقلة المالحة، الصفصاف.

نقص مياه الشرب يؤرق الساكنة، خاصة في الشريعة وبئر العاتر.

سيدي الوزير الأول،

في الأخير، هل تعاهد الحكومة الشعب والنواب على الرجوع إلى هذا المكان لعرض الحصيلة؟

إن كانت ثرية شجعناها وإن كانت منقوصة صوبناها، ولكم مني كل الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مومن الغالي؛ الكلمة الآن للسيد حميد بوزكري، فليتفضل مشكورا.

السيد حميد بوزكري: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

معالي الوزير الأول الموقر،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد التهنئة والترحيب بالسيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي؛ وبعد العرض الذي تفضل به حول المحاور الكبرى لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، المستمد من تعهداته (54)، فإن تدخلي سيتركز على جانب من المحاور التي جاء بها المخطط.

السيد الرئيس،

تأتي دعوة السيد رئيس الجمهورية، لإجراء الانتخابات المحلية المسبقة ليوم 27 نوفمبر القادم، استكمالا للبناء المؤسساتي للدولة الذي وعد به، ونظرا لأهمية الجماعات المحلية في هيكلة الدولة، ودورها في التنمية، فإن تهيئة الأدوات القانونية والمالية للمسؤول المحلي تعتبر شرطا أساسيا لتمكينه من أداء دوره المنتظر منه، والذي على أساسه يمكن تقييمه ومحاسبته.

إن مراجعة قانوني البلدية والولاية يعتبر أولوية، يجب على الحكومة والبرلمان التعجيل به، بعدما أثبتت الممارسة أن المنتخب المحلي يجد نفسه عاجزا عن تقديم الإضافة بسبب القيود والثغرات القانونية التي يتفق عليها الجميع، وواجهها معظم المنتخبين المحليين في الفترة الماضية، فيجب فتح نقاش واسع مع كل الفاعلين لتشريع دور الجماعات المحلية وبلورة تصور شامل للنصوص القانونية التي تؤطر وتنظم عمل هذا المرفق العمومي الهام.

كما أن موضوع المالية المحلية ومصادر تمويل الجماعات المحلية والجباية المحلية، كلها ملفات يجب أن تفتح للنقاش

والإثراء من طرف مختلف الفاعلين، لوضع حد نهائي لحالة العجز المالي المزمن الذي تعاني منه معظم البلديات، الأمر الذي حيّد هذا المرفق عن دوره التنموي والاقتصادي، والخروج بنصوص قانونية فعالة تمكن الجماعات المحلية من الاستفادة من تحصيل الضرائب المحلية، وعوائد الأملاك الوطنية، وكذا الاستثمارات المحلية، ما يعطيها أريحية مالية مستدامة تمكنها من أداء دورها التنموي على الوجه المأمول.

السيد الرئيس،

يعاني قطاع البناء والأشغال العمومية من ارتفاع غير مسبوق في أسعار مواد البناء، بلغت نسبة 200 ٪ بالنسبة لحديد البناء، ونفس الأمر ينطبق على مادة الزفت الأساسية في إنجاز الطرقات، والحصى والقنوات البلاستيكية والخرسانية، وهي مواد أساسية لقطاع الأشغال العمومية، وما يترتب عن ذلك من تداعيات على أسعار المشاريع وتأخر تسليمها وتوقف إنجاز المنشآت الحيوية.

وفي ظل هذا الظرف العصيب الذي تمر به بلادنا، نتيجة جائحة كورونا والذي أثر سلبا وبشكل عام على عجلة التنمية وتسبب في اختلال التوازن المالي للمؤسسات، مما يتطلب تحيين تكاليف الأشغال، وفق الأسعار الجديدة لضمان إتمام الأشغال، وتسليم المشاريع في وقتها، لحماية المقاولين من خسائر فادحة هم ضحية لها.

في قطاع الفلاحة، أتحدث عن موضوع المستثمرات الفلاحية التي طالها الإهمال، رغم أن الحكومة راهنت عليها كقاطرة للقطاع، ورغم صدور قانون الامتياز الفلاحي وفتح الشراكة بصيغة 34/66 في المائة وصيغة 99/1 في المائة، من أجل وضع هذه المستثمرات على سكة الإنتاج، إلا أن الواقع يصدمنا بمستثمرات خاوية على عروشها، فإذا أردنا حقيقة النهوض بالقطاع الفلاحي، فإنه على الحكومة رفع اللبس الذي تتخبط فيه هذه المستثمرات، وتسوية عقودها وتمكين المستثمرين الحقيقيين من الاستفادة من هذه المستثمرات، والسعي لتمكين الفلاحين الشباب من الأراضي ومرافقتهم، حيث إن الكثير منهم يمارسون هذا النشاط في أراض مستأجرة، رغم أنها ملكيتها تعود للدولة.

وفي نفس الموضوع، لابد على الحكومة من العمل على توفير كل التسهيلات المالية واللوجستية لتشجيع تصدير منتجاتنا الفلاحية، خاصة للعمق الإفريقي، وعلى الحكومة أيضا التفكير بجدية لبعث تصنيع الأسمدة وكل ما يتعلق بالنشاط الفلاحي محليا لتخفيض فاتور الاستيراد، وطرحها في السوق بأسعار تنافسية.

وفي مجال الاستثمار، لقد رفع السيد رئيس الجمهورية، شعار التجديد الاقتصادي كعنوان للنهج الذي يجب اتباعه لإحداث نقلة اقتصادية، بعيدا عن حالة التخبط التي تعيشها الجزائر في هذا المجال بسبب مجموعة تراكمات قانونية ومالية وتسييرية، فقد بات من الضروري العمل الجاد على ترقية الاستثمار من خلال مراجعة القانون الإطار لهذا المجال، كما يجب العمل على رفع التجميد عن عدد من المشاريع ذات الصفة الحيوية، والعمل على رفع العراقيل البيروقراطية في معالجة ملفات الاستثمار، فكيف يمكن الحديث عن تنقية مناخ الاستثمار الذي ما يزال رهينة قرارات إدارية تتخذ حسب مزاج المسؤول في أبشع صور البيروقراطية.

السيد الرئيس،

لا تزال الحكومات المتعاقبة تخصص ميزانيات ضخمة بلغت 2000 مليار سنتيم سنويا، توجه لدعم وإنقاذ مؤسسات عمومية أثبتت فشلها، فكيف يعقل ونحن نتحدث عن التجديد الاقتصادي واقتصاد السوق، أن تقوم الدولة بالرعاية المالية على مدار سنوات لمؤسسات يفترض أنها مستقلة ماليا، لكنها ـ أقصد هذه المؤسسات ـ أثبتت فشلها وأصبحت عبئا على ميزانية الدولة؟ ألم يحن الوقت لإعادة النظر في هذه السياسة المعتمدة والتي تتنافى مع أبسط القواعد الاقتصادية المعمول بها في كل دول العالم؟

السيد الرئيس،

قبل أن أختم، أثمن قرار استحداث منحة البطالة، لكن هذا القرار يطرح سؤالا عن وضعية منتسبي شبكات الإدماج الاجتماعي، الذين يتقاضون منحة في حدود 6000 دينار، بينما منحة البطالة ستكون في حدود 8000 دينار. المفارقة، سيدي الرئيس، أن الفئة الأولى تزاول عملها، فكيف يعقل أن تكون منحة من لا يزاول أي عمل تفوق منحة شخص يؤدي عملا؟! مع العلم أن الفئة الأولى تم استثناؤها من الحق في الإدماج.

وأخيرا، أنقل انشغالات محلية، باختصار، وقد أثقلت كاهل ساكنة ولاية الشلف وطال أمد تحقيقيها:

1ـ الطريق السيار الشلف ـ تنس، إلى متى يتحقق هذا المشروع الحلم؟

2ـ متى يتم إيصال الماء الشروب لساكنة دائرة بني حوة، من سد الكاف الدير؟

3ـ متى يتم بعث مشروع خط السكة الحديدية الرابط بين تنس والشلف؟

4ـ ماذا عن مشروع مستشفى 60 سريرا بالزبوجة، الذي وعد بتسجيله لفائدة هذه الدائرة وبقي حبيس أدراج وزارة المالية؟

5ـ متى تحظى ولاية الشلف بالاعتمادات المالية التي تتناسب مع حجمها وكثافة ساكنتها، حيث إنها تعرف اختلالات تنموية، خاصة في المناطق الريفية التي لا تزال تعاني تأخرا فادحا في شبكات الطرق البلدية والربط بشبكات الماء الشروب، دون الحديث عن الربط بشبكة الغاز؟

6ـ وفي ملف السكن الريفي، أتمنى من الحكومة التركيز عليه وتشجيعه، نظرا للنتائج الإيجابية المحققة منذ اعتماده، والذي ساهم في تحسين ظروف سكان المناطق الريفية وربطهم بأرضهم.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حميد بوزكري؛ والآن الكلمة للسيد عفيف سنوسة، فليتفضل مشكورا.

السيد عفيف سنوسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، أتقدم بالتهنئة للسيد الوزير الأول، وطاقمه على المسؤولية التي شُرّف بها والمهمة التي كلّف بها لقيادة الحكومة ولتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، لإرساء عهد جديد في الممارسة السياسية وطرائق التسيير على مختلف المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية لتحقيق تطلعات المواطنين والتكفل بانشغالاتهم.

سيدي الرئيس،

لقد تكلمنا كثيرا عن الاستثمارات وعن الدور الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية والتحريك الاقتصادي، وقد بذلت الحكومة المتعاقبة مجهودات كثيرة لاستقطاب المستثمرين الوطنيين والأجانب، لكنه وللأسف فإنه بالرجوع إلى أرض الواقع نرى العكس، مازالت الأوضاع على حالها، وما زالت البيروقراطية تضرب بجذورها، فالبنوك مازالت تعيش على الريع العمومي وعملها إداري أكثر منه اقتصادي واستثماري والبورصة مازالت لا وجود لها، حتى أن مقرها الموجود في شارع العقيد عميروش مهترئ ولا يوحي لك بأنه مركز مالي أصلا.

وللأسف، مازال المستثمرون، خاصة الأجانب، عازفين عن الاستثمار بالجزائر، وأعتقد أن بطء المعاملات المصرفية والثقل البيروقراطي وغياب المحيط الاستثماري وراء ذلك.

سيدي الرئيس،

بصفتي رئيسا للجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة، أتقدم، باسمي وباسم أعضاء اللجنة، بالتهنئة والامتنان لذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الهمم والتحدي، صانعي أفراح الشعب الجزائري في طوكيو، والدورات السابقة، والذين غطوا خيبة أمل الرياضيين الأسوياء في الألعاب الأولمبية.

وأشكر بالمناسبة السيد رئيس الجمهورية ووزارة الشباب والرياضة، على التكريم الذي خصصوه لهم، كاعتراف ورد للجميل الذي قدموه تشريفا للجزائر ورفع علمها عاليا في سماء طوكيو.

وقد سمعت بأنهم يتقاضون منح الفوز أقل من تلك التي يتقاضاها الرياضيون العاديون، فإن كان هذا صحيحا فهو غير مقبول وغير منطقي وغير عادل، لهذه الفئة التي تستحق التكريم، لأنها تحدت الظروف، والإعاقة والمجتمع، وظروفها غير ظروف الرياضيين العاديين؛ وبالتالي فهي أولى بالمنحة الكاملة وحتى في الحصول على مناصب عمل وسكنات.

وبالمناسبة، أود الإشارة إلى الظروف الصعبة التي تعاني منها فئة ذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب التحدي بصفة عامة، ذلك أن المنحة التي يتقاضونها قليلة جدا، خاصة بالنسبة للذين لهم عائلات، وأطلب من الحكومة إعادة النظر في القانون رقم 02 ـ 09 الصادر في 05 ماي 2002

والمتعلق بالمعوقين، من حيث التسمية، لأن كلمة معوق لا تليق بهم، ومن حيث الأحكام الواردة فيه حول حمايتهم وحقوقهم والامتيازات التي خصصت لهم.

سيدي الرئيس،

وفي قطاع السياحة، يعتبر العقار النقطة السوداء في تطوير ونمو هذا القطاع بالجزائر، لما يعترضه من عوائق وصعوبات أهمها النظر في إعادة تصنيف مناطق التوسع السياحي، وكذلك الطبيعة القانونية لهذه الأراضي والتي أغلبها مصنفة كأراضي فلاحية، مما يمنع المصالح المعنية بالموافقة على إنجاز مشاريع سياحية، وولاية مستغانم عينة من هذه المشاكل المطروحة.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

نحن لا نتكلم عن الأراضي الفلاحية ذات المردودية العالية، المستغلة حاليا، وإنما عن تلك المهملة التي عندما يراها كل غيور على وطنه تدمع له العين وذلك بأننا ننتظر من سيادتكم إصدار تعليمات لحل هذه المشكلة بما يسمح به القانون وبما يحقق المصلحة للاقتصاد الوطني.

سيدي الرئيس،

وبخصوص المياه الصالحة للشرب، فقد عكفت الدولة، خلال السنوات الأخيرة، على إنجاز محطات تحلية البحر، قصد دعم مخزون الماء في ظل شح تساقط الأمطار.

وإذا كانت ولاية مستغانم من الولايات المستفيدة من محطة التحلية لفائدة سكان الولاية وسكان ولاية غليزان، فإنها تعاني في نفس الوقت من أزمة في توفير الماء الشروب خلال فترات صيانة هذه المحطة، مما يخلق تذبذبا واختلالات وتذمرا لدى المواطنين، فما بالك ـ لا قدر الله ـ حصل عطل بها، نطلب من المصالح المعنية النظر وإيجاد حلول لهذا الإشكال.

سيدي الرئيس،

في الأخير، فإنني، وبصفتي رئيسا للجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة، أدعم وأشكر جمال بلماضي، مدرب الفريق الوطني، وصانع أفراح الشعب الجزائري ومدخل السعادة لقلوبهم، على ما قدمه ويقدمه للكرة الجزائرية، ويكفيه فخرا أنه لم ينهزم في 29 مقابلة وحصل على التاج القاري.

ولكن، للأسف، وكما قال هو، هناك أطراف مندسة تسعى لعرقلة نشاطه وعمله وكأنها تحاول ضرب الفريق، وإرغام المدرب على الرحيل.

ومن هنا نقول للسيد بلماضي، نحن كبرلمانيين معك في كل ما تقوم به؛ وبالمناسبة نطلب فتح تحقيق في المهزلة التي وقف عليها المدرب الوطني في ملعب تشاكر ومعاقبة من كان سببا في كارثة الملعب، والذي كان في حالة كارثية لا تليق بفريق وطني كبير كالجزائر.

وفي الأخير، أتمنى النجاح للفريق الحكومي في تجسيد هذا المخطط للدفع بالوضعية الحالية الراكدة؛ شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عفيف سنوسة؛ الآن الكلمة للسيد عبد القادر جديع، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد الترحيب بالسيد الوزير الأول، وزير المالية وأعضاء الحكومة؛ أهنئهم على الثقة التي وضعها فيهم السيد رئيس الجمهورية، وعلى اختيارهم لحمل هذه المسؤولية الثقيلة في هذه الظروف الخاصة التي تمر بها بلادنا.

سيدي الرئيس،

إن مخطط عمل الحكومة المعروض أمامنا اليوم، هو ترجمة لبرنامج رئيس الجمهورية والتزاماته الـ 54، التي تهدف إلى بناء جزائر جديدة في مستوى التطلعات والآمال المشروعة للشعب.

لقد طرحت الحكومة اقتراح استرجاع الأموال المنهوبة عن طريق التسوية الودية من أجل دعم الخزينة، والسؤال الكبير الذي يطرح نفسه ما هي الآليات القانونية والعملية التي تنوي الحكومة تطبيقها مع هذا الاقتراح؟

سيدي الرئيس،

لقد استمعنا إلى السيد الوزير الأول، وللأهداف الطموحة التي يسعى مخطط العمل هذا لتحقيقها،

لكن السؤال الذي يطرح نفسه ما هي الخطة التي تنوي الحكومة اعتمادها لتغطية العجز الكبير في الميزانية، إذ تؤكد الإحصائيات أن العجز يصل إلى 25 مليار دولار، حسب أرقام قانون المالية التكميلي لسنة 2021، بعد انتشار فيروس كورونا واقتناء اللقاح، والعزم على بناء محطات جديدة لتحلية مياه البحر ومواجهة الجفاف الذي يضرب البلاد؟

فما هي مصادر تمويل هذا العجز؟ هل ستعتمد الحكومة على خيار التمويل غير التقليدي الذي وافق عليه البرلمان لمدة خمس سنوات، خاصة مع استبعاد خيار الاستدانة الخارجية؟

سيدي الرئيس،

بصفتي ممثلا عن ولاية تقرت وولاية ورقلة، فإنه من واجبي بمناسبة مناقشة مخطط عمل الحكومة أن أسلط الضوء على الاحتجاجات الأخيرة التي عرفتها بعض مناطق الجنوب خلال هذا الصيف، وهنا أتوجه باسمي وباسم سكان ولايتي تقرت وورقلة، بالشكر للسيد رئيس الجمهورية، الذي بادر مشكورا بالتكفل شخصيا بمطالب شباب الجنوب ومتابعتها، وتكليفه فريقا وزاريا بالتنقل إلى المناطق الجنوبية والاطلاع على المشاكل المطروحة، والعمل على معالجتها، ولكننا نطلب منكم التعجيل، فأنتم لم تأتوا بعد.

رغم أن سبب تلك الاحتجاجات، هو انتشار البطالة وسط الشباب، إلا أنها كانت فرصة لطرح العديد من المطالب والتراكمات التي يعرفها عدد من الملفات الأخرى، بينها المطالب التنموية والخدماتية، كملف السكن، والصحة، والخدمات العامة.. فولاية الجنوب تعرف، رغم كل الجهود المبذولة، تأخرا كبيرا في البرامج السكنية، خاصة السكن الاجتماعي، والإعانات الموجهة للبناء الريفي، والتجزئات الاجتماعية، التي يجري تسييرها، بطرق بيروقراطية.

كما أن التغطية الصحية كانت من المطالب الأساسية وهذا بسبب ضعف الهياكل وغياب التخصصات وبطء إنجاز الهياكل الصحية المسجلة منذ فترة لفائدة ولايات الجنوب، فولايات الجنوب الشرقي لاتزال تنتظر إنجاز المستشفى الجامعي بورقلة الموعود منذ سنوات، والأمر ذاته بالنسبة لمستشفيات لم تنطلق بها الأشغال بكل من إيليزي وجانت، وكذلك بالنسبة لمستشفى 320 سريرا بتقرت، الذي أصبح جاهزا من ناحية الأشغال والتجهيز إلاأنه لم يدخل الخدمة لحد الآن، وأعلمكم أن مرضانا يموتون وليس هناك تشخيص، والآن لدينا مريضان نحن بصدد جلبهما إلى العاصمة، هذا حرام فالناس لا حول ولا قوة لهم.

إضافة إلى مشاريع المنشآت العامة مثل ازدواجية الطرقات والمرافق الشبانية ومرافق الترفيه، ومشكلة الجباية البترولية وأنا دائما ما أتكلم عنها، معالي الوزير، والتي لاتستفيد منها الولايات المنتجة للبترول، إذا لم تمنح لنا (TAP) فماذا سيمنح لنا، الرمل؟! إضافة إلى مشاريع المنشآت العامة.

ويبقى ملف التشغيل الأكثر أهمية، بعد أن عجزت مختلف الهياكل المكلفة بهذا الملف عن زرع الثقة بين فئات البطالين ومؤسسات التشغيل، وعلى رأسها وكالات التشغيل.

ورغم التغيير الذي عرفته هذه الهياكل، سواء من خلال المسؤولين الذين يتم تغييرهم في كل مرة، أو من خلال إضافة أنظمة تسجيل شفافة للبطالين، في منظومة تسيير اليد العاملة بالجنوب، التي على رأسها نظام الوسيط، فقد بقيت التراكمات والاحتجاجات تلاحق مسيري قطاع التشغيل ومسؤولي وكالات التشغيل، بسبب ما يصفه البطالون بالضبابية وحديث عن المحاباة في التوظيف، خصوصا ما تعلق بالمناصب التي تفتح مرارا على مستوى المؤسسات البترولية، التي تقع أغلبها تحت مسؤولية مجمع سوناطراك، وكذا المؤسسات التي تنشط في إطار نظام المناولة، مع هذه الأخيرة.

وهناك أمر آخر، أطلب من معالي وزير الداخلية بالرد علينا، فنحن نراسلكم وأنتم لا تردون، نكلمكم وأنتم لستم موجودين، لا الأمين العام ولا الوزارة، نطلبكم هاتفيا ونبعث لكم إرساليات، هناك مشاكل في بلادنا كل يوم، عندنا فوضى، وأعلم أن التقارير تصل إليك، لقد مللنا الكذب على الناس، نبقى نكذب حتى نفقد مصداقيتنا!

الأمر الثاني، السيد وزير الشغل، التفت إلينا قليلا، فنحن نملك عصابة في مديرية التشغيل بورقلة وليست جهازا، نحن نرى المناصب تأتي ثم تؤخذ، ولا يتحصل عليها ولا واحد من أبناء الوطن!!

السيد وزير السكن، منذ 2015 سكنات «عدل» لم ينته إنجازها!! برنامج السكن الاجتماعي منذ 2016، وإذا لم

تمنح للناس من سيسكنها؟ فنحن نملأ الخلاء، لذا يجب عليكم أن تساعدونا وتقوموا بنا فلا الطرقات موجودة ولا البناء، في حين أننا نلاحظ بأن برنامج السكن هنا بالجزائر يسير وعندنا متوقف! وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الكلمة الآن للسيد سليمان زيان، فليتفضل مشكورا.

السيد سليمان زيان: شكرا سيدي الرئيس المحترم، ولك الفضل؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

أولا، أغتنم هذه الفرصة لأترحم على كل شهداء الحرائق من مواطنين وأفراد الجيش الوطني الشعبي، وأفتح قوسا لأنوه بأوامر السيد رئيس الجمهورية، لتعويض المنكوبين في أسرع وقت، وهذا شيء كبير ولأول مرة.

سيدي الرئيس،

إن مخطط الحكومة الذي بين أيدينا لم يتخل عن المكتسبات التي تبنى عليها الدولة الجزائرية، بل إنه جاء بآليات جديدة عصرية لتعزيزها سواء في قطاع التربية والتعليم، الصحة والوقاية، بناء السكنات، والتكفل بالطبقة الهشة في المجتمع.

ولأول مرة تخصص منحة للبطالة.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن الشعب الجزائري يعقد عليكم أملا كبيرا، في تجسيد هذا المخطط على أرض الواقع، وإذا قمتم بتجسيده فنقول بأن حكومتكم نجحت أين أخفقت عدة حكومات سابقة، لأن عدة حكومات مرت من هنا وتغنت بالكثير ولكن لم تجسد أي شيء وذلك خاصة:

ـ بخلق مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمار الذي هو في جمود تام.

ـ إصلاح القطاع المالي والمصرفي، واستقطاب الأموال من السوق الموازية، سواء الدينار أو العملة الصعبة.

ـ تحسين التحصيل الجبائي لأنه يعتبر العمود الفقري في ميزانيات الدول المتطورة.

ـ إخراج قطاع المناجم ـ سيدي الوزير الأول ـ الذي ننتظره منذ زمن رغم ما تزخر به الجزائر من الجمود ويجب على هذا القطاع أن يشارك على الأقل بنسبة 20 ٪ من المدخول العام للدولة الجزائرية.

ـ في الفلاحة، تجسيد ما أمر به رئيس الجمهورية بخلق مزارع عصرية شاسعة، قصد الاكتفاء الذاتي وخاصة زراعة الذرة، البنجر السكري والنباتات التي تستخرج منها زيوت المائدة حتى تقلص فاتورة الاستيراد.

ـ في قطاع السياحة، هذا القطاع الذي يدرّ الكثير على كل دول البحر الأبيض المتوسط، هذا القطاع عندنا هو في حالة سبات، لماذا؟! يجب أن يتحرك هذا القطاع، خاصة المتعاملين فيه، لقد سئمنا من وكالات السياحة التي تنتظر فقط مواسم العمرة والحج، في حين يجب عليها أن تحرك هذا القطاع وتفتح فروعا لها في الخارج، تستقطب السياح الأجانب، ولم لا منح الاعتماد إلى وكالات سياحية أجنبية، وتفتح فروعها هنا من أجل حلحلة هذا القطاع، خلال التسعينيات، كنت طبيبا في تيميمون، في ذاك الوقت لو أنك تقصد مطعما في الساعة الثانية عشرة، فإنك لن تجد مكانا جراء الاكتظاظ الذي يسببه السياح الأجانب، الآن ذهبوا ولم يعودوا!!

إذن، هذا القطاع، الذي من المفروض أنه يشغل ويخلق ثروة هو متوقف!

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

لا يمكن أن نناقش مخطط عمل الحكومة دون أن أرفع لكم بعض انشغالات وتساؤلات شريحة واسعة من المواطنين آملين أن يتم الرد عليها.

السؤال الأول، متى يتم الإفراج عن استيراد السيارات؟ كذلك لقد صرح السيد رئيس الجمهورية، في الإعلام بأنه ستتم مراجعة القوانين الأساسية لبعض أسلاك الوظيف العمومي، هل حددت الحكومة زمنا لتنفيذ ذلك؟ وهل فتحت الورشات لذلك؟

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

هناك كلام كبير يقال في إعادة النظر في الآلية الحالية بمنح إعانات مباشرة للفئة الهشة عوض تدعيم المواد الأساسية

هل هذه الفكرة مدرجة في مخططكم، على الأقل، على مستوى المدى المتوسط؟

ألم يحن الوقت ـ السيد الوزير الأول ـ للتفكير في تحويل المياه الباطنية من الصحراء وربطها بالسدود للاستعمالات عند الحاجة ولا ننتظر عند حدوث جفاف حاد كالذي ضرب خلال الصيف، ويسود الشعب الهلع والفزع من العطش، علما بأن هناك دولة مجاورة تحول هذه المياه بجوارنا، ومن يقول بأن مياهنا لا تتسرب نحو ترابها؟!

كذلك، هناك بعض المشاكل، سيدي الوزير الأول، التي يعيشها المواطن، مثل: تسهيل الحصول على رخصة البناء، علما بأنه يطلب من المعني (عقد قضائي + الدفتر العقاري) الذي يصعب الحصول عليه لأن جل الأراضي في الشيوع، خاصة في العاصمة وضواحيها وعليه يلجأ المواطنون للبناء دون رخصة ويصبح فوضويا.

في الأخير، السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن مواطني ولاية البويرة وبجاية وبرج بوعريريج يعقدون أملا كبيرا في تجسيد مشروع السكة الحديدية الكهربائية، المزدوجة، التي تربط مدينة الثنية بولاية بجاية مرورا بالبويرة وبني منصور في برج بوعريريج.

علما أن الدراسة انتهت بهذا المشروع وهي جاهزة واختيرت لها شركات الإنجاز في 2016 / 2017، وقد سمعنا خبرا مفرحا عنه بأن التجميد قد رفع عن المشروع، نتمنى ذلك.

كذلك في الصحة، كان مبرمجا مستشفى جهوي للأمومة والطفولة بولاية البويرة، علما بأن هذا الاختصاص غير موجود في الولايات المجاورة، لا المدية ولا المسيلة ولا برج بوعريريج ولا بجاية، وعليه سيكون مستشفى جهويا خاصة في هذا الاختصاص الحساس.

أخيرا، أتمنى لكم ولحكومتكم التوفيق؛ شكرا سيدي الرئيس على هذه الرخصة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد سليمان زيان؛ الكلمة الآن للسيدة نوارة سعدية جعفر، فلتتفضل مشكورة.

السيدة نوارة سعدية جعفر: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

زميلاتي، زملائي الإعلاميون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى و بركاته.

السيد الوزير الأول،

الجميع يدرك تمام الإدراك أن المهمة الملقاة على عاتقكم صعبة، لكن ليست مستحيلة، لما تتمتع به الجزائر من مؤهلات تساعدها على تجاوز الأزمة، صحيح أن التحديات كبيرة في هذه الظروف، التي تتميز بانتشار فيروس (كوفيد 19) والتي انعكست آثاره الوخيمة على كل دول العالم، فالعبرة اليوم بالنسبة لبلادنا التي بذلت جهدا للتحكم فيه، وقد أبدى أعضاء السلك الطبي تفانيا، هذا التفاني ستظل الذاكرة الجماعية تحتفظ به.

العبرة هي استخلاص الدروس لتدارك النقائص وتعزيز المكاسب وتجسيد الأهداف الواردة في البرنامج، والتي تمس كل مجالات الحياة في زمن ـ السيد الوزير الأول ـ ازدادت فيه احتياجات الساكنة من شغل وصحة وثقافة وسياحة ونمو اقتصادي إلى غير ذلك، وزمن أيضا شحت فيه الموارد المالية وتعقدت وتشابكت فيه اقتصاديات العالم، لقد أبانت الجائحة أنانية الغرب، الذي انتهج سياسة «أنا وبعدي الطوفان» فالاعتماد على النفس هو أقوى سلاح لمواجهة الأزمة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

يرى الكثير من المختصين والمهتمين أن الرهان الأول يكمن في تهيئة الإقليم لتصحيح الاختلالات الخاصة بتوزيع السكان أو تموقعها، فآخر إحصاء للسكان يبين أن 63 ٪ من سكان الجزائر يتمركزون في الشمال على مساحة 4 ٪ من التراب الوطني، 28 ٪ في الهضاب العليا، على مساحة 9 ٪ من الإقليم، مناطق الجنوب التي تشكل 87 ٪ من المساحة الإجمالية للبلاد يتمركز بها 9 ٪ فقط من السكان، أعتقد أن الأولوية هي الإسراع في تفعيل المخطط الوطني للإقليم وتحيينه وفق المتطلبات الجديدة، هذا الإجراء سيوضح الرؤية أكثر ويسمح بتوزيع النمو توزيعا عادلا على مجمل ربوع الوطن تحقيقا لسياسة التوازن الجهوي.

أهم ما جاء في المخطط:

إستحداث آليات التقييم والمتابعة وكذلك الحكامة، فإحداث آليات للتقييم هو عنصر من عناصر الحكامة التي تتطلب الانضباط والشفافية والمشاركة، فالتقييم هو مفتاح التغيير، وأفضل طريق لتحقيق الأهداف المسطرة في المخطط لأنه يضمن الوصول إلى النتائج بعد التعرف على جوانب النجاح والإخفاق، ولهذا يجب أن يكون التقييم إلزاميا ودوريا ولامركزيا.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

القوة البشرية في أي مجتمع هي مصدر ثروته الحقيقية، ولقد سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى وضع التعليم بكل أطواره ضمن أولوية الأولويات، وحققت في هذا المجال نجاحات لا ينكرها إلا جاحد، ومن لا يعترف وينكر بالجهود يعد عدميا والعدمية لا تخدم الأوطان.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

قطاع التعليم العالي، لا يزال يحتاج إلى إصلاحات والمنظومة التربوية ككل، لسد النقائص والاختلالات التي تشوبها، فالإنسان لم يعد إبن بيئته الضيقة بل هو امتداد لبيئة عالمية، ومن لم يتكيف معها يظل في مؤخرة التصنيف.

كما قلت، المنظومة التربوية في حاجة إلى إصلاح مستمر، فالجامعة بقيت بعيدة عن النشاط الاقتصادي، وأثبتت عدم قدرتها على الاستجابة لحاجيات سوق العمل، فالأمر يتمثل في تواضع ميزانية البحث، أقل من 1 ٪ فقط وكذلك هجرة الأدمغة وعدم القدرة على استقطاب الكفاءات الوطنية للمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني ونقل التكنولوجيا.

هناك منظومة أخرى لا تقل أهمية عما سلف ذكره، فالمنظومة الإعلامية التي تعد المحرك الأساسي للفضاءات الأخرى، نجاحها يكمن في إقامة صحافة حرة ومسؤولة وذات مصداقية وفق القانون وأخلاقيات المهنة في زمن تعاظم الإعلام البديل الذي يتسم بالسرعة الفائقة في إيصال المعلومة الصحيحة منها والكاذبة.

إن الجزائر المتمسكة بمواقفها الثابتة إزاء القضايا العادلة تواجه اليوم تضليلا إعلاميا مغرضا وحربا إلكترونية شرسة، تستهدف المساس بوحدة البلاد ومؤسساتها وعلى رأسها مؤسسة الجيش الوطني الشعبي؛ بلادنا بحاجة إلى منظومة إعلامية قوية، تتسم بالحرية والمسؤولية والشفافية والالتزام بأخلاقيات المهنة، وهنا أطلب من السيد وزير الإعلام، إعادة طرح ـ طبعا ـ مشروع القانون الذي هو مبرمج، المتعلق بالإعلام وكذلك مشروع قانون الإشهار، نظرا لأهميته.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

أختم بمسألة، أراها مهمة، لكن برنامج الحكومة لم يعطها الاهتمام اللازم، وهي قضية المرأة، أود أن أشير إلى حكمة تقول: «المرأة التي تهز المهد بيمينها تهز العالم بيسارها» وهذا لما تتسم به المرأة من حكمة وذكاء ومقدرة على تدبير الأمور وإدارة شؤون الحياة بثقة واقتدار، لكن عندما نتحدث عن الديمقراطية والعدالة، فيجب ـ السيد الوزير الأول وزير المالية، ـ الاهتمام بهذا الموضوع، موضوع الأسرة والمرأة وإيلاؤه أهمية خاصة.

وأختم بالقول: ليس كل تعثر نهاية، فسقوط المطر أجمل نهاية، فالمطر يطهر القلوب ويطمئن النفوس ويزرع الثقة والأمل، أعانكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. (**تصفيق**).

السيد الرئيس: شكرا للسيدة نوارة سعدية جعفر؛ الكلمة الآن للسيد الحاج عبد القادر ڤرينيك، فليتفضل مشكورا.

السيد الحاج عبد القادر ڤرينيك: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول وزير المالية، المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

إذ أتدخل لمناقشة مخطط عمل الحكومة المعروض أمامنا، والذي يعبر ويجسد، أو بمعنى أدق يترجم الرؤية والتصور الواسعين، للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لجزائر جديدة، وذلك بوفائه بالتزاماته 54، المستلهمة

من تطلعات الشعب الجزائري في حراكه المبارك الأصيل، وابتداء من تعديل الدستور مرورا بالانتخابات التشريعية التي أفرزت برلمانا يعكس إرادة الشعب وانتخابات محلية والمتمثلة في البلدية والولاية، وبما تكتسيه من أهمية، كونها الخلية الأساسية وخط التماس المباشر مع المواطن وانشغالاته اليومية، وصولا إلى المحكمة الدستورية، المجلس الأعلى للقضاء، ليكتمل بناء الصرح المؤسساتي للدولة والتفرغ لانعكاساتها التي نأمل أن تكون إيجابية بتظافر جهود كل الخيرين في هذا الوطن على كل الأصعدة.

سيدي الرئيس،

رغم أن هذا المخطط جاء شاملا في محاوره الخمسة، إلا أنه وجب تزويده بجداول زمنية لتجسيد محتواه والوصول إلى أهدافه وتحديد المخصصات المالية للتمويل لهذا المخطط، وذلك لإتاحة الفرصة للمؤسسة التشريعية والتي تتمثل في البرلمان بغرفتيه، بالاضطلاع بمهامه الدستورية في مراقبة مدى تجسيد محتوى هذا المخطط على أرض الواقع.

سيدي الرئيس،

إن هذا التدافع الإيجابي بين المؤسسات، في ظل احترام مبدإ الفصل بين السلطات، سيعزز دولة القانون أكثر وسيخلق مناخا عاما تسوده النزاهة والوضوح والمشاركة في اتخاذ القرار.

سيدي الرئيس،

لقد جاء هذا المخطط في ظرف يملي على كل الفاعلين، حكومة وسائر مؤسسات الدولة، استرجاع ثقة الشعب المنهوبة، التي لا يمكن تعويضها بأي حال من الأحوال، فهي الهدف الأساسي والغاية المرجوة، إن الممارسات الماضية والتي كرست التسلط والفساد، ونهب المال العام وتعفن الحياة السياسية وعدم تكافؤ الفرص وتغول الرشوة والمحسوبية وتقليد المناصب على أساس الولاءات لا على أساس الكفاءات، أبت باستقالة هذا الشعب من المشهد السياسي وانزوائه ليصبح ملاحظا وليصحح هذا الأمر سلميا وحضاريا في حراك 22 فيفري.

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

إسمح لي، أن أتطرق إلى بعض المحاور التي شملها مخططكم.

أولا، سيدي الوزير الأول، وزير المالية،أرى أن المخطط قد أغفل تنمية المناطق الحدودية، إن هاته المناطق تمثل الجبهة الأمامية للتصدي إلى كل محاولات إغراق البلاد بالمخدرات، وأنا أتكلم من منطلق أنني قاطن بمنطقة حدودية غربية، وسوف أحكي لك، سيدي الوزير، وسأعطيك مثالا لترى مدى خطورة الوضع، هناك بلديات في الجنوب الغربي، البعض منها تعداد سكانها قرابة 10 آلاف ساكن، منهم ما يقارب 800 إلى 900 رب عائلة متواجد بالسجون، هؤلاء الناس قد أجرموا وللعدالة كامل الحرية أنها تطبق ما يمليه عليها القانون، لكن هؤلاء عائلات جزائرية، وهم أناس مستهدفون من طرف أناس وراء الحدود، لهذا فالمقاربة الأمنية على الحدود لا تكفي وحدها، الجيش الوطني الشعبي وجميع الأسلاك الأمنية تعمل بجد، وأنها تحارب هذا المد وهذا التغريق للوطن بالمخدرات، لكن يجب إيجاد مقاربات اقتصادية، والتجربة في كل البلدان التي كانت تعيش نفس المشكل التي كانت تحوي على الشرايين الكبرى للمخدرات، يجب إيجاد مقاربات اقتصادية لصون هذا الشباب، لأننا كمشرعين نرى هذا الشباب من زاوية أنه قدأخطأ وأجرم، سوف ينال جزاءه، لكن بإمكاننا أن نرى من زاوية أخرى بأنه ضحية جغرافية، خلق في هذا المكان الذي تنعدم فيه التنمية، ولذا وجب صون هؤلاء الناس، لأن هذا المشكل سيتحول إلى مشكل اجتماعي، هناك عائلات...

هل تتخيل، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، أن هناك 800 عائلة في بلدية صغيرة، سوف يكبر هناك السخط ولو أنه غير مبرر من الدولة، ويصبح لدينا مشاكل اجتماعية، هذه المشاكل ستشرد هاته العائلات، ومن هنا يمكن أن تكون نقطة انطلاق لكل الجرائم العابرة للحدود، للإرهاب لكل الممارسات، وإلى ضرب استقرار الوطن من المناطق الحدودية، لهذا، سيدي الوزير، يجب إيجاد طريقة لاحتواء هذه المناطق الحدودية، في مناطق الظل أو غيرها من المناطق، أي نتمنى أن المناطق التي يأتينا منها الخطر تصبح مناطق يأتينا الخير منها، إن شاء الله.

هناك ثروات منجمية موجودة عندنا على الحدود، وهنا السيد وزير الطاقة، يجب الانتقال إلى عين المكان، ونعطي الناس أملا... لا نتركهم يغرقون في هذا..

فيما يخص ـ سيدي الوزير ـ انتقال السياسة الموجهة للدعم، من غير المعقول أننا دائما نتبع سياسة عدم توجيه الدعم، لابد من توجيه العدم إلى مستحقيه من الفئات

الهشة، فمن غير المعقول أن نزلا بـ 5 نجوم يشتري السكر المدعم ويبيعه بثمن خيالي في النزل وأيضا كل المنتوجات المدعمة، فلابد أن يوجه الدعم.

في الانتقال الطاقوي، يجب المواكبة بخلق المناصب، وتوفير العامل البشري أولا، يجب على الجامعة أن تضع تخصصات في هذا التوجه، نتمنى أن يكونوا جاهزين في التكوين المهني وفي الجامعة، ويكون عندنا تخصصات لهذه الأشياء.

نحن متوجهون إلى انتقال طاقوي، إذن لابد أن تكون هناك تخصصات من المتوسط والثانوي حتى الجامعة والبحث العلمي والتكوين المهني كذلك، ويجب استيراد التكنولوجيا لتصنيع الألواح الشمسية في الجزائر، لأننا لا نملك ثروة كبيرة بإمكاننا أن نعيش بها والتي يمكن أن تكون بديلا عن الطاقة، يعني الأحفورية هي الطاقة الشمسية، وولاية النعامة هي خير دليل لأنها حصلت على أعلى مردودية للطاقة في العالم، والسيد الوزير على علم بذلك، يعني أننا نريد أن تكون قطبا لإنتاج الطاقة، وإذا سارت في المناطق السهبية فإننا نريد أن يكون فيه إنتاج الطاقة..

سيدي الرئيس، إسمح لي بدقيقة من فضلك... الموالون يعانون، سيدي الوزير، لقد وقفت وقلت إن الجزائر كانت تصدر القمح واليوم.. الآن نخاف أن يأتي يوم ونقول فيه إن الجزائر كانت تملك ثروة حيوانية كبيرة، وأصبحنا اليوم نستورد اللحوم، الموالون يعانون وقد حملونا رسالة لنوصلها إليكم، معالي الوزير، أنك تتخذ إجراءات استعجالية، غياب الرقابة في الأسواق، الأعلاف تجاوزت كل المعايير، بسعر 5000 دج، ورؤوس الأغنام لهؤلاء الناس، لهذه المؤسسات المصغرة التي كونت نفسها، في السوق الموازية، والتي كونت نفسها نلاحظ بأنها تضمحل بسبب غلاء الأعلاف وغدا سيترتب عنه نزوح ريفي وكل المشاكل التي بالإمكان أن تكون، نتمنى، معالي الوزير، أن تأخذوا الأمر بعين الاعتبار، فالموالون يناشدونكم للإسراع بإيجاد حلول لغلاء الأعلاف، وشكرا، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الحاج عبد القادر قرينيك؛ الكلمة الآن للسيد فؤاد سبوتة، فليتفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: لله الحمد وللوطن المجد ولشهدائنا الأبرار البقاء على العهد، وسنبقى على عهد الشهداء ما حيينا وعلى طريق المجاهدين الأبرار ـ أيضا ـ ما حيينا.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

دولة الوزير الأول،

معالي الوزراء،

السيدات والسادة الزملاء،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم جميعا،

القراءة المتأنية لمخطط عمل الحكومة، تؤكد على مسألة أساسية، هو وأنه رد ـ أي المخطط ـ على الكثير من التساؤلات التي يطرحها يوميا المواطن الجزائري ويطرحها أيضا الخبراء الاقتصاديون وحتى الساسة.

بالتالي، دولة الوزير الأول، لقد رفعتم السقف عاليا في أن تجدوا الحلول لكثير من المشاكل التي نعيشها حاليا، وتعلمون جيدا أن الظرف الذي تمر به الجزائر ودول العالم أيضا صعب جدا بالنظر إلى جائحة كورونا، وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني والعالمي، جائحة نعرف جيدا من أين بدأت لكننا لا نعرف أين ستنتهي؟

وبالحديث عن الكورونا، وقفة تقدير واحترام لكل الأطقم الطبية الذي لاتزال في المستشفيات تواجه هذا المرض، والضرورة تقضي أن نعيد النظر في أجور الأطقم الطبية، وأيضا إعادة بعث الكثير من المشاريع المتوقفة في هذا القطاع.

الحديث عن قطاع الصحة يجرني أيضا للحديث عن قطاع مهم جدا وهو قطاع التربية، ونحن اليوم بدأنا موسما دراسيا جديدا، نحتاج فيه أيضا ـ دولة الوزير الأول ـ إلى إعادة النظر في المناهج التربوية التي أتعبت التلاميذ وأتعبت الأولياء وأتعبت الأسرة التربوية بأكملها، وفي كل مرة نتحدث عن هذه المسألة، فالضرورة تقتضي أننا نقف عند هذه المسألة وقفة جدية لأننا نتحدث عن أجيال المستقبل.

بالحديث عن المشاريع المتوقفة، أتحدث عن المشاريع العمومية التي هي في كل مرة ـ دولة الوزير الأول ـ يتم فيها ضخ الكثير من الأموال، مرة واثنتين وثلاثا، من دون فائدة، وأعتقد أنه من الواجب أننا نعيد بعث المشاريع الهامة المتوقفة منذ سنوات بفعل الأزمة المالية، ومن بين

هذه المشاريع، منفذ الطريق السيار الرابط بين ميناء جن جن والعلمة، وقد قلت في كثير من المرات أنه طريق حيوي، ليس فقط لولاية جيجل، بل لكل الجزائر، لأنه يربط بين ميناء جن جن والدول الإفريقية كاملة. جاء في مخطط عملكم أيضا الحديث عن هذه المشاريع التي ـ قلناها سابقا ونتحدث عنها حاليا ـ إصلاح ما يمكن إصلاحه، نتحدث عن الطريق السيار « شرق ـ غرب» الذي أصبح يسجل يوميا حوادث مرور مميتة، فأنا أتساءل، أين هي الهيئة المسيرة لهذا الطريق؟! نحن نشهد يوميا وفيات في هذا الطريق، وفي كل مرة نرجع السبب إلى السائق، لكن هذا السائق الذي يسوق هذه السيارة في طريق غير صالحة أصلا للسياقة!! فالمسألة تحتاج أيضا إلى وقفة، دولة الوز ير الأول.

جاء أيضا في مخططكم ـ وأنا أشيد به ـ هذه الجهود الدبلوماسية الجزائرية التي عادت من جديد، وأنا أقول وقد قلتها وأكررها، إن الجزائر تحتاج إلى منبر إعلامي، تسوق من خلاله صورة الجزائر الحقيقية، ونحن في بداية الطريق، لأن التكالب الدولي على الجزائر بدأ ولن ينتهي لا غدا ولا بعد غد، فيجب أن تتكاتف الجهود جميعا، من أجل أن ندافع عن هذا البلد كما يدافع عنه الجيش الوطني الشعبي، وهنا أوجه ـ أيضا ـ شكري الكبير لهؤلاء الذين يرابطون على الحدود الجزائرية التي تشهد الكثير من المشاكل، كما تعلمون، ونشد على أيديهم وندعمهم ونقول لهم إننا ها هنا معكم.

وأقتبس ـ سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم ـ كلمة تقولها دائما، الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بكل جدارة واستحقاق.

عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الآن الكلمة للسيد غازي جابري، فليتفضل مشكورا.

السيد غازي جابري: بسم الله.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد تجديد التهنئة والترحيب بأعضاء الحكومة؛ وبعد شكر السيد الوزير الأول، على عرضه المفصل لمخطط عمل الحكومة.

السيد الرئيس،

أستهل تدخلي بالبند الذي جاء في مخطط عمل الحكومة، والذي جاء تحت عنوان «الحوكمة المتجددة من أجل مزيد من الأداء والشفافية».

وفيه عنوان يتعلق بالعلاقة التكاملية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهي بادرة تستحق التنويه.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن من أهم قواعد التعاون بين الحكومة والبرلمان هو التواصل السلس بين أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان، لما فيه الصالح العام، ورغم أن الكثير من أعضاء الحكومة لمسنا فيهم الرحابة وسعة الصدر وحسن التجاوب، إلا أن بعض الوزراء لا يزال الوصول إليهم بعيد المنال، رغم ثقل حقيبتهم الوزارية.. أتحدث عن وزارة الداخلية، الذي يصعب الوصول إليه أو تحديد موعد للقائه، بل إن الصعوبة تعاظمت لدرجة أن التواصل مع رئيس ديوان السيد الوزير أصبح هو الآخر صعب المنال، رغم تكرار المحاولات عبر أكثر من طريق، وهذه الحالة تكررت مع أكثر من عضو من أعضاء مجلس الأمة خلال الفترة الماضية، وهنا أفتح قوسا لأشكر السيد الوزير الأول، الذي كان دائم التعاون والتجاوب معنا عندما كان وزيرا للمالية، من خلال باب مكتبه المفتوح وإجاباته عن أسئلتنا وانشغالاتنا.

السيد الرئيس،

إجحاف في حق إطارات ولاية بشار، ولا والي واحد من ولاية بشار.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إذا كانت توجيهات السيد رئيس الجمهورية، تقضي بأن زمن الأبواب المغلقة قد انتهى، وإذا كان مخطط عملكم قد أفرد بندا للعلاقة التكاملية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فإن أول ما يجب البدء به لبلوغ هذه الغاية هو التزام أعضاء الحكومة بمبدإ التعاون بيننا،

والذي تكون سلاسة التواصل أولى خطواته.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع الشباب والرياضة:

بعدتوجيه تحية إكبار وتقدير للرياضيين من ذوي الهمم على النتائج غير المسبوقة، المحققة خلال مشاركتهم في طوكيو،

يعاني الكثير من منتسبي القطاع من عدم المساواة بين الفرق في الحصول على عقود الرعاية والتمويل من طرف المؤسسات الوطنية (والأمثلة حية وكثيرة).

رغم تطبيق رياضة كرة القدم الجزائرية للاحتراف منذ مدة، إلا أن ما تعانيه البطولة الوطنية يطرح أكثر من علامة استفهام، على غرار عدم تسقيف أجور اللاعبين والمدربين، كما أن البعض لا يكلف نفسه عناء دفع الضرائب، هذا دون الحديث عن افتقار الفريق الوطني (بطل إفريقيا) لملعب يتناسب مع حجمه وتاريخه، ويكفي التذكير بحالة ملعب تشاكر في آخر مباراة.

وأختم هذا الموضوع بتوجيه شكر خاص جدا للسيد وزير الشباب والرياضة على ردة فعله إزاء فضيحة الحافلة المخصصة لذوي الهمم، وحبذا لو أن ثقافة الإقالة عند كل تقصير يحذو حذوها بعض الوزراء في قطاعات أخرى على غرار السياحة والصحة.

السيد الرئيس،

أنتقل لتناول الشأن المحلي، وبداية أتحدث عن قطاع السكن بالولاية، التي تعاني من قلة الحصص السكنية المخصصة لها مقارنة بالطلب الهائل على مختلف الصيغ، حيث إن آخر برنامج استفادت منه كان سنة 2013.

وكانت آخر عملية لتوزيع السكنات سنة 2020، والتي جرت في ظروف بعيدة كل البعد عن الشفافية والأحقية، وقد قمت شخصيا حينها بمراسلة عدة جهات للتنبيه إلى هذه التجاوزات، وقامت وزارة السكن ـ وهي مشكورة ـ بإيفاد لجنة تحقيق إلى الولاية، التي وقفت على تسجيل أكثر من 200 مستفيد بغير وجه حق، مما أدى إلى تجميد عملية التوزيع.

ومن هذا المنبر أدعو السيد الوزير الأول وزير المالية، للتكرم بإسداء تعليماته للجهات المعنية من أجل تسريع عملية توزيع هذه الحصص السكنية على مستحقيها الذين هم في أمس الحاجة إليها.

السيد الرئيس،

وفي قطاع الموارد المائية، لقد سبق وأن زار العديد من وزراء قطاع الموارد المائية ولاية بشار، ووعدوا بإنجاز سد الزقاقات بدائرة العبادلة، التي لا يحتاج الحديث عن أهمية سهلها، وهنا أسأل أين وصل مشروع إنجاز هذا السد؟

وفي ذات القطاع، أستغل هذه المناسبة لأجدد طرح موضوع محطة تحلية المياه بدائرة العبادلة، وأذكر بموضوع هذه المحطة التي تم إنجازها وكان يفترض أن تدخل الخدمة ليستفيد منها ساكنة المنطقة، إلا أنه لم يحدث أن تم تشغيلها ولو ليوم واحد، رغم إيفاد لجنة تحقيق للوقوف عليها لكن لا نتيجة ظهرت لعمل هذه اللجنة.

قطاع التربية:

بعد توجيه تحية لأبنائنا ولمنتسبي القطاع، ونحن في أول يوم من العام الدراسي؛ أسأل السيد وزير القطاع عن مصير دار المعلم بولاية بشار؟ هذا المرفق الذي تم إنجازه بأموال طائلة منذ حوالي 20 عاما، إلا أنه وبكل أسف لم يتم استغلاله لغاية اليوم، بدعوى إشكالات تخص تسوية وثائق الأرضية التي أنجز عليها، ما ترك هذا الصرح عرضة للنهب والتخريب والتلف، فمتى يتمكن معلمو وأساتذة أبنائنا ببشار من الاستفادة من هذا المرفق واستغلاله؟

قطاع الأشغال العمومية:

إلى أي مدى وصل إنجاز الطريق المزدوج، والذي وعد به وزير الأشغال العمومية السابق والذي يربط ولاية بشار بدائرة العبادلة؟

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد غازي جابري؛ الكلمة الآن للسيد محمد عمارة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد عمارة: بسم الله والصلاة والسلام على خير خلق الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد دولة الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

الفضليات والأفاضل، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

نساء ورجال الصحافة والإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

والله، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، أنا وعلى غير العادة، سأدخل في صلب الموضوع، لأنه ليس هناك ما يقال، مخطط عمل الحكومة اطلعنا عليه ودرسناه جيدا، ونتمنى أن يحقق طموحات الشعب والشباب الجزائري.

في الحقيقة ـ السيد الوزير الأول، وزير المالية، ما يعاب على هذا المخطط، كما أظن، أنكم ظلمتمونا قليلا، نحن سكان الحدود، فماذا تناول البرنامج بشأن المناطق الحدودية؟! لم نلحظ أي كلام بشأن الولايات الحدودية والمناطق الحدودية، في حين، السيد الوزير الأول، شبابنا يعاني في ظل ما يفعله «المخزن» الذي لم يترك لنا شيئا بسبب المخدرات، على الأقل يلزمنا برامج تنمية في هذه المناطق الحدودية، سيدي الوزير الأول، فصراحة شبابنا ضاع وأبناؤها كلهم داخل السجون، سيدي الوزير الأول، وقد استغلتهم عصابات المخدرات وهم يعانون، عائلاتهم تشردت، كما قال أحد الزملاء، هناك عائلات قد تشردت اليوم، سيدي الوزير الأول، يلزمنا برامج خاصة في المناطق الحدودية، أين يكون بمقدورنا المسايرة وتكون ولايتنا مواكبة لمصاف الولايات الشمالية وولايات كافة الوطن.

إضافة إلى هذا، فالمواطنون يعلقون آمالا كبيرة على هذا المخطط، في حين يلزمنا تنمية خاصة ـ كما كنت أقول ـ وأضيف لك، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، وليكن في علم الأخوات والإخوة بأنه لاتوجد منطقة صناعية في ولاية النعامة، هناك تهيئة على مستوى عاصمة الولاية بمنطقة الحرشاية لمنطقة صناعية، لكن.. أبناؤنا وخريجو الجامعات والمعاهد، بطالون وليس لديهم مكان ليذهبوا إليه، سيدي الوزير الأول، وأظن أنه عندما يتم تشغيل هذه المنطقة الصناعية، فإنها ستخفف علينا وعلى أبنائنا فيما يخص التشغيل وما يشبه ذلك.

النقطة الثانية التي أردت أن أتكلم عنها، في مخطط عمل الحكومة، سيدي الوزير الأول، هي العلاقة التكاملية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهنا أفتح قوسا، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، مع احتراماتي لكل أعضاء الحكومة، لكن للأسف، السادة المدراء العامون، التابعون لقطاعات الحكومة، لا أحد فيهم يجيب عن اتصالات وانشغالات المواطنين، اليوم نقولها ونعيد، نحن لا نحتاج أي شيء لأنفسنا على السادة المدراء العامين أن يجيبوا على مصالح المواطنين، وعلى انشغالاتهم، فنحن لا ينقصنا شيء لأنفسنا يجيبوننا فقط.

كيف وأنت سيدي الوزير الأول، وزير المالية، تجيب على اتصالاتي الهاتفية في حين مدير عام لا يجيب؟!

نحن نرفع انشغالات المواطنين فقط، لو كانت من أجل مصالحنا فلا تجيبوا على اتصالاتنا الهاتفية، لكن عندما يتعلق الاتصال بمشاكل المواطنين أجيبوا.

إنني أوجه رسالتي إلى بعض أعضاء الحكومة وكل المدراء العامين، ليجيبوا على اتصالاتنا الهاتفية، فأنا أطلبك من أجل مواطنينا وليس من أجل مصالحي الخاصة، أبدا.

أضيف أمرا آخر، سيدي وزير الداخلية المحترم، منذ 5 سنوات وأنا عضو في مجلس الأمة، عن ولاية النعامة، هل تعلم، سيدي وزير الداخلية كم من والي توافد على ولاية النعامة خلال هذه الخمس سنوات؟ خمسة ولاة، كيف لك أن تخلق تنمية؟! نطلب الهداية للجميع «الله يهدي الجميع» يا سيدي، يجب أن يمكث الوالي على الأقل مدة 3 سنوات حتى تمكن من تجسيد برامج التنمية، خمسة ولاة خلال خمس سنوات، مدة عهدتي كعضو في مجلس الأمة، هذه مبالغة سيدي وزير الداخلية!! لا، ليس هكذا، تأتون بوالي بعد أن كان رئيس دائرة لتمنحوه منصب وال لمدة عام ثم تحولونه إلى مكان ثان، ماهذا؟!أتركوا لنا الوالي، فبقدر ما يستقر الوالي في الولاية يكون بمقدوره عمل شيء في البلاد، هذا من منظورنا، نحن المنتخبون..لا، لا، لا..

صراحة، سيدي وزير الداخلية المحترم، هذه الأمور يجب أن تتغير، وأنا لست أدعم لا واليا سابقا ولا واليا جديدا، ولا أي أحد! جل ما أريده هو انشغالات ولايتي ومواطنوها وكذا التنمية فيها وفقط!

سيدي الوزير الأول، على كل حال، أنا لدي الثقة التامة فيك، أخلاق، كفاءة، وكل شيء فيك، نقدرك على كل حال ونتمنى لك التوفيق.

عندي بعض الانشغالات، سيدي الوزير الأول، والطاقم الحكومي، فيما يخص ولايتي.

السيد وزير النقل المحترم،

نكن لك كل الاحترام، أنت كذلك، ونتمنى لك التوفيق، مطار الشيخ بوعمامة، المسمى على قائد الثورات الشعبية بمنطقة النعامة، في حين المطار مغلوق، لما هو مغلق؟! ألا يوجد طيران؟! ألاتملك النعامة مواطنين أكفاء يستغلون

الطائرة؟! لا يا سيدي وزير النقل! هذه النقطة تحدثنا وتحدثنا عنها وسوف نتحدث عنها مجددا، من فضلك أوجد لنا حلا لهذا الأمر.

بالإضافة إلى هذا، ازدواجية الطريق رقم 6، الذي تسبب في حادث مرور خطير الأسبوع الماضي، على كل حال، السيد الوزير الأول، وزير المالية، كان قد شهده وقد أودى بحياة ما يقارب 14 أو 15 شخصا، التفتوا إلينا قليلا ياجماعة! فالمواطنون يضغطون علينا ـ أحسن الله عونهم ـ جميع أنواع المشاكل موجودة، نحن لا نقول أنتم تملكون... لكن ساعدونا، عليكم أن تلتفتوا إلينا وتساعدونا مواطنينا.

أيضا، خط السكة الحديدية ـ السيد وزير النقل ـ الذي يقسم عاصمة الولاية إلى نصفين، ولم يكن باستطاعة أي أحد أن ينظر في هذا الأمر، أبناؤنا يقطعون السكة الحديدية، وذلك يوميا، معاناة يومية يعانيها أبناؤنا، على مسافة 2 أو 3 كلم من السكة الحديدية، والتي لم تستطع الحكومة أو الدولة الجزائرية نقلها خارج المدينة!! عيب والله هذا عيب!! أمر آخر، وأظن أن الحديث لن ينتهي..

السيد الرئيس: لقد انتهت مدة تدخلك وسأمنحك نصف دقيقة، تفضل.

السيد محمد عمارة: من فضلك إجعلها دقيقة، سيدي الرئيس، فالأمور على ما يرام..

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيد وزير الداخلية،

ونحن مقبلون على انتخابات محلية، ألم تكتشف السبب في مقاطعة الانتخابات والعزوف عنها؟! كما يقول المثل العربي «كي تشبع الكرش تقول للراس غني» مشكل المواطنين هو في جيوبهم، فالفقر عمّ، والحل يكمن هنا، وما يدفع الإنسان إلى مقاطعة الانتخابات هي مشاغل موجودة في رأسه، لا يعيش جيدا ولا يعيش حياة كريمة، فكيف تنتظر منه أن يذهب لينتخب؟! يجب أن يكون تفكيرنا في هذا الاتجاه، سيدي الوزير الأول، والتفكير يجب أن ينصب في هذا الاتجاه.

أيضا، الأمر الذي أريد أن أؤكد عليه فيما يخص ولايتي، سيدي الوزير الأول، هي التبعية، في جميع القطاعات نحن تابعون للناس، المالية تابعون إلى تلمسان، (CIF) إلى بشار، البنوك إلى سعيدة، لسنا مرتاحين، سيدي الوزير الأول.

وأذكر أيضا، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، وقد وعدتني عندما كنت وزيرا للمالية، من أجل فتح فروع (CPA) و(BADR) في النعامة، حدث ولا حرج، إلى هذه الدقيقة لا يوجد شيء!

شكرا، وما على الرسول إلا البلاغ، سيدي الرئيس، وأقدم اعتذاراتي على كل حال، هذا ما أردت قوله، بالتوفيق إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد عمارة؛ الكلمة الآن للسيد حكيم طمراوي.

السيد حكيم طمراوي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية، الفاضل،

السيدات والسادة الوزراء الكرام،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تأتي مناقشتنا لمخطط عمل الحكومة في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وإقليمية دقيقة ومفصلية، وفي ظل مسار مؤسساتي توجته انتخابات رئاسية، كللت بدستور جديد أحدث نقلة نوعية في مجال الحقوق والحريات، وجعل من شعار «الجزائر الجديدة» واقعا مدسترا.

وإذ نبارك لكم توليكم هذه المهمة، بتكليف من السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، فإننا واثقون من شديد حرصكم على تنفيذ برنامج السيد الرئيس، بما يحقق طموحات الجزائريين ويستجيب لتطلعاتهم، لاسيما في الشق المتعلق بالبناء المؤسساتي وحماية الحريات والمكتسبات، وترسيخ الممارسة الديمقراطية ودولة القانون، دولة لا يظلم ولا يحاسب فيها أحد، إلا تحت طائلة القانون، خصوصا أن الدستور المعدل قد كرس استقلالية تامة للسلطة القضائية، باعتبارها الضامن والحارس للحقوق والحريات، ولذا فإننا نحث على تسريع مراجعة القوانين العضوية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية، والإعلام وقانوني الأحزاب والجمعيات، طبقا للدستور الجديد.

كما نعتقد أن تجسيد التزامات السيد الرئيس يكون

عبر تمكين المنتخب المحلي من الصلاحيات اللازمة عبر مراجعة قانوني البلدية والولاية، بما يجعل المنتخبين قوة اقتراح وتنفيذ، لا مجرد أدوات تابعة لجهاز ديمقراطي.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

مخططكم طموح، ومن أجل تجسيده وإدراكه، لو أردتم ذلك، إحموا إطاراتنا ومدراءنا والوزراء جميعا، لأنهم يعملون في جو من الرعب، من أجل ذلك، يجب تحريرهم وحمايتهم، مما يمكنهم من اتخاذ القرارات بأنفسهم.

وبصفتي رئيس اللجنة القانونية في مجلس الأمة، نثمن قرار رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، القاضي الأول في البلاد بعدم تحريك الدعوى العمومية على أساس الرسائل المجهولة، وذلك لحماية الإطارات والمنتخبين لتشجيعهم على روح المبادرة دعما للتنمية، وفي هذا الإطار نطلب عدم تجريم أخطاء التسيير.

كما أولى مخطط عمل الحكومة عناية خاصة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، فإنه ينبغي اتخاذ إجراءات حكومية عاجلة لتحرير المبادرات الاقتصادية، ورفع القيود الإدارية التي كبحت الاستثمار في القطاع الفلاحي والسياحي تحديدا، مع ضرورة اعتماد التكنولوجيات والطاقة البديلة لتحرير الاقتصاد الوطني من تجاذبات الريع النفطي.

وانطلاقا من الطبيعة الاجتماعية للدولة الجزائرية، فإنه ينبغي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الطبقات الهشة ومراجعة الأجور والمنح لمحدودي ومعدومي الدخل وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

سيدي الوزير الأول، وزير المالية الفاضل،

إن التنمية المستدامة أيضا، تقتضي دائما العناية بالمورد البشري، وذلك عبر تطوير منظومة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والثقافة، بما يجعلنا نواكب الثورة التكنولوجية والمعرفية، التي يشهدها العالم الآن، ويحمي مقومات الهوية الوطنية والذاكرة.

سيدي الوزير الأول، وزير المالية الفاضل،

لقد غابت لغة الأرقام عن مخطط عمل الحكومة ولم تتبين أدوات تنفيذها، كما أنها اكتفت بتحديد آفاق 2030، وهو تاريخ قريب جدا، بل إنه أصبح من الماضي بالمنظور الاستراتيجي، وخبراء التخطيط والاستشراف ينظرون إلى آفاق 2050، لبناء مستقبل الأجيال القادمة.

إن معالم الجزائر الجديدة ارتكزت على تنمية مناطق الظل وبعث التنمية في تلك الجهات، لاسيما الحدودية منها.

في هذا السياق، إن ولاية الطارف وعلى الرغم من المقدرات الطبيعية التي تزخر بها، فهي بحاجة ماسة إلى التفاتة مستعجلة وتدعيم مالي من الحكومة، للنهوض بها وتحويلها إلى قطب اقتصادي وسياحي رائد، باعتبارها بوابة الجزائر الشرقية ومعبرا دوليا، ينبغي أن يعود بالنفع على المستوى المحلي خاصة وعلى الاقتصاد الوطني عامة.

سيدي الوزير الأول، وزير المالية الفاضل،

لا يفوتني في السياق ذاته، تثمين مواقف الجزائر الخارجية، ومجهودات الجيش الوطني الشعبي خلال كل المحن التي شهدتها بلادنا في الفترة الأخيرة.

نرجو أن تعتمد حكومتكم هذه الملاحظات وتحدد الأدوات الكفيلة بتطبيق مخطط عملها، من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

وفق الله الجميع لما فيه الخير والنفع للبلاد والعباد؛ شكرا والله المستعان.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حكيم طمراوي؛ الكلمة الآن للسيد لزهاري نعيمي، فليتفضل مشكورا.

السيد لزهاري نعيمي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد الاطلاع على برنامج عمل الحكومة، والذي تلتزم من خلاله بما يضمن للمواطنين الحياة الكريمة، في كنف جمهورية جديدة، تستهل ابتداء بالتوزيع العادل للثروة وتكافؤ الفرص.

وبصفتي عضوا عن ولاية البيض، أذكر بخصوصية هذه المنطقة المجاهدة التي سميت ذات يوم بالأوراس الثانية، بوابة الجنوب الغربي، تجمع تضاريس الهضاب العليا شمالا

والصحراء جنوبا، تمتاز ببردها الشديد في الشتاء وحرها في الصيف، تعتمد على الرعي والزراعة، همشتها الحكومات السابقة، وهي اليوم تناشدكم الالتفات إليها بجدية، لاسيما في المطالب التالية:

ـ خفض تسعيرة الغاز، بالنظر إلى تسجيل 9 درجات مئوية تحت الصفر (– 9°).

ـ خفض تسعيرة استهلاك الكهرباء، بالنظر إلى درجات الحرارة صيفا البالغة 40 إلى 50 درجة.

ـ رفع منحة المنطقة التي أصبحت غير ذات قيمة.

ـ النظر في كيفية إدماج الشباب الحاصلين على عقود ما قبل التشغيل، في القطاع الاقتصادي، على غرار زملائهم المدمجين في قطاع الوظيف العمومي.

ـ مواصلة الحفاظ على مناصب الشغل عن طريق دعم المؤسسات المتعثرة، على غرار (Soubati).

ـ تحفيز ودعم الاستثمار وتخليصه من البيروقراطية لإنجاز مصانع بالولاية، تمت عرقلتها لأسباب متعددة، منها: مصنع تمييع وتكرير الغاز ببلدية البنود، لوجود الكثير من الآبار، مصنع الإسمنت ببلدية الأبيض سيدي الشيخ، لوجود المادة الأولية، مصنع الأجر ووحدة تعبئة المياه المعدنية بالغاسول.

ـ تشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية، التي تعتمد على موارد المنطقة، كالصوف والجلود.

أما في قطاع الأشغال العمومية:

ـ إستعجاليا، ازدواجية الطريق رقم 6 الرابط بين البيض وسعيدة، والذي يحصد سنويا عشرات الأرواح، خاصة شطر البيض ـ بوقطب، الذي لم ترصد له الاعتمادات.

ـ تعزيز النقل المدرسي بالنسبة للمناطق الريفية.

ـ توسعة المطار وجعله مطارا محوريا، نظرا لموقعه الاستراتيجي وتكثيف الرحلات والوجهات.

أما في قطاع التعليم العالي:

ـ دعم المركز الجامعي بخلق تحفيزات بسيطة من أجل استقرار التأطير.

ـ مضاعفة التخصصات وتهيئة الظروف المساعدة لترقيته إلى مصاف جامعة.

ـ إنشاء مدرسة وطنية عليا، تضمن تكوينا حسب اختصاص المنطقة، تكون مركز جذب للشباب من جميع أنحاء الوطن.

وفيما يتعلق بقطاع الصحة:

ـ فإن الهياكل الصحية القائمة حاليا لم تعد تستجيب للتحول الديموغرافي والصحي الذي فرض نفسه والمطالبة بضرورة إنجاز مستشفى 300 سرير بمدينة البيض، والشروع في إنجاز مشاريع مستشفيات ببريزينة والأبيض سيدي الشيخ، وبوقطب والروقاصة، ووضع مستشفى دائرة بوعلام حيز الخدمة أصبح أمرا استعجاليا، إضافة إلى إنجاز عيادة للأمومة، مستقلة عن مستشفى محمد بوضياف، ودعم هذه الهياكل بمخبر جامع للتحاليل لتجنيب المريض عناء التنقل لمسافات تصل إلى 400 كلم أو أكثر.

ـ إنجاز مركز علاج وتشخيص مرض السرطان بالنظر إلى تفاقم أعداد المرضى وصعوبة تنقلهم خارج الولاية.

ـ التوصل إلى بروتوكول خاص بالإسعاف الجوي، يتم تفعيله بالنسبة للحالات المستعجلة نظرا لبعد المسافة بين الولاية والمستشفيات المستقبلة.

ـ دعم مدرسة التكوين شبه الطبي المتعثرة بدءا برسوم الإنشاء والإمكانيات المادية والبشرية.

أما فيما يتعلق بالفلاحة:

ـ التسوية العقارية للأراضي الفلاحية، في إطار المستثمرات المنتجة دون سند قانوني.

ـ توفير الأعلاف المدعمة على مدار السنة، وذلك بالنظر لحالة الجفاف وشح الأمطار.

ـ حماية الأراضي السهبية وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، بإنشاء وتوسعة المحميات وتكثيف الغراسة الرعوية في شكل محيطات، كالقطفة.

ـ ربط الاستثمارات الفلاحية والسكنات الريفية بشبكة الطاقة الكهربائية.

ـ إعادة تأهيل مناطق الحلفاء ومكافحة التصحر.

ـ دعم قدرات التخزين المنعدمة أساسا.

ـ مواصلة دعم سكان الريف وتحفيزهم لمساعدتهم على البقاء في مناطقهم.

وفي الأخير، أشكر السيد رئيس الجمهورية على تعيينه السيد الوالي الجديد، لما يقوم به للقضاء على البيروقراطية وتقربه من المواطنين؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لزهاري نعيمي؛ الكلمة الآن للسيد محمد خليفة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد خليفة: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

الإطارات المرافقة لأعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

في البداية، أسمح لنفسي وأستسمحكم، سيدي الرئيس، أن أنوه بالنتائج الإيجابية المحققة من طرف الحكومة ـ طبعا ـ تحت توجيهات السيد رئيس الجمهورية.

أولا: التحكم في الميزان التجاري الخارجي ووقف النزيف الذي كان سائدا للعملة الصعبة تحت مسميات وهمية.

ثانيا: النجاح في التغلب على تأثيرات جائحة كورونا والحد من انتشارها.

ثالثا: التحكم في الحرائق التي انتشرت مؤخرا في الكثير من ولايات الوطن ووأد الفتنة في مهدها.

أما بخصوص مناقشة مخطط عمل الحكومة، الموضوع بين أيدينا، والمعد أساسا لتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، فإننا نسجل الملاحظات التالية:

بالنسبة للفصل الأول: صحيح أننا ندعم ونثمن الطموحات المستهدفة، نظريا، لتحقيق مقاربة جديدة للتسيير الحكومي، في ظل الشفافية وأخلقة الحياة العامة للدولة، ولكن الملاحظ هو عدم وضوح الآليات والجدول الزمني الذي يمكن أن تتحقق من خلاله هذه الأهداف المسطرة، مما يجعل تقييم نتائج عمل الحكومة من الصعوبة بمكان. وعليه، نقترح إرفاق البرنامج بجدول زمني لإصدار النصوص التطبيقية.

ثانيا: توضيح نوعية الإصلاحات المراد تحقيقها خاصة في قطاعي العدالة والاتصال.

ثالثا: توضيح كيفية ترسيخ التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

بالنسبة للتسيير الفعال والشفاف للأموال العمومية: فإننا نسجل كذلك افتقار المخطط للآليات العملية والجدول الزمني لتحقيق الأهداف، وعليه نقترح ما يلي:

ـ محاربة الاكتناز النقدي بتغيير العملة ولو تدريجيا.

ـ وضع سقف زمني لرقمنة المصالح الجبائية والمالية.

ـ الإسراع في تعميم استعمال المعاملات المالية البنكية والإلكترونية.

ـ وضع سقف زمني لإصلاح إدارة الجمارك وأملاك الدولة.

ـ فصل التسيير المالي والإداري للجماعات المحلية عن التسيير الإداري والسياسي.

بالنسبة لأخلقة الحياة العامة ومحاربة الفساد: فإن ذلك لن يتأتى إلا بـ: وضوح القوانين وشفافية التسيير وإعطاء القدوة الحسنة من أعلى هرم السلطة إلى أبسط موظف.

ـ إعادة الاعتبار لأعوان الدولة ماديا ومعنويا.

ـ إنشاء هيئة وطنية للتخطيط والاستشراف، تقوم دوريا باستقصاء آراء المواطنين وجمع اقتراحاتهم وإبداء آرائهم حول عمل الحكومة، حيث تتبع هذه الهيئة مباشرة لرئيس الجمهورية.

ـ إعادة النظر في مقاييس التأهيل للمناصب العليا، بالاعتماد أساسا على الكفاءة والجانب الأخلاقي لأن المثل يقول: «متى يستقيم الظل والعود أعوج».

بالنسبة لعصرنة وإصلاح الإدارة العمومية نقترح:

ـ إعادة إنشاء مراكز ومعاهد التكوين الإداري عبر الولايات أوجهويا.

ـ تحديد جدول زمني لرقمنة الإدارة العمومية.

ـ إيلاء العناية اللازمة للأرشيف على مستوى كل الإدارات العمومية.

ـ تعزيز الاهتمام بالتاريخ الوطني، من خلال جعل نقطة مادة التاريخ الوطني نقطة إقصائية في جميع المواد.

بالنسبة لفصل الإنعاش والتجديد الاقتصادي:

إن كل الأهداف المحددة في المخطط عبارة عن عموميات، قد طرحت بنفس الشكل من طرف الحكومات السابقة، ولهذا لم يتحقق منها إلا الشيء القليل على أرض الواقع، فنظامنا المصرفي من أضعف الأنظمة في العالم، فضلا عن تميزه بعدم الشفافية والبيروقراطية، أما المنظومة الجبائية فإنها لا تزال شبه بدائية، أما عن مناخ الاستثمار فحدث ولا حرج. وعليه، إذا أرادت هذه الحكومة فعلا تجسيد برنامج رئيس الجمهورية، فإنه ينبغي عليها تحديد

الأهداف والآليات بدقة وموضوعية؛ ونقترح، آملين أن يكون اقتراحنا صائبا:

ـ فتح رأس مال المؤسسات المالية لكل المواطنين، مع حفاظ الدولة ـ طبعا ـ على 51 ٪.

ـ تحديد سقف زمني لرقمنة المؤسسات المالية.

ـ تثمين ما جاء في إصلاح الشباك الوحيد ونتمنى تحديد سقف زمني لتحقيق ذلك.

ـ تطهير الوعاء العقاري الصناعي.

ـ إسترجاع المؤسسات العمومية التي تم التنازل عنها وبقيت متوقفة عن النشاط أو حولت عن طبيعة نشاطها.

ـ تشجيع الخواص على إنشاء مناطق صناعية.

ـ تسهيل تحويل بعض الأراضي غير الصالحة للزراعة إلى نشاط سياحي أو صناعي خاصة في الجنوب.

ـ توسعة المحفظة الجبائية، من خلال إحصاء عام للمباني وإعادة النظر في دفتر شروط نشاط البنوك الخارجية.

ـ إعادة بعث الاستثمار العمومي مع فتح رأسماله لمشاركه الخواص، خاصة تلك الاستثمارات التي تقلص من فاتورة الاستيراد، والمثال على ذلك إنتاج المشتقات النفطية ومنها مادة الإسفلت (الزفت) التي تستورد منها الجزائر ما قيمته حوالي 350 مليون دولار سنويا، في حين أنه يمكن إنجاز مصنع لإنتاج هذه المادة في أقرب وقت ممكن والأمثلة كثيرة متى توفرت الإرادة، وليكن في علمكم أنه برمج مصنعان لتكرير البترول في كل من بسكرة وتيارت، وقد بدأت تسوية الأرضية ثم توقفت الأشغال بحجة الأزمة الاقتصادية.

كما أقترح عليكم إضافة إلى السكة الحديدية العابرة للصحراء، إعادة بعث الدراسة الخاصة بإنجاز قناة بحرية ومرفأ نحو حوض شط ملغيغ، بين ولايتي بسكرة ووادي سوف، لما لها من مردود اقتصادي مستقبلي.

ولتحقيق فعالية أكثر وأسرع في إنجاز المشاريع الاستراتيجية، نقترح إعادة بعث مؤسسات إنجاز عسكرية وذلك لما تتميز به من صرامة وسرعة في الإنجاز.

وبالنسبة لوزارة العمل، يجدر بها الأمر أن تعيد النظر في تفعيل مصالحها لمراقبة نشاط المؤسسات، خاصة الأجنبية منها، نظرا لما تسببه هذه الأخيرة من تجاوزات على حقوق العمال وتلويث البيئة، ومثال على ذلك المؤسسات العاملة بمنطقة الشقة بولاية بسكرة، بلدية أوماش والتلاعبات الموجودة في عملية التوظيف وفي جلب إطارات لهذه المؤسسات، لتكون بعيدة عن المنطقة؛ وبالتالي التلاعب في الصفقات وأمور أخرى، في منطقة الشقة بولاية بسكرة وغيرها..

بالنسبة للقطاع الصحي: فإننا نثمن المجهودات المبذولة لمحاربة وباء «كوفيد 19»، ونقدر النتائج الإيجابية المحققة، رغم فقداننا الكثير من الأحبة بسبب الوباء ونحسبهم عند الله من الشهداء، إلا أن القطاع لا يزال يحتاج إلى هياكل صحية جديدة تعوض الهياكل القديمة وتحقق حاجيات المستقبل، كما نؤكد على ضرورة الاستغلال الأمثل والجيد لكل الهياكل والأجهزة المتوفرة والتي بقيت معطلة كليا أو جزئيا بسبب تأثير أصحاب المصالح، كما هو الشأن لمركز الكلى بولاية البليدة وأجهزة السكانير (Scanner) في الكثير من المستشفيات مثل مستشفى طولقة ببسكرة، ومستشفى «بشير بن ناصر» بحجة العطب أو عدم وجود الطبيب، كما نتمنى أن تنجز مستشفيات جديدة، متخصصة تعيد للمواطن الجزائري كرامته في الحصول على خدمة صحية متميزة.

بالنسبة للتربية الوطنية والتعليم العالي: إن الإصلاحات التي تمت في عهد الحكومات السابقة لم تحقق إلا الفشل في نوعية التكوين، رغم أنها إيجابية كميا، ونفس الشيء في عهد الحكومة الحالية وأعطي أمثلة عن ذلك:

في السابق كان التأهيل لمناصب الإدارة والتفتيش لا يتحصل عليها إلا الذين تخطوا نصف المسار المهني، أما مؤخرا فقد أصبحت المسابقة تفتح للجميع بما فيها الجدد، مما أدى إلى نجاح أغلب الشباب الذين يفتقرون إلى الخبرة في التعامل مع أساتذة أكبر منهم سنا ومازالوا في سن العطاء التربوي.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: عذرا لقد تجاوزت مدة التدخل.. شكرا للسيد محمد خليفة؛ الكلمة الآن للسيد عبد الحليم لطرش، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الحليم لطرش: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نقدر المجهودات المبذولة من طرف كل من ساهم في إعداد مخطط عمل الحكومة، المعروض أمامنا اليوم للنقاش.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

لقد أجمع أغلب المتابعين لمحتوى هذا المخطط على أنه مخطط واعد وطموح نظريا، في انتظار ترجمة المحاور الكبرى التي جاء بها، إلى آليات تنفيذية من طرف القطاعات الوزارية المعنية.

وفي ظل تراكمات الأزمة المتشابكة التي عاشتها الجزائر في السنوات الأخيرة على المستوى الاقتصادي والسياسي والصحي، وتداعياتها المختلفة، من تآكل احتياطات الصرف وركود اقتصادي وانخفاض في مؤشرات النمو، بالمقابل، مازالت الجزائر تحافظ على استقلاليتها المالية والتي جنبتنا الذهاب إلى إجراءات غير مرغوب فيها لتمويل برامجها.

إن مقومات النهوض التي تتمتع بها الجزائر من إمكانيات مادية وبشرية، وتسجيل تلك الانطلاقة نحو مستقبل أفضل، تحتاج إلى رجال مخلصين على قدر المسؤولية الموكلة إليهم وفي مختلف المستويات، الذين على عاتقهم ترجمة هذا المخطط على أرض الواقع.

بداية، بمواصلة الضرب بيد من حديد ضد كل المفسدين في مختلف الميادين، ومحاربة الرشوة والمحسوبية والتبذير وسوء التسيير وتقليص الفروقات التنموية بين مختلف المناطق، ووضع كل شخص أمام مسؤولياته، وإبعاد الفاشلين من التسيير، ومعاقبة المتقاعسين في خدمة المواطن، والقضاء على بعض الاختلالات غير المبررة التي يواجهها المواطن في معيشته اليومية، ومساواة جميع المواطنين أمام القانون، وتحسين القدرة الشرائية.

كل هذا يعتبر أول خطوة لاسترجاع ثقة المواطن في مؤسساته، وهذه أولوية الأولويات، كما جاء في ردكم أمام أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إسمحوا لي، بعجالة، أن أتطرق إلى بعض النقاط والتساؤلات بخصوص هذا المخطط:

1ـ بخصوص تقليص التحويلات الاجتماعية، فأنا أرى أنه من الواجب قبل ذلك العمل على تنظيم المجتمع والقضاء على كل ما هو فوضوي (التجارة ـ العمران ـ العقار ـ سوق العمل... وغيرها من القطاعات) حتى تتمكن الدولة من تشخيص الوضع والإحصاء الحقيقي للفئة المعنية بالدعم.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لا يجب أن يقتصر توجيه التحويلات الاجتماعية وتقديمها نقدا للأسر على المنتوجات، ولكن هناك قطاعات عديدة يجب إعادة النظر في سياسات الدعم الاجتماعي المطبق بها وذلك دون الإخلال بالبعد الاجتماعي للدولة الجزائرية، كما جاء بها بيان أو ل نوفمبر.

مثال على ذلك، إن الجزائر من الدول الأولى في العالم التي تقوم بإنجاز عدد كبير من السكنات لفائدة مواطنيها، لكن المنظومة التي تسّير بها هذا الملف لم ولن تقضي على الاختلال الموجود بين العرض والطلب.

والأغلفة المالية ـ كذلك ـ المخصصة لفائدة خدمات الطالب الجامعي، لا يقابلها في الميدان خدمات بحجم هذه الأموال الموجهة إليه، وقس على ذلك عدة قطاعات أخرى.

2ـ بخصوص استرجاع العقار الموجه للاستثمار، سواء كان (صناعيا ـ سياحيا ـ فلاحيا) أظن أن الابتعاد عن الإجراءات القضائية التي تأخذ وقتا طويلا وتشعبات كثيرة، والتوجه إلى إجراءات إدارية، كفيل بالإسراع في عملية الاسترجاع، لأنه في البداية والنهاية هوعقار ملك للدولة الجزائرية.

3ـ إلى متى الإبقاء على تمديد العمل بقانون 08 في تسوية البنايات دون معالجة المشكل أساسا، والمطلوب النظر بجدية وبراغماتية لمعالجة هذا الملف؟

4ـ ماذا عن مشروع رخصة السياقة بالتنقيط، وحذف أرقام الولايات من ألواح ترقيم السيارات التي أعلنت عنها الحكومات السابقة؟

5ـ إلى متى تبقى السرقات العلمية هي العنوان البارز في التحصيل والبحوث العلمية والدراسات في قطاع التعليم العالي؟

6ـ متى يتم الاستغناء عن استيراد المنتجات الفلاحية (الحبوب بجميع أصنافها ـ الحليب ـ اللحوم ـ الزيت ـ السكر) ونحن قادرون على تحقيق الاكتفاء، بل التصدير

إلى دول أخرى.

7ـ إن الخزينة العمومية تتكبد خسائر مالية معتبرة بالعملة الصعبة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بسبب خسارة عدة قضايا على مستوى التحكيم الدولي، سواء كانت قضايا تجارية أو صفقات شراكة أو حتى عقود رياضية لعدة أسباب، أهمها: نقص الخبرة في إبرام العقود والمعاهدات وحتى في المرافعة أمام المحاكم الدولية، لذا نطالب بوضع قيود على الهيئات المعنية قبل إبرام أي عقد مع طرف أجنبي.

في الأخير، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليغرسها» وهنا وبعد الحرائق الكثيرة التي عرفتها البلاد خلال هذه السنة، وكذلك التغيرات المناخية التي نعيشها واتساع رقعة التصحر وزحف الرمال، فإني أقترح على الحكومة أن تجعل سنة 2022 سنة خضراء عن طريق التحضير لحملة تشجير كبرى، تنخرط فيها جميع مؤسسات الدولة وجميع أطياف المجتمع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحليم لطرش؛ الآن مع آخر متدخل في هذه الجلسة الصباحية، السيد عبد الحق قازي تاني.

السيد عبدا لحق قازي تاني: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

معالي الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أسرة الصحافة،

بودي، بداية، أن أترحم بدوري على كل شهداء الحرائق وشهداء الواجب الوطني، وأنوه بالهبة الوطنية الكبرى التي أبانت عن وحدة الوطن الواحد الموحد، ووحدة الشعب مع جيشه.

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

مداخلتي ستكون ارتجالية في أربع أو خمس نقاط، وأعتقد أنها ستصب كلها فيما يهم الجانب الاجتماعي وتداعياته على الساكنة وعلى الشعب بأكمله.

لا أعتقد أنه يشترط في كل واحد منا أن يكون خريج هارفرد أو أوكسفورد حتى يكون عارفا بالمشاكل، فمشاكل الشعب الجزائري معروفة، وهي مشكل السكن، مشكل الصحة، مشكل البطالة، مشكلة البيئة، الذي أصبح ظاهرا للعيان، ومشاكل أخرى، أنا سأتناول جزءا منها، وله علاقة بما جاء في مضمون مخطط عمل الحكومة، والذي أنتم مشكورون على تقديمه لنا بهذا الشكل وبهذه القمة والثبات، لكن ما يعاب عليه هو ما قيل من قبل الزملاء الآخرين، أنه ينتقص إلى الجدولة التقنية والزمنية وأيضا الأغلفة المالية المرصودة لها، وأنا أضيف عاملا آخر بالنسبة لي أراه مهما، وهو العامل البشري، فالعامل البشري ـ سيدي الوزير ـ مهم في كل القطاعات، فإذا لم يكن لنا في كل قطاع نخبة مكونة ومؤهلة، فمهما كان هذا المشروع ومهما كانت أهميته سوف يبقى طريح الأدراج، ليس على مستواكم، لأننا نعرف قدراتكم ونعلم مؤهلاتكم ونعلم أيضا مؤهلات السادة الوزراء، وإنما على مستوى الطاقم التنفيذي في الجهات الجهوية والمحلية وغيرها من الدوائر التي غالبا مايغلب عليها الطابع الإداري والطابع البيروقراطي والتي تنعكس سلبا.

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

أريد أن أبدأ بالصحة، وأعتقد أن كل الجزائريين متفقون وينوهون أيما تنويه بالمجهود الخاص الذي قام به السيد وزير الصحة، وكل الأطقم الطبية، من أعلى بروفيسور إلى أبسط عامل في هذا القطاع، ولهم منا كل الثناء والتقدير، لكن مع ذلك يبقى هذا القطاع هشا، يحتاج إلى وثبة، يحتاج إلى تنظيم، يحتاج إلى تركيز، خاصة وأن هناك مستشفيات مقبلة على الفتح، لابد من توفير المناصب للتوظيف، كيف سنسير 4 مستشفيات على مستوى وهران بسعة 240 سريرا مثلا؟ كيف سنسّير المستشفيات الأخرى إذا لم نؤهل من الآن المسيرين؟ المسيرون ليسوا فقط في السلك الطبي أو شبه الطبي إنما أيضا الذين يسيرون الدواليب الإدارية والتقنية منها، لأن أغلب الأجهزة معرض للعطل من أجهزة سكانير وأجهزة غاز الأكسجين، وقد تابعتم أزمة الأكسجين التي افتعلت في بعض الأحيان رغم وجودها لكنها بقيت هكذا!

إذن، هذا القطاع مهم، وقد ورد في مخطط عمل الحكومة

إيلاؤه الأهمية، لكن نود أن تولى له أهمية أخرى، خاصة وأنه يلتهم لوحده ثلث ميزانية الدولة.

القطاع الآخر، سيدي الوزير، هو قطاع الصناعة، وللأسف مع تجميد قانون الاستثمار لم يعرف هذا القطاع تقدما لحد الآن، وأنا مكان الولاة، لا أحد يجرأ على اقتحام هذا المجال، لأنه لاتوجد قوانين حوله ونصوص تطبيقية، الآن (CALPIREF) لن يتحركوا، فكيف لنا أن يتحرك الوالي والآخرون بدورهم ليتقدموا إلى الأمام، وقانون الاستثمار غير متوفر؟! ونحن نعلم أن هذا المجال هو المخول الاقتصادي الوحيد المدر للثروة بعد الوظائف العمومية وغيرها، في حين والدولة لا تتمكن من تقديم مناصب الشغل لكل الساكنة ولكل حملة الشهادات الجامعية والطلبة وغيرهم من الوافدين، خاصة كما تكلم السيد الرئيس هذه الصبيحة، يضاف مليون نسمة إلى تعدادنا، فكيف يمكن لنا أن نواكب هؤلاء الشباب وهؤلاء الأطفال الوافدين دون تحريك عجلة الاقتصاد والتي هي مهمة؟!

الجانب الآخر الذي يُعول عليه هو الفلاحة، وقد قدم السيد وزير الفلاحة، عرضا مهما في المرة الفارطة وورد في مخطط عمل الحكومة ما بين مليون وتسعمائة إلى مليوني هكتار من الأراضي التي بدئ في استغلالها، وهذا ما يجب أن نعول عليه، وتكون له علاقة بالأمور التي تكلمت عنها ـ سيدي الوزير ـ ليكون بديلا لما نستورده من قمح وذرة وغيرها.. لذا لكم، سيدي الوزير، أن تهبوا بهذا القطاع لأنه من سيحل مشكلة الغذاء في الجزائر ويحل مشكلة الأعلاف التي تطرح بقوة، سعر الدجاج وحده وصل إلى 50 ألف سنتيم!! بالرجوع إلى التحويلات الاجتماعية، هل تتصورون، سيدي الوزير، أن صاحب الدجاج وهو من يربيه ـ واسمحوا لي، فأنا متأسف لأننا نزلنا إلى هذا المستوى ـ أن يقدم لنا اللحوم البيضاء بسعر معقول وهو يشتري الهكتار الواحد بـ 750 ألف سنتيم...

السيد الرئيس: شكرا لقد انتهت مدة التدخل؛ فنحن مقيدون بالوقت، تفضل.

السيد قازي تاني: لحظة فقط.. أردت وقتا إضافيا مثل الذي تحصل عليه زملائي الذين سبقوني، فأنا أريد الحديث في شأن وهران.

السيد الرئيس: أضيف لك دقيقة فقط.

السيد قازي تاني: شكرا.

سيدي الوزير الأول،

أعود إلى وهران، التي ـ للأسف ـ لم تستفد رغم الأغلفة المالية، لم تستفد كثيرا من تحضيرات ألعاب البحر الأبيض المتوسط، وأنا أدعو من هذا المنبر أن يكون هناك إنزال حكومي، ممثلا في السيد وزير الموارد المائية، وهران الآن رغم وجود محطة بسعة 500000 م^3 إلا أنها معطلة ويجب فتح تحقيق في هذا المجال، وأيضا نتجه نحو توفير المياه للساكنة، من أجل الأقطاب العمرانية الجديدة، والتي تعد من المنشآت الهامة التي افتتحها السيد وزير السكن، لكنها تعتبر ناقصة.

نريد أيضا، من السيدة وزيرة الثقافة، أن تهتم بمدينة سيدي الهواري العريقة، التي يجب أن تكون نموذجا للمدينة.

السيد وزير السياحة،

على وزارة السياحة أن تخرج من تقليد التدشينات واتباع استراتيجية نروج فيها للسياحة في الجزائر، هذا البلد المهم، وبالتالي لابد من إعطائه الأهمية التي ستكون، وستسمح لوهران ولغيرها من المدن الأخرى بالاستفادة..

هناك أفكار كثيرة لكن نظرا لضيق الوقت.. شكرا لكم، سيدي الوزير الأول، سيدي الرئيس، على سعة الصدر، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار وتحية طيبة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحق قازي تاني؛ لنا جلسة هذا المساء، نستأنف فيها أشغالنا على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة السادسة والخمسين بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية الثالثة
المنعقدة يوم الثلاثاء 14 صفر 1443
الموافق 21 سبتمبر 2021 (مساءً)

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد الوزير الأول، وزير المالية؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة:
- السيد رمطان لعمامرة، وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج،
- السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام،
- السيد زيان بن عتو، وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة،
- السيد العيد ربيقة، وزير المجاهدين وذوي الحقوق،
- السيد عبد الباقي بن زيان، وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
- السيدة وفاء شعلال، وزيرة الثقافة والفنون،
- السيد عبد الرزاق سبقاق، وزير الشباب والرياضة،
- السيد كريم بيبي تريكي، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية،
- السيد أحمد زغدار، وزير الصناعة،
- السيد عبد الحميد حمداني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية،
- السيد عمار بلحيمر، وزير الإتصال،
- السيد عيسى بكاي، وزير النقل،
- السيد كريم حسني، وزير الموارد المائية والأمن المائي،
- السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان،
- السيدة سامية موالفي، وزيرة البيئة،
- السيد عبد الرحمان جمال لطفي بن باحمد، وزير الصناعة الصيدلانية،
- السيد يحيى بوخاري، الأمن العام للحكومة.

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة. نواصل أعمالنا، مناقشة مخطط عمل الحكومة، والكلمة للسيد عمر بلحاج، فليتفضل مشكورا.

السيد عمر بلحاج: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية وزملاؤه طاقم الحكومة كل باسمه،

الإخوة والزملاء أعضاء مجلس الأمة،

سلك الإعلام،

مرحبا بالجميع.

على كل حال، أردت بهذا التدخل الوجيز أن أعرض بعض الملاحظات الخاصة، بطبيعة الحال، بتخصصي القانوني.

سيدي الرئيس؛

طبقا للمادة 106 من الدستور وبعد الاطلاع على مخطط عمل الحكومة، والاستماع إلى العرض القيّم الذي قدمه

السيد الوزير الأول أمامكم اليوم حول هذا المخطط، وبعد المصادقة عليه من طرف أعضاء المجلس الشعبي الوطني، فإنه يطيب لي أن أتقدم ببعض الملاحظات حول هذا المخطط وذلك إثراءً لمختلف المناقشات التي تقدم بها الزملاء.

لايسعنا ـ سيدي الرئيس ـ إلا أن نثمن ما جاء فيه، وننوه بالمجهودات المبذولة في إعداده برغم الظروف الوبائية التي تمر بها البلاد على غرار بلاد العالم، ورغم ضيق الوقت الممنوح للحكومة، باعتبار أنه عالج كل المشاكل التي تساعد على بناء الجزائر الجديدة على ضوء برنامج السيد رئيس الجمهورية، والتزاماته 54، بحيث ضمّنه خمسة فصول وهي:

1 – تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة،
2 – من أجل الإنعاش والتجديد الاقتصادي،
3 – من أجل تنمية بشرية وسياسة اجتماعية مدعمة،
4 – من أجل سياسة خارجية نشيطة واستباقية،
5 – وأخيرا، تعزيز الأمن والدفاع الوطني.

ولم يفوت ذكر الأرقام والمؤشرات في الملحق الذي فصّل فيه كل ما يصبو إلى تحقيقه حول المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وبالإشارة إلى الفصل الأول الخاص بتعزيز دولة القانون، وتجديد الحوكمة، نجد أنه أعطى بعدا كبيرا للعدالة، باعتبارها الحجر الأساسي في بناء دولة القانون، بحيث تعرض للإصلاحات العميقة التي ستحظى بها مختلف المؤسسات، تماشيا وتكييفا مع ما جاء به الدستور الجديد، فقد أعطى عناية خاصة لاستقلالية القضاء، وتحسين وضعية القضاة الاجتماعية لحمايتهم من أي انحراف، كما أعطى أهمية كبرى للإصلاحات التي ستلحق كل الهيئات القضائية كمراجعة القانون الأساسي للقضاة، والمجلس الأعلى للقضاء الذي أصبح هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية برئاسة السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا، نيابة عن السيد رئيس الجمهورية باعتباره رئيس المجلس الأعلى للقضاء.

السيد الرئيس؛

إن الإصلاحات التي تبنتها الحكومة في هذا المخطط هي إصلاحات واسعة وتحتاج إلى متابعة كبيرة وحرص شديد لتجسيدها في الميدان، وأخص بالذكر ما جاء في الفقرة 1-2 تحت عنوان تحسين جودة العدالة، حيث انصب هذا الإصلاح على العنصر البشري كتكوين القضاة، وإعادة النظر في قانون سلك كتاب الضبط، باعتباره عنصرا أساسيا في العمل القضائي، إضافة إلى بعض الأجهزة كمجلس الدولة والمحكمة العليا والسماح لإعادة النظر في بعض قراراتها، كالتماس إعادة النظر والاستدراك، مع مراجعة إجراءات المثول الفوري الذي نقترح إلغاءه والعودة إلى إعطاء السلطة التقديرية لوكيل الجمهورية بتوجيه الدعوى العمومية إما للحفظ أو لإجراء الاستدعاء المباشر أو التحقيق، مع رجاء عدم اللجوء إلى الحبس المؤقت إلا ضمن الشروط التي يحددها القانون، ولا ننسى الإصلاحات الأخرى الواردة في مختلف الفصول ولاسيما الخاصة منها بالإنعاش الاقتصادي، حيث يستوجب مباشرة إصلاح النظام المصرفي، ولاسيما البنوك التي لا تساعد في جذب الاستثمار في وضعها الحالي.

وفي الخلاصة، لا يسعنا ـ سيدي الرئيس ـ إلا أن نبارك وندعم كل ما جاء في هذا المخطط ونتمنى أن يجسد في أرض الواقع مع تظافر كل الجهود.

عاشت الجزائر حرة معززة،
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار،
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: بارك الله فيك، الكلمة الآن للسيد إلياس عاشور، فليتفضل مشكورا.

السيد إلياس عاشور: السلام عليكم.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

نحن في بداية مناقشة برنامج الحكومة الذي جاء من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.

وبهذه المناسبة، نشكر السيد رئيس الجمهورية على الثقة الموضوعة في شخصك ونقدر كفاءتك لقيادة هذا الطاقم الحكومي وهذا من خلال تعاملنا مع شخصك في إطار لجنة المالية والتي التمسنا منها الاستماع والقدرة على

أخذ القرارات التي تصب في الصالح العام.

ومن هذا المنطلق، أود أن أعطي بعض الملاحظات فيما يخص بعض القطاعات.

الجانب الاقتصادي: تشجيع وتثمين الإنتاج الوطني وحمايته للمنافسة غير الشريفة للمصدرين وهذا من خلال وضع ميكانزمات ومراجعة بعض بنود الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي خاصة في مجال الورق والجلود وهذا لحماية الصناعة الجزائرية وحماية اليد العاملة من شبح البطالة.

إن هذا الخطر الذي يحدق بعدة مؤسسات بسبب جائحة كورونا الأخيرة، جعل عدة مؤسسات تعاني وتعاني في صمت.

معالي الوزير الأول، يجب أخذ الإجراءات اللازمة.

إن تشجيع التصدير خارج المحروقات يتطلب عملا دبلوماسيا كبيرا، ويتطلب تكوين إطارات في (Marketing و Management) وعدم الانسياق في التوظيف في السفارات والقنصليات على جانب المكافآت والتخلي عن الكفاءات.

مقاومة لوبيات الاستيراد والسوق السوداء ليس بالشيء الهين، لكن يمكن استقطابهم في تحفيزات وتخفيف بعض إجراءات الإنتاج الصناعي محليا، مثل ما قامت به وزارة الصحة سابقا والصيدلانية حاليا بإدماج 30 ٪ و 40 ٪، حتى نتمكن من الذهاب للإنتاج المحلي 100٪.

هناك جانب آخر، جانب قطاع السياحة، إن الجائحة الأخيرة التي عرفها العالم وخاصة الجزائر أعطت لنا الفرصة للتوجه للسياحة الداخلية "رب ضارة نافعة".

هذا التوجه إلى السياحة الداخلية برهن أنه بإمكانيات بسيطة يبدع شبابنا في الترويج والترحيب بالسياح، خاصة في مدن الجنوب مثل بشار، تمنراست والوادي. هذه السانحة يجب مرافقتها والترويج لها للعمل على تطوير ومرافقة المستثمرين بالتمويل اللازم لمنافسة دول الجوار.

هناك في نفس الوقت عدة مشاريع سياحية متوقفة، لأسباب عدة: عقار فلاحي، غابات، جهات أمنية مثلما يجري عندنا في بلدية الشريعة.

فيما يخص دراسة ومراجعة قانون التعمير في فترة ترؤسكم للحكومة فإنه يعتبر فرصة للاستشراف والتخطيط على المدى المتوسط والبعيد والتنسيق مع عدة قطاعات وحتى الأمنية منها؛ هذا القانون الذي لم يراجع منذ التسعينيات يعتبر المنعرج الذي يجب استغلاله لتطوير مدننا وتحقيق التنمية والعيش الكريم للمواطن.

إن أغلب المجمعات السكنية في المدن الجديدة تفتقد للمناطق الصناعية أو مناطق النشاطات بها مثل مدينة بوينان، ومدينة سيدي عبد الله وتحولت لأغلب قاطنيها إلى (Dortoirs).

مناصب العمل موجودة في العاصمة وفي الولايات المحيطة بها وهذا ما يخلق ضيقا في حركة المرور ونعلم أن أغلب أصحاب هذه المساكن عندهم 5 ساعات في الطريق يوميا، وهذا لنقص وسائل النقل.

سيدي، يرجى مراجعة القوانين، كانت هناك مخططات سابقا، منطقة صناعية، منطقة نشاطات تم إلغاؤها بموجب الحكومة السابقة، يرجى مراجعة هذه القوانين لتمكين الناس من العمل في مكان سكنهم حتى نخفف قليلا.

إعادة بعث المنطقة الصناعية، نحن كسكان ولاية البليدة نطلب إعادة بعث المنطقة الصناعية لعين الرمانة التي تعتبر محورا بين الطريق السيار شرق – غرب والطريق المؤدي إلى الميناء الجديد للحمدانية، والطريق رقم 1 المؤدي إلى جنوبنا. هي عبارة عن منطقة صناعية بامتياز، يمكن لمن تكلم عن العقار الفلاحي، هو عقار فلاحي في منطقة جبلية ذات جودة قليلة جدا.

نطلب تسوية الشركات المتواجدة في المنطقة الصناعية بن حمدان والتي توجد بها عدة شركات وتستقطب عددا كبيرا من العمال.

نطلب تخصيص منحة السكن للإطارات والأسلاك الأمنية الذين يعملون خارج ولاياتهم الأصلية ولم يتحصلوا على سكن وظيفي.

إن عدة إطارات، في الأسلاك الأمنية وفي الإدارة يعانون من غلاء الكراء في المدن الكبيرة، ولا يوجد سكن وظيفي، مثلا نحن في مجلس الأمة على تقدم شكل منحة.

جانب الرياضة: إعادة بعث الاتفاقيات الموجودة بين وزارة التربية ووزارة الشباب والرياضة؛ وهذا لاستغلال المرافق الرياضية التابعة لوزارة التربية من طرف الفرق الرياضية في البلديات التي تنعدم فيها المنشآت.

أتمنى لكم التوفيق في مهامكم النبيلة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد خليل الزين.

السيد خليل الزين: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نحن بصدد مناقشة عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، أود أن أتدخل في بعض النقاط التي أراها مهمة لنجاح عمل الحكومة والتوصل إلى نتائج إيجابية.

لابد من توفر، أولا، الإرادة السياسية لاسترجاع ثقة المواطن في مسؤوله ودولته.

إعادة هبة الدولة.

تحسين القدرة الشرائية.

مراجعة سلم الأجور للوظيف العمومي.

تشجيع المسؤول المسير على أخذ المبادرة ورفع الخوف والرعب اللذين عاشهما في فترة معينة، من جراء المتابعات القضائية، عن طريق الرسائل المجهولة وما تركه من أثر في نفوس المسؤول المسير أدى إلى تجميد كل النشاطات والمبادرات واكتفاء المسؤول المسير، بتسيير مساره العملي فقط وذهب ضحيتها المواطن.

وهنا أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الرئيس عبد المجيد تبون الذي أصدر تعليماته بعدم تجريم التسيير وعدم الأخذ بعين الاعتبار الرسائل المجهولة.

وهذا ما أعطى نفسا جديدا إلى المسؤول وهنا، من هذا المنبر أقترح:

وضع قانون خاص لحماية الإطارات المسيرة،

وضع قانون ينظم المسار المهني والترقيات.

أما بالنسبة لدعم الإنعاش الاقتصادي: لابد من بعث الاستثمار وتوفير العقار الصناعي وتهيئته وتسهيل البنوك لمنح القروض وهنا أريد أن أشير إلى توحيد الرؤى بالنسبة لسعر المتر المربع الواحد للمناطق الصناعية على مستوى كل الولايات، أعطيكم مثالاً: ولاية الطارف، سعر المتر المربع الواحد 12 ألف دينار بينما في الولاية المجاورة مثل عنابة بالدينار الرمزي.

لسنا نعرف هل الولايات الحدودية معاقبة! هذا ما نتساءل عنه، نطلب من معاليكم أن تراعوا المناطق الحدودية.

بالنسبة لقطاع السكن: فعلا، بذلت الدولة مجهودات جبارة في هذا القطاع وصرفت أموالا ضخمة من أجل إسكان المواطن، لكن نصطدم بواقع وهو المرسوم التنفيذي المتعلق بتوزيع السكنات الاجتماعية. في هذه الحالة، نرجو إعادة النظر في المرسوم التنفيذي المتعلق بتوزيع السكنات الاجتماعية، بحيث إنه أصبح لا يتماشى مع واقع المواطن الجزائري، من حيث أجرته الشهرية والوضعية الاجتماعية.

نثمن نمط البناء الريفي، فعلا لقد قضى على عدد كبير من أزمة السكن، لكننا وجدنا في تسييره عيوبا كثيرة، سأوضح، معالي الوزير، هذه النقطة بالذات التي شغلت المواطن إذ إن هذا الأخير يأخذ قرار الاستفادة، لكنه على الورق فقط ويحرم من جميع أنماط السكنات الأخرى، لأنه مسجل في بطاقية المستفيدين من سكن ريفي وبالتالي هنا نسجل البيروقراطية والتلاعب بمشاعر المواطن، بحيث إنه يحمل شهادة استفادة ولا توجد قطعة أرض من أجل تحقيق مشروعه، لأن البلدية أو الولاية من المفروض قبل منح قرار الاستفادة توفير قطع الأراضي.

المواطن هنا ضحية وبالتالي لا يستطيع الاستفادة من الأنماط الأخرى من السكن بل ويصبح معلقا بهذا القرار، لأنه ليس لديه أي مخرج للاستفادة من سكن.

وكان هذا سببا أساسيا في قطع الطرقات، في غلق البلديات، لدينا شباب بلدية الزيتونة، بلدية زريزر، بلدية الذرعان وغيرهم الذين يلجؤون إلى قطع الطرقات وغلق البلديات من أجل إسماع صوتهم لأنهم حرموا من السكن.

يوجد أيضا معالي الوزير 800 ملفا على مستوى مديرية أملاك الدولة لقاطني السكنات التابعة لأملاك الدولة منذ عشرات السنين وهي مكدسة دون دراسة، بولاية الطارف ينتظر سكانها الإفراج عن عقد الإيجار، ناس تسكن فيها من وقت الاستعمار، خلقوا فيها، وعاشوا فيها، وينتظرون أن يموتوا فيها ولا يتحصلون على عقد إيجار.

أتمنى أن تدرس هذه الوضعية لمن حرموا من الاستفادة من السكنات، لأنهم موجودون في سكن غير مسوى الوضعية.

سيدي الوزير، في برنامج الحكومة نسجل في قطاع الموارد

المائية توفير المياه يعتمد بنسبة 60 ٪ على تحلية المياه والذي يعتبر مكلفا جدا؛ وللتقليل من ذلك نقترح ربط السدود ببعضها للحفاظ على المياه وتزويد كل الولايات.

لقد تم منح ولاية الطارف مركبا رياضيا متعدد الرياضات ببلدية الزيتونة ولاية الطارف، وتم منح 11 هكتارا ورخصة امتياز من طرف السيد الوالي لإنجازه، إلا أن سكان ولاية الطارف يناشدونكم تجسيد هذا المشروع، لأنه فعلا سيخلق مناصب شغل كثيرة وينمي المنطقة ويبعدها عن العزلة.

بالنسبة للانتخابات وما نلاحظه من نفور للمنتخبين والممارسات التي يقوم بها بعض الأمناء العامون بالبلديات، بحيث هم الذين يشرفون على التأطير، يشرفون على العملية بأكملها، وبالتالي فإن المواطن أصبح يعرف أن الانتخابات معروفة نتيجتها عن طريق التأطير، وهؤلاء الأمناء العامون موجودون في بلدياتهم منذ عشرات السنين لم يحركهم أحد وبالتالي، نحن نقترح إجراء حركة نقلية داخلية لهؤلاء الموظفين..

السيد الرئيس: بارك الله فيك.

السيد خليل الزين: شكرا، عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: الكلمة الآن للسيدة لويزة شاشوى، تفضلي.

السيدة لويزة شاشوى: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس،

يسعى مخطط عمل الحكومة الذي قدّمه الوزير الأول إلى ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ومواجهة التحديات التي ترجمتها الرؤية الشاملة للسيد رئيس الجمهورية والمستوحاة من التطلعات التي عبّر عنها المواطنون والمواطنات بصورة واضحة.

إن مخطط عمل الحكومة هذا والذي ندعم ما جاء فيه من تدابير يقدم انتقاء اقتصاديا واجتماعيا حقيقيا، نأمل أن يتم تجسيده ووضعه حيز التنفيذ في آجال مقبولة.

إن سمحتم – سيادة الرئيس – سأخصص مداخلتي لإشكالية الساعة في قطاع الصحة، ألا وهي تأثير الوباء على نظامنا الصحي، ذلك أن الجائحة التي سببها كوفيد 19 والمستمرة منذ ما يقارب السنتين قد فرضت ضغطا كبيرا على الأنظمة الصحية في العالم.

ولمواجهة هذا المرض المعدي بشكل خاص والفتاك، فإن بلادنا على غرار باقي دول العالم قد دفعت ثمنا باهظا، ذلك أنه لغاية اليوم هناك 300200 مصاب مع تسجيل 5720 حالة وفاة من بينها 480 حالة وفاة تابعة لمهنيي الصحة.

بالمناسبة، أغتنم هذه السانحة لأجدد أحر التعازي لأسر وعائلات ضحايا الجائحة وأدعو الله أن يتغمدهم جميعا بواسع رحمته.

كما أعبّر، في نفس الوقت، عن عرفاني وشكري لمستخدمي قطاع الصحة على تفانيهم وجهودهم الكبيرة والتزامهم بالمخاطرة بحياتهم.

منذ الاستقلال والرعاية الصحية في القطاع العام والخاص في ازدياد مستمر، دون إرضاء المرضى ولا إقامة علاقة ثقة بين النظام الصحي والسكان، وبالرغم من النفقات الهائلة التي تحملتها الدولة ومؤسسات الضمان الاجتماعي وكذا العائلات والمواطنون، إلا أنه لا أحد راض عن ذلك.

من الواضح أن هناك قطيعة في الثقة بين المواطنين والمنظومة الصحية.

كما أن تطلعات الجزائريين – سيدي الرئيس – كبيرة بخصوص الإصلاحات التي ستقترحها الحكومة وعلى وجه أخص تلك التي ستلزمها لإخراج المنظومة الصحية من الوضع المتدهور الذي تعيشه.

إن رئيس الجمهورية قد أكد على ضرورة إيجاد مخطط صحي متكامل، يضمن الرعاية الملائمة للمواطنين، مع دراسة كيفية زيادة حصة القطاع الصحي للناتج المحلي الإجمالي وذلك قصد بناء مستشفيات ومراكز استشفائية جامعية تلبي المعايير الدولية وعلى تحسين البنية التحتية

القائمة.

وحسب تقارير منظمة الصحة العالمية، فإن نصيب الصحة في الناتج المحلي الخام قد ازداد بشكل ملحوظ في الجزائر بين 2005 و2018، حيث تضاعفت وارتفعت من 3.2 ٪ إلى 6.3 ٪ هل هذا يعني أن جودة الخدمات الصحية والحالة الصحية للمواطنين ورضى مستخدمي ومهني الصحة قد شهدت نفس الزيادة؟ لا شك أن بناء مستشفيات ومراكز استشفائية جامعية جديدة بات أمرا ضروريا، لكن ينبغي أن يتم ذلك في إطار سياسة صحية جديدة.

يجب أن يكون النمو النوعي لقدرات المستشفيات مصحوبا بالتغيير في التسيير، في التأطير ومكانة المستشفيات، في نظام الرعاية الصحية؛ وذلك لكون النقائص والثغرات تكمن أساسا في غياب الكفاءات الحقيقية في التخطيط وفي التسيير وفي الصيانة، في الإعلام والتقييم، في التكوين وفي التنسيق النوعي وفي جميع مستويات المنظومة الصحية.

بعض المؤسسات والمصالح الاستشفائية بها معدلات جد منخفضة في شغل الأسرّة، مما يؤدي إلى الارتفاع في تكاليف الخدمات المقدمة.

هناك أيضا تصحر صحي حقيقي في الجنوب والهضاب العليا، حيث نسجل عجزا معتبرا، لاسيما في توفير الخدمات المتخصصة وفي جودتها. والحلول الجزئية المقدمة، كالخدمة المدنية والتعاون التقني الأجنبي لا تسمح بتحقيق نجاحات دائمة!

التحديات الحقيقية التي تواجه منظومتنا الصحية هي أساسًا التحولات الديموغرافية والوبائية والتكنولوجية التي تتم في سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي معقد.

ومن هنا تأتي الحاجة إلى رؤية استراتيجية وسياسة صحية لمواجهة تحديات واحتياجات السكان وبيئة اجتماعية وعلمية وتقنية، لا يمكن أن تتوقف عند التطور السريع.

ومن ثمّ، فإن اعتماد سياسة جديدة للصحة، باتت تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى وتتطلب انخراط جميع الفاعلين في مجال الصحة، من خلال إشراك كافة الكفاءات البشرية ضمن ثقافة جديدة، تقوم على التقييم والمساءلة على جميع المستويات وهذا يتطلب:

1 – القيام بإجراء مسح صحي على المستوى الوطني وذلك قصد معرفة ما يعاني منه السكان ويموتون بسببه، وما هي مسببات ومحددات المرض والوفيات، حسب الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية؟

إلى حد اليوم ليست لدينا أي فكرة واضحة عن كل هذا، ذلك أن آخر تقرير عن وضعية صحة الجزائريين يعود إلى 2003.

2 – إعداد حسابات وطنية للصحة بشكل منتظم، لمعرفة نفقات كل من الدولة وصناديق الضمان الاجتماعي والعائلات الجزائرية في مجال الصحة.

آخر تقرير موجود إلى حد الآن والخاص بحسابات الصحة يعود إلى 1980.

3 – إجراء دراسة حول اللجوء إلى العلاج، لمعرفة كيف وأين يتلقى الجزائريون علاجهم؟ وما مدى فعالية ونجاعة المرافق الصحية الموجودة؟ وماهي حصة كل من القطاعين العام والخاص؟ وماهي مردودية المستخدمين في كل من المؤسسات الخاصة والعامة؟

4 – القضاء على كل مظاهر البيروقراطية السيئة في تسيير القطاع والاعتماد على أسلوب التعاقد في ضبط العلاقات بين مختلف الفاعلين في منظومة العلاج الوطنية والتخلص من مخصصات الميزانية الإجمالية بين الضمان الاجتماعي والصحة، مع إدخال نظام تمويل يقوم على أساس النجاعة وتحقيق الأهداف.

5 – تحديد قدرات الدولة في مجالات: التخطيط والتنظيم والتقييم في جميع مكونات النظام الصحي، بما في ذلك التكوين والبحث.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول، وزير المالية، يقتضي الأمر إيلاء الأهمية المطلوبة لكل محاور العمل هذه، بالموازاة مع بعض الحالات المستعجلة التي ظلت قائمة منذ عشرات السنين، كندرة التموين في الأدوية، كثافة الإقبال على الأقسام الاستعجالية بالمستشفيات ووضعية موظفي القطاع ورواتبهم.

هذه الاستعجالات مهمة ويجب التكفل بها بشكل منهجي وسريع ولكن يجب ألا تصرف انتباه صانعي القرار عن مهمتهم الرئيسية وهي تحديد وتنفيذ سياسة صحية فعالة تتماشى مع رهانات وتحديات القرن 21 وشكرا.

السيد الرئيس: بارك الله فيك؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي فليتفضل.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله،

معالي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية الفاضل،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛

إسمحوا لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسيد الوزير الأول المحترم، على تقديمه لهذا المخطط الذي أحاط بالقطاعات التي تمس المواطن بنظرة موضوعية طموحة لمستقبل البلاد، في ظل الأمن والاستقرار الكفيلين بالتنمية الشاملة التي ننشدها، سائلا الله لكم التوفيق والنجاح في تجسيد هذا المخطط قريبا.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

في ظل الظروف التي نعيشها، وما يحيط بنا من اضطرابات، وما يستهدفنا من سلوكات عدائية، فإننا مطالبون أكثر من أي وقت مضى بالتركيز على مقومات الهوية الوطنية وتعزيزها بتكوين الإنسان الجزائري، المتشبع بحبه لهذا الوطن الذي ليس لنا وطن سواه، وطن يمثل ماضينا وتاريخنا الضارب في أعماق التاريخ، وحاضرنا المبني على أخلاق حضارتنا ومبادئ السلم والأمن الجهوي والعالمي والدفاع عن القضايا العادلة في العالم ومحاربة الظلم والاستبداد والعبودية؛ ومستقبلنا الذي نسعى إليه من خلال العمل على بناء وحدة وطنية متماسكة، نكون فيها كالجسد الواحد، همنا عزة الوطن وكرامته وسعادة الجزائري ليحيا الحياة الكريمة وهو ينعم بالرخاء والازدهار والأمن والأمان، بطموح عال لبلوغ أرقى درجات العلم والتحضر الاقتصادي والاجتماعي، يكون التركيز فيه على مؤسسات التنشئة الاجتماعية بتنوعها وبمستوياتها المختلفة من الأسرة إلى مؤسسات التربية والتكوين والمسجد ووسائل الإعلام المختلفة ودعمها لتقوم بمسؤولياتها الثقيلة في بناء الشخص الذي يحمل على عاتقه بناء الوطن وتطوره، وفي ذات الوقت، العمل على محاربة كل ما من شأنه أن يعرقل هذا المسار بكل ما أوتينا من قوة، من خلال قوانين رادعة لا تسامح فيها مع من يريد النيل من هذا الوطن ووحدته من خونة ومجرمين وعملاء ومهربين ومفسدين ومتمردين على القوانين في كل مؤسسات البلاد، الحاملين لتلك النظرة الضيقة في هذا البلد الفسيح الذي يسع الجميع، من خلال خيراته التي حبانا الله بها، آملين من الحكومة ضرب ـ بيد من حديد ـ كل من تسول له نفسه المساس بهذا الوطن والتمييز بين أبنائه وفق منطق الجهوية التي مازالت تنخر في مؤسساتنا الوطنية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن بلوغ ذلك يدخل ضمن اختصاصات القطاعات الوزارية المسؤولة على تكوين الإنسان، داعيا إياها إلى الانسجام والتناغم والتكامل فيما بينها، ليتماشى ما نكونه مع الغايات النبيلة التي تنسجم والمبادئ الأساسية للدولة الجزائرية والمبينة في الدستور، وذلك من خلال عمل كل قطاع في مجاله دون هوادة وبتوقيت زمني محدد، لتدعيم ماهو إيجابي وتصحيح الأخطاء التي علقت بتوجهات بعض من كانوا قائمين عليها؛ وكذلك ما لحق بالبرامج التعليمية في قطاع التربية والتعليم من أفكار وفلسفات لا تمت بصلة بالهوية الوطنية التي ننشدها؛ وإلا كيف نفسر ما عشناه من أحداث وتصرفات بعيدة كل البعد عن الدستور وبيان أول نوفمبر؟! من هذا المنطلق فإننا بحاجة إلى فسح المجال واستغلال كل الطاقات الوطنية التي تستطيع أن تعطي الإضافة وإرساء قواعد صلبة لتكوين ما نصبو إليه من أجيال تحمل على عاتقها تطور البلاد، بغرس قيم العلم والعمل لأنهما أساس كل تطور حضاري، في ظل المنافسات العالمية التي ترتكز على ما ينتجه العامل في جميع أماكن النشاط الإنتاجي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

في مجال السياسة الخارجية ننوه بالثبات الذي تشهده ولاسيما التأييد المطلق لقضايا التحرر، خاصة فلسطين والصحراء الغربية، منوها بما تشهده من حيوية، نحن في أمس الحاجة إليها، داعيا إلى المزيد من الاهتمام بالعالم العربي وإفريقيا والمحيط المتوسطي، في ظل استراتيجية طويلة الأمد سياسيا واقتصاديا وعلميا وثقافيا، وتحفيز

سفاراتنا للمضي قدما في هذا الاتجاه.

وفي مجال الدفاع الوطني، نطالب بأن يحظى الجيش الوطني الشعبي بكل الدعم، لما قام به، للحفاظ على الدولة، في ظل كل ما يحيط بنا من أوضاع غير مستقرة غربا وجنوبا وشرقا، ونؤكد على ضرورة تسخير كل الإمكانات لتطويره، ليقوم بواجباته تجاه الوطن المفدى، لاسيما في ظل التطور التكنولوجي الهائل وما تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير سلبا على الشعوب.

وقبل نهاية مداخلتي هذه، أود أن ألفت معاليكم إلى مجموعة من النقاط التي تشغلنا أختصرها فيما يلي:

– نأسف للخروقات الكبيرة في مجال التشغيل، مطالبين بإجراء تحقيق وطني ونشر نتائجه، أخص ولاية ورقلة.

– الإسراع في إنجاز المستشفى الجامعي بورقلة ومستشفى 60 سريرا ببلدية الرويسات.

– تمكين مستشفى محمد بوضياف بورقلة من آلية التسيير، وفقا للمستشفيات الجامعية.

– إستقلالية ميزانية مركز مكافحة السرطان عن ميزانية المستشفى بورقلة.

– نأسف لعدم تسجيل عملية لمستشفى الحروق بحاسي مسعود، رغم وعد مكتوب من خلال سؤال كتابي لوزير القطاع.

– ما مصير الفرع الجهوي لمعهد باستور بورقلة؟

– نطالب بأن تكون الضريبة على النشاط المهني (TAP) غير ممركزة، وخاصة بالنسبة لولايات الجنوب، بغية مساعدتها في التنمية.

– متى تستكمل خطوط السكك الحديدية تقرت، حاسي مسعود، ورقلة، غرداية، الأغواط؟

– متى يمكن رقمنة جهاز الضرائب؟ وهل من إجراءات في حق المتهربين من الضرائب؟

– عصرنة الإدارة بتفعيل الإدارة الإلكترونية، وتنفيذ الحكامة الإلكترونية للتنسيق بين القطاعات.

– ترقية التربية والرياضة بالجنوب، لتدارك النقص الكبير، بالقضاء على العوامل المتسببة في ذلك.

– الإسراع بقانون الأيام الوطنية الذي وعد به وزير القطاع هنا، وخاصة مظاهرات 1962/02/27 بورقلة.

– إنشاء مجلس أعلى للفلاحة لتطوير القطاع ولاسيما في الجنوب لبلوغ الأمن الغذائي الذي ننشده.

– ما مصير مركز تخزين الحبوب بورقلة؟

– المواصلة في الاستثمار في الطاقات المتجددة، باستغلال الطاقة الشمسية في المناطق الجنوبية.

وأخيرا، فإن هذه الملاحظات لاتنقص من قيمة هذا المخطط، بل نؤكد على دعمنا لمختلف الإجراءات التي حملها، راجين للحكومة كل التوفيق في عملها وإيجاد الحلول الناجعة لانشغالات المواطن اليومية وتعزيز التماسك الاجتماعي والمحافظة على وحدتنا، في ظل ما يتربص بنا من مخاطر، شاكرين لكم حسن الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد مصطفى جبّان.

السيد مصطفى جبّان: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

نيابة عن سكان ولاية تيسمسيلت، أتقدم من هذا المنبر إلى السيد رئيس الجمهورية بالتشكرات الخالصة، على الأهمية البالغة والاهتمام الخاص بمناطق الظل.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيد وزير الأشغال العمومية،

إن ولاية تيسمسيلت المجاهدة تصبو إلى قفزة نوعية في المجال الاجتماعي والاقتصادي ولن يتأتى ذلك إلا عبر خلق شبكة طرقات مهيكلة؛ ولذلك نأمل في انطلاق مشروع الطريق المزدوج خميس مليانة ـ تيسمسيلت ـ تيارت والذي انتهت الدراسة به منذ سنة، إن هذا المشروع يجعل من ولاية تيسمسيلت همزة وصل مابين الشمال والجنوب الغربي، خاصة عند ربطه بالطريق السيار للهضاب العليا، لأنه سوف يفك العزلة ليس عن تيسمسيلت فقط، بل عن ولاية تيارت وعين الدفلى والبيض وسعيدة والنعامة والأغواط وبشار، لأنه طريق مختصر. وعليه، سوف تكون من دون شك، حركية اقتصادية واسعة ونقطة تبادل تجاري.

سيدي الوزير،

أما المشروع الثاني الذي يشكل أيضا مبتغى لنا، فهو ازدواجية الطريق الولائي رقم 19 (إجراءات التصنيف لطريق وطني جارية) الذي سيربط تيسمسيلت بالطريق السيار شمال جنوب عبر مدينة قصر البخاري، وهذا المشروع سيعطي ثماره، خاصة في مجال الفلاحة، لأنه يمر بمحاذاة سد مغيلة، المعروف بوعائه الفلاحي والحيواني.

كثر الكلام كثيرا حول هذا المشروع، واليوم أملنا في شخصكم كبير؛ وعليه، باسم سكان ولاية تيسمسيلت، ندعوكم، سيدي الوزير الأول إلى أن يسجل التاريخ اسمكم في الانطلاقة الفعلية.. سيدي الوزير أعلم أنه ليس هناك أموال للطريق المزدوج، الطريق الوطني رقم 14 وضعيته متدهورة، عندما يأتي الوزير ونقول له إذهب على طريق خميس مليانة، يقول لك لا! يعني الإسراع (Dégra-dation) الذي تقول له إذهب إلى تيسمسيلت، لا يتخذ تلك الطريق سبيلا!

إن ولاية تيسمسيلت – سيدي وزير الداخلية – تتكون من 22 بلدية إلا أن 9 بلديات فقط تستفيد من برنامج الهضاب العليا. وعليه، نطلب من سيادتكم تصنيف باقي البلديات ضمن برنامج الهضاب العليا، لما له من فائدة على سكانها، وبالأخص المجمعات السكنية الريفية والبرامج التنموية.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن ولاية تيسمسيلت تعتبر ولاية ظل بامتياز، ومن هذا المنبر ندعوكم إلى برمجة زيارة رسمية إلى الولاية الرابعة، ولاية الشهيد الجيلالي بونعامة.

سيدي الوزير، ولاية تيسمسيلت فيها 7 بلديات، من أفقر البلديات على مستوى القطر الجزائري وهي 70 ٪ جبلية.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيد وزير الصحة، البروفسور بن بوزيد، أنت تعرف جيدا تيسمسيلت.

إن مستشفى مقر الولاية منذ القدم ومسجل في مخطط قسنطينة 1998، وعليه، نلفت انتباه سيادتكم بأن الدراسة اكتملت بنسبة مئة بالمئة لمشروع إنجاز مستشفى 240 سريرا، كما نعلمكم أيضا سيادة الوزير أنه قد تم تسديد حقوق الدراسة.

سيادة الوزير الأول، وزير المالية،

إن مستشفى عاصمة الولاية لم يعد يلبي حاجيات المواطنين، وعليه نطلب من سيادتكم الانطلاق لإنجاز المستشفى.

سيادة الوزير الأول، وزير المالية،

السيد وزير الصحة،

نشهد – للأسف – تجسيد بعض دوائر ولايات الوطن مشروع مستشفيات 240 سريرا فيها، وولاية تيسمسيلت لحد الساعة في قائمة الانتظار، وهنا التساؤل لماذا الكيل بمكيالين؟ علما أن مستشفى 240 سريرا يكفي لتغطية كافة السكان في الوقت الحالي والولايات الحدودية.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيد وزير السياحة،

يوجد حمام معدني منذ الستينيات ببلدية سيدي سليمان، دائرة برج بونعامة، منطقة سياحية بامتياز.

كانت نسبة المياه تتراوح ما بين 6 إلى 10 لترات في الثانية، ومن أجل عصرنة هذا الحمام المعدني قمنا بحفر بئر ارتوازي على عمق 400 متر بتدفق 125 لترا في الثانية، من أجل تشجيع السياحة الحموية والجبلية ومعالجة الأمراض الجلدية، وقد قدمت عدة مؤسسات عمومية وخاصة قصد الاستثمار في هذا المشروع إلا أننا اصطدمنا بإشكالية الوعاء العقاري التابع للغابات، حتى مدير الغابات أصبحنا نسميه (Avis défavorable) هو ومدير الفلاحة، كلما قُمتَ بمشروع الجميع يعطي موافقته إلا هاتان المديريتان؛ وعليه، نلتمس من سيادتكم التدخل، حتى نتمكن من استغلال هذا المشروع الذي يساهم في خلق مناصب الشغل وتشجيع السياحة الحموية والجبلية.

السيد الوزير الأول،

السيد وزير الموارد المائية،

لابد من إيجاد حل تطبيقي لجميع ولايات الوطن، لرفع التجميد عن المشاريع التنموية من أجل القضاء على ندرة الماء الشروب.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيد وزير العدل،

إن الوضع في القطاع يتطلب مراجعة بعض القضايا وهذا عن طريق إقامة أيام دراسية، مع إشراك الجميع من قضاة ومحامين وأهل الاختصاص، من أجل تحسين جودة

العدالة وعلى سبيل الذّكر، الصك دون رصيد، فهي قضية تجارية وليست قضية جزائية، وهنا يمكننا أن نقضي على ظاهرة الشيك كضمان، ومنه يمكننا رفع العديد من القضايا التي هي أمام العدالة.

السيد وزير العدل،

بالنسبة للمؤسسات العمومية الكبرى، نطلب منكم نظرة خاصة وعاجلة، فكيف لنا أن نراها يوما بعد يوم وهي تفلس أمام أعيننا، لابد لنا جميعا أن نتحد لوقف هذا إفلاس المؤسسات العمومية، على غرار كوسيدار و(EN-GOA) والكثير من الشركات.

إن الجميع يعلم أن الحكومة السابقة لم تقم بأي إجراء وبقيت دار لقمان على حالها، ولهذا لا يجب أن نقف مكتوفي الأيدي.

السيد الوزير الأول،

مازلنا نحلم بجزائر لا تزول بزوال الرجال، حيث لاحظ الجميع في السنوات الأخيرة حملة إنهاء مهام وتعيينات أصبحت تهدد استقرار مؤسسات الدولة؛ وخير مثال ما حدث على مستوى وزارة الموارد المائية وقطاع الطاقة والصناعة كذلك.

السيد الوزير،

لقد غيرنا أغلب المسؤولين والنتيجة نتحملها جميعا، فكيف لوزير يقوم بتغيير أغلب الإطارات، ويأتي وزير آخر يقوم بنفس الإجراء، حيث أصبح التغيير لإطارات الدولة أمرا عاديا. وعليه، ندعوكم، سيدي الوزير الأول، لوضع قانون خاص يضبط طريقة التعيين وإنهاء المهام.

سيدي الوزير،

عندي نقطة في الأخير، الجزائر اشترت بواخر من إيطاليا لنقل المسافرين عبر الولايات الداخلية.

يعني كانت هذه البواخر تسير بين الجزائر، بجاية، تيبازة، وهران، عنابة، اشتريناها، واستعملت لـ 15 يوما ثم توقفت، والسلام عليكم وشكرا.

السيد الرئيس: الكلمة الآن للسيد محمد زكرياء، تفضل مشكورا.

السيد محمد زكرياء: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

يأتي مخطط عمل الحكومة هذا من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وقد عرفت الجزائر أزمات مختلفة لا تكاد تتعافى من إحداها حتى تأتي أخرى، ومع هذا فإن الجزائر استطاعت أن تواجهها بفضل مجهودات الدولة وعلى رأسها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية وكذا الجيش الوطني الشعبي، والمواطنون المخلصون.

إن هذا المخطط وإن بدا طموحا، إن لم نقل خياليا، ليس مستحيل التطبيق ولو جزئيا، وكما يقال "ما لا يدرك كله لا يترك جله" وذلك متى توفرت الظروف الأخلاقية والمعنوية الأساسية ومتى خلصت النوايا ومتى ساهم الجميع في إنجازه ولم يقولوا "إذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون" وقالوا من باب الإنصاف "ولا تزر وازرة وزر أخرى" ومتى قام كل منا في مستوى ولايته بتوعية من انتخب لصالحه ليعلم أن له واجبات أخرى تتمثل في المساهمة لرفع راية هذا الوطن المفدى.

سيدي الرئيس،

يقترح هذا المخطط 5 فصول هامة وتدخلي يقتصر على اثنين منها:

الفصل الأول، يتعلق بتعزيز دولة القانون والحوكمة:

هذا الموضوع طالما تحدثنا عنه سابقا، إلا أن دار لقمان على حالها رغم بعض التحسينات الملموسة الأخيرة التي لاتنكر، بفضل المجهودات المبذولة من طرف الحكومة في بعض القطاعات، إلا أن ذلك لا يرقى إلى المستوى المطلوب، مما أحدث تذمرا لدى المواطنين، إن على مستوى العدالة أو الإدراة أو التوظيف وغير ذلك. وكثيرا ما يكون ذلك راجعا إلى فرملة مبادرات المسؤولين، مخافة أن يحاسبوا عليها ما لم تحرر هذه المبادرات في مختلف المستويات.

ونسجل، بالمناسبة، بكل ارتياح مبادرة الرئيس لرفع التجريم عن التسيير، على أن يتم ضبطه وتقنينه بإحكام.

في موضوع العدالة: يلاحظ حاليا اكتظاظ ملحوظ

على مستوى السجون وإقامة عدد معتبر من المراكز لذلك وهذا دليل على فشل منظومتنا التربوية وتخلي الأولياء والمجتمع، إلا من رحم ربك، عن التنشئة الصحيحة لأولادهم وعلى الضغوطات النفسية التي يتعرض لها هؤلاء المنحرفون وعلى آفة المخدرات التي استفحلت بصفة رهيبة لدى الشباب، مما يستدعي ضرورة اتخاذ إجراءات مستعجلة للحيلولة دون تفاقمها خاصة في هذه الظروف. ونتمنى أن تساهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر تجاه المغرب في تراجع رواجها في بلدنا.

وفي موضوع المخدرات ورغم خطورتها واستفحالها؛ وقد ضربت هذه الآفة أطنابها لدى الشباب وحتى الصغار والنساء، فإنه لم ينل من هذا المخطط، كما يبدو، إلا سطرا ونصف السطر.

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

فيما يخص سلامة وأمن الأشخاص والممتلكات: لقد أكد هذا المخطط اهتمام الحكومة على أمن الأشخاص والممتلكات، طبقا لما جاء في الدساتير السابقة وهذا ما يبعث على التفاؤل والاطمئنان.

ويجرني الحديث، بالمناسبة، عما وقع في وادي ميزاب، في أحداث غرداية، من اغتيالات ومساس بحقوق الأشخاص والممتلكات واعتداءات وسرقات وحرق وهدم، إلا أن ذلك لم يحظ إلى حد الآن - مع الأسف - بالاهتمام المطلوب رغم بشاعة هذه الأحداث.

تحتاج هذه الولاية إلى لفتة خاصة من طرف الحكومة وأذكر على سبيل المثال لا الحصر الجانب الفلاحي.

ومن المعلوم أن ولاية غرداية تحظى بإمكانيات فلاحية هامة إلا أنها تعاني من مشكل المياه، رغم ما قامت به الدولة من إنجاز آبار لذلك، إلا أنها تفتقد إلى العتاد الفلاحي لاستغلالها.

وهذا ما يعطل توزيع الأراضي غير المستغلة على الفلاحين بعنوان الامتياز، ويعطل كذلك الإنتاج الفلاحي الهام للولاية، الرجاء، سيدي وزير الفلاحة، إيجاد حل لهذا المشكل.

أخلقة الحياة العامة:

إن المواطن الجزائري الأصيل يدرك أن أي مخطط لا يؤخذ بعين الاعتبار التكوين البشري الواعي (بما فيهم جاليتنا في الخارج) وإعطاء الأهمية البالغة للمبادئ الأخلاقية السامية التي جاء بها ديننا الحنيف، والقيم التي ميزت الثورة التحريرية وإذكاء الحس المدني ودون معالجة الانحرافات التي نشاهدها كالمحاباة والمحسوبية والجهوية والفساد سوف تعتريه مختلف العقبات ونتائجها غير مضمونة لأن السلوك السوي والإخلاص وحب الوطن هي ضمان عزة الشعوب مصداقا لقول الشاعر:

وإذا أصيب القوم في أخلاقهم
فأقم عليهم مأتما وعويلا

كما أن إعادة التأسيس للعمل المحلي وإعطاء الأهمية للمجتمع المدني، خاصة في الميدان السياسي، يتطلب الاستعانة بهيئات الأعيان في مختلف مناطق البلاد، نظرا للتأثير الذي يتمتعون به لتعزيز الاستقرار المدني والسياسي.

الفصل الثاني، يعنى بالموضوع الاقتصادي والمالي:

لقد كشفت الأزمة أن كل نظام اقتصادي يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع فطرة الإنسان وسجيته وقيمه وأخلاقه ومع الواقع الدولي الاقتصادي بعد الحرب الباردة مآله الفشل والتبعية خاصة مع تراجع مداخيل المورد الأساسي أي المحروقات.

وعليه، فإننا ندعو:

1 - للإسراع في تفعيل الميكانيزمات الفعالة التي جاء بها هذا المخطط لمحاربة الإشكالات المعرقلة للأعمال التجارية والمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين وهي البيروقراطية وقد أناخ سوءها بكلكله على مختلف القطاعات.

2 - التحكم الأمثل في الإنفاق العمومي.

3 - إعادة أساليب التعامل مع بلدان العالم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) لما لها من أثر على النمو الاقتصادي وعلى الإنتاجية ونقل المعرفة والتكنولوجيا والانفتاح التجاري خاصة الصادرات، شرط تنقية مناخ الأعمال.

4 - عدم التركيز في العمل الحكومي على المنظور المالي الذي يعتمد على الأرقام عند تنفيذ البرامج بقدر ما يتطلب الإنجازات الميدانية القابلة للقياس من طرف المواطن.

5 - التريث في تطبيق عمليات رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية إلا بعد التأكد اليقيني من التصنيف رغم أهمية القضية التي تنزف المدخرات المالية للبلد لأن عواقبها حاليا ستكون خطيرة إلا إذا سلكت الحكومة أسلوب

التدرج خاصة ونحن على أبواب الانتخابات المحلية.
شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا والكلمة الآن إلى السيد محمود قيساري، فليتفضل مشكورا.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين والسلام عليكم وعلى الحاضرين.
أولا، الله يرحم شهداء الثورة ويرحم شهداء وضحايا الوباء، دون أن ننسى، الله يرحم المجاهد، عبد العزيز بوتفليقة.. **(تصفيق)** ..
أولا: نبدأ بالفصل بين السلطات فيما سبق.
سيدي، نلاحظ فيما سبق تغوّل السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وازدراءها بكل ما تحمله الكلمة من معنى.
كانت السلطة التنفيذية هي كل شيء وما عداها من السلطات، سواء السلطة التشريعية أو السلطة القضائية لا شيء!
ولهذا، نريد إعادة بناء التوازن وإعادة بناء الفصل بين السلطات، بما يخدم الاستقرار في بعده الاستراتيجي.
تعزيز دولة القانون، لقد تطرقتم إلى دولة القانون، ومن هنا ننطلق إلى قانون الجمعيات والأحزاب وأخص هنا بالذكر الإدارة، وألح، يعني وزارة الداخلية، حيث نُذكّر وزارة الداخلية أن كل الأحزاب هي ملك لمناضليها وليس للإدارة أي رأي في ذلك، إلا بما يمليه القانون، لهذا نشدد أن هذا يدخل في صلب العمل الديمقراطي ويعني إذا ذاب هذا التوازن وتدخلت الإدارة في الأحزاب، بشكل غير ديمقراطي، فهذا يضر بالبعد الديمقراطي للجزائر ويضر بصورة الجزائر في المحافل الدولية، ويصورها بأنها دولة شمولية.
ولهذا نلح على ضرورة أن تكون الإدارة.. وأخص بالذّكر وزارة الداخلية أن تلزم الحياد في التعامل مع الأحزاب.
الشيء الآخر، ندعو أيضا إلى محاربة الكراهية والعنصرية والجهوية في برنامجكم، يجب أن تتطرقوا إلى ذلك.
سيدي، ندعوكم إلى محاربة التنظيم الإرهابي "الماك" وامتداداته الفكرية، خاصة لدى الكثيرين في مفاصل الدولة ومراكز صنع القرار، ناهيك عن الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية وما ينبثق عنها من فساد وإفساد، ونحن نعلم يقينا أن هذا التنظيم سيقف رأسا في محاربة تجسيد مخططكم ومخطط السيد الرئيس.
سيدي، ندعو إلى إدراج حماية الصحافيين فكريا بضرورة فتح ورفع هامش الحرية والتعبير الحر، العمل الديمقراطي وكذا الهامش الاجتماعي، حيث نرى الصحافي أصبح اليوم يعد فقيرا مهمشا ولا يتمتع بأي حماية اجتماعية.
الشيء الآخر، التكفل بعمال الشبكة الاجتماعية وقد تطرق زملائي إلى ذلك، ومتقاعدي الجيش وجنود الاستبقاء 18 + 6، هذا الملف الذي أصبح يؤرقنا وأصبح مقلقا، ندعوكم إلى التكفل به، بما تملكه الدولة من إمكانيات وفي حدود الإمكانيات المالية والمدخرات.
سيدي، ندعوكم إلى ضرورة رقمنة إدارة الضرائب، ندعوكم إلى ضرورة توسيع القاعدة الضريبية.
– رفع التجريم عن التسيير، هذا نثمنه وقد ثمّنه زملائي من قبل.
– الحد من تهاوي سعر الصرف، سيدي، العام السابق، يعني، رأينا التضخم بنسبة 15 ٪، الرقم رهيب، في حين أن قيمة الواردات حوالي 0 ٪ في الجائحة.
من هو المستفيد من ذلك؟ لقد تضررنا كثيرا وتضرر عموم الشعب بهذا التضخم المرتفع، نرجو أن يتوقف، ونرجو أن نعرف من هو وراء هذا التضخم.
نحن نعلم أن الأسباب غير المباشرة هي الأموال التي تدفع لشراء المخدرات وتجارة السلع التي لاتستطيعون مراقبتها؛ ولكن يجب التركيز ووضع اليد على السبب الحقيقي لهذا التضخم المستمر وانخفاض قيمة الدينار بشكل سريع ومتسارع والذي يضر ـ بطبيعة ـ الحال في نهاية المطاف الشعب الجزائري والمواطن الجزائري.
– نطالب أيضا بعدم إقحام رجال الأعمال وعدم إقحام رأس المال في التجاذبات السياسية.
سيدي الوزير، ندعوكم أيضا إلى محاربة كل القوانين والإجراءات التي ترخص للاحتكار المقونن، الاحتكار غير المقونن نحاربه وهذا متفق عليه.
الاحتكار المقونن، أننا نعطي السيارات لأحد يستورد السيارات، وآخر يستورد الزيت وآخر يستورد السكر، وآخر يستورد الدقيق، آخر يأتي بالسماد الذي ينعكس

على سعر البطاطا؛ وبالتالي هذا الاحتكار هو الذي في نهاية المطاف يعمل رأسا على تفقير الشعب الجزائري.

ولهذا يجب محاربة الاحتكار المقونن، الاحتكار المدروس والمحروس، هذا من ناحية.

إضافة في مجال السيارات، نرى ببساطة سعر السيارات، خاصة السيارات الفرنسية في الدول المجاورة تقدر بـ 90 مليونا، وفي الجزائر تقدر بـ 400 مليون، أين الخلل؟ وهذا السؤال ليس موجها بالضرورة... ولكن إلى السيد وزير التجارة.

لماذا السيارات، نفس السيارة تقدر بـ 90 مليونا في الدول المجاورة وعندنا 400 مليون؟!

خيرا، يا أخي! نحن نعلم أن التقاليد وتصرف الشعب الجزائري، يتقشف المواطن في قوت يومه لشراء السيارة لضرورتها، ومن يسرق الجزائريين؟ ومن يسرق هذا الفارق؟

يجب فتح تحقيقات معمقة حول سبب الارتفاع غير المبرر لسعر السيارات، نحن نرى أن التضخم كان 15٪ وتدهور قيمة الدينار كانت 15٪، يعني أن المواد التي تدخل في إنتاجها مواد مستوردة أو المواد المستوردة كلها يجب أن ترتفع بـ 15٪ ونحن لاحظنا أنها ارتفعت بـ 200٪، فيها الارتفاع غير المبرر.

من يقف وراء هذه السرقة الكبيرة؟ والتي في نهاية المطاف.. لأن الاحتكار هذا ـ مازال عندي مداخلة ـ ولكن – يعمل على تحريك الشارع، ويهدد الأمن القومي، يجب أن نقف في وجهه.

تكلم السيد الوزير عن الاكتفاء الذاتي، ألا تلاحظ، السيد الوزير، أن العجز في الاكتفاء الذاتي هو حصرا في المواد المدعمة، الدعم العمومي؟ لذا نطالب أن يكون الدعم موجها للفئات الهشة والفقيرة دون غيرها، لايجب أن يدعم الأغنياء، لم يتطرق برنامجكم إلى سياستكم في مواجهة تغير المناخ والمحافظة على البيئة، مع تحيين الدراسات للبنى التحتية بما يتماشى وتغيّر المناخ وإقحام مكاتب الدراسات في التحيين، هذه المكاتب التي كانت تعاني التهميش والحقرة وإنجاز المشاريع المهمة دون إشراك مكاتب الدراسات، يعني تهميش العلم ومعاداته، والكثير من الشباب الذين لديهم مكاتب دراسات لم يتحصلوا على اعتمادهم، وزارة الأشغال العمومية، وزارة البناء ووزارة الري، لا تتعامل مع مكاتب الدراسات والشباب ليس لديهم اعتماد، وهذا الانشغال رفع إلينا.

أخيرا، قبل أن أختم – لم يبق لي الكثير السيد الرئيس – لم يتطرق برنامجكم إلى تنمية الجنوب ونحن ننتظر، صندوق الجنوب مجمد وأعطيتمونا وعودا ونحن ماضون فيها لرفع التجميد عنه، ولكن فعليا لحد اليوم، هو وصندوق الهضاب العليا مجمدان خاصة صندوق (FS-DRS).

أما في الشأن المحلي، فمازلنا ـ هذه آخر كلمة ـ نطالب بـ:

– بفتح مستشفى للحروق بمدينة الأغواط وهذا مطلب شعبي.

– الانطلاق في مستشفى 240 سريرا بـ آفلو.

– المطلب الثالث الذي طال انتظاره، تدشين محكمة قصر الحيران التي انتهت الأشغال بها وحتى التأثيث لاستحداث مناصب الشغل.

– كما نطالب بتهيئة المناطق الصناعية التي هي في حالة مزرية.

وفي الأخير، نرجو أن تؤخذ ملاحظاتنا بعين الاعتبار مع أننا سنقبل البرنامج.

عاشت الجزائر شامخة ومسلمة وكفى، والله المستعان وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد عبد الرحمن مداني فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمن مداني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة أعضاء الطاقم الحكومي،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أهنئ السيد الوزير الأول وطاقم الحكومة على الثقة التي وضعها السيد رئيس الجمهورية في شخصكم وكذلك بمناسبة حلول الدخول المدرسي، نتمنى للأسرة التربوية ولأبنائنا التلاميذ سنة موفقة مكللة بالنجاح.

سيدي الوزير؛

بادئ ذي بدء، لا يختلف اثنان على أن هذا البرنامج الذي بين أيدينا مس جميع قطاعات وشرائح المجتمع في وعود وتعهدات من قبل الحكومة، والذي يسعى لتجسيد التزامات السيد رئيس الجمهورية للخروج بالبلاد من الأزمة المعقدة والتي تؤثر مباشرة على الحياة اليومية للمواطن.

سيدي الوزير، إن تغيير الحكومات والوزارات لا يبدي انشغالات المواطنين مادام المسؤولون المحليون والمعنيون بالتعامل مع المواطن يعتمدون على نفس الأسلوب في مواجهته، فإنه لا يشعر بالتغيير الحقيقي.

سيدي الوزير،

إن تذبذب الأسعار وارتفاعها العشوائي، يؤكد على انعدام الاستراتيجية العمومية والأفقية وعدم الانسجام بين السلطات المركزية والمحلية، في تطبيق القرارات الفوقية على المستوى القاعدي وجعل المواطن رهينة للسمسرة والعبث في مصدر قوته وحياته اليومية.

سيدي الوزير،

ننظر إلى المشاكل التي يعانيها القطاع الفلاحي ويتوجب علينا تخصيص لقاء بين الفاعلين في مختلف الشُعب ومختصين وخبراء في قطاع الفلاحة، هذا لإيجاد حلول مناسبة.

سيدي الوزير،

في ولاية سعيدة التي أمثلها، ففي مجال الاستثمار، رغم مجهودات الدولة في إنشاء منطقة صناعية جديدة وثلاث مناطق نشاطات، علما أنه توجد منطقتان صناعيتان مهملتان، أرى من وجهة نظري أن تكون هناك استراتيجية فعالة، تضمن التنسيق بين النشاطات الصناعية المرخص بها، خاصة في مجال الصناعات التحويلية في قطاع الفلاحة، الذي يميز هذه الولاية حتى نضمن فعالية الاستثمار وتثمين المنتوج الفلاحي الذي تزخر به.

سيدي الوزير،

قطاع آخر وهو قطاع الأشغال العمومية، استفادت ولاية سعيدة من الشطر الأول من الطريق الوطني رقم 6 الرابط بين سعيدة والبيض والذي يبلغ طوله 20 كلم، نرجو استكمال الشطر الثاني بمسافة 18كلم، حتى يتسنى لنا القضاء على النقاط السوداء، بما كان يسمى سابقا بطريق الموت.

إضافة إلى أن ولاية سعيدة تعيش عزلة من ناحية استقطاب المستثمرين، لذا نرجو من سيادتكم النظر في هذا المشكل وذلك بربطها بالطريق السيار شرق – غرب.

وفي مجال السكن، وبعد زيارة الوزير السابق ومدير وكالة عدل ووضع حجر الأساس لمشروع 227 مسكن بصيغة عدل، لم تنطلق الأشغال إلى يومنا هذا، نرجو منكم تخصيص حصة إضافية من سكنات عدل وذلك للطلب الكبير، وكذلك صيغة السكن الاجتماعي نظرا للمستوى المعيشي للمواطن.

فيما يخص قطاع التربية، نحيطكم علما أنه تم دراسة مشروع بناء ثانوية ببلدية عين السلطان، لذا نرجو منكم منح الغلاف المالي لإنجاز هذه المؤسسة التربوية وإنجاز أخرى ببلدية بوثابت التي تفتقد لـثانوية هي الأخرى، حتى ننهي معاناة التلاميذ والتنقل للدوائر المجاورة.

قطاع لا يقل أهمية عن القطاعات السابقة وهو قطاع الصحة.

لا يفوتنا أن نشكر سكان سعيدة على الهبة التضامنية التي قاموا بها، من أجل اقتناء مولد الأوكسجين ومن خلالهم أشكر كل الجيش الأبيض على المجهودات المبذولة.

سيدي الوزير،

إن قدرة استيعاب مستشفى الأمومة والطفولة حمدان بختة لم تعد تلبي الغرض، لذا نسجل إنجاز مستشفى آخر، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد محمد قطشة، فليتفضل مشكورا.. غائب؟ الكلمة للسيد عرباوي، ما دام السيد محمد قطشة غائبا.

السيد محمد عرباوي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيد معالي الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من مقامنا هذا ومن هذا المقام الموقر، نبارك للحكومة، بمختلف طواقمها الوزارية، وعلى رأسها الوزير الأول، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان، على الثقة الكبيرة التي وضعها فيكم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

كما نثمن مخطط عمل الحكومة، المرتكز خصوصا حول الاهتمام بالاقتصاد لدفع عجلة التنمية في مختلف المجالات، وذلك من خلال الإنعاش الاقتصادي وتدعيم الأشخاص المساهمين فيه من القطاعين الخاص والعام، للخروج السلس من التبعية للريع النفطي، ونحن نرى ذلك من المنظور الاستراتيجي، حيث إن أكبر اقتصادات العالم قائمة على القطاع الخاص والشراكة أحيانا مع القطاع العام، ولكن هذا ليس بالأمر الهين، وخصوصا وجود القطاع الموازي أو ما يُعرف بالسوق السوداء خارج إطار هذه المعادلة. وعليه، نحن ندعو إلى تظافر الجميع، بمن فيهم مختلف أشخاص المجتمع المدني، وندعو الله التوفيق والسداد لإنجاح هذا المخطط، ولكن بالمقابل دعوني أركز على بعض النقاط وبعض المطالب التي أرى لها أهمية كبيرة في مسار التنمية:

1 – لقد انخفضت قيمة الدينار، ومعه انخفضت بشدة القدرة الشرائية للمواطن، كما اتسعت دائرة البطالة وازدادت دائرة الفقر اتساعا، على الرغم من انتعاش الصادرات خارج إطار المحروقات. وعليه، أدعو الحكومة إلى إنجاز مخطط استعجالي للحيلولة دون تفاقم هذه الأخيرة.

2 – نظرا لاستفحال ظاهرة عدم وجود احتياطي مالي لدى السلطات المحلية، كصندوق محلي احتياطي لامركزي خاص بالإصلاحات البسيطة للأملاك العامة، مثل الساحات العمومية، الإدارة العمومية والطرق أحيانا، فإنني أدعو الحكومة لإنشاء مثل هذه الصناديق كخزينة مالية احتياطية لا مركزية، تستفيد منها الولاية في إصلاح الأضرار البسيطة التي تلحق الأملاك العامة، وهذا يدخل كذلك في إطار ترشيد النفقات، حيث إن هذه الإصلاحات تطيل من عمر هذه الأملاك.

بالمناسبة، معالي الوزير، هناك دول أقل شأنا منا وعندها صناديق وخزينة محلية لحل تلك الأمور البسيطة ونجحت، نحن غارقون من أجل ساحة عمومية ليجتمع فيها المتقاعدون، الطرقات ممتلئة، وعندما تتكلم مع مسؤول يقول لك لا توجد أموال! تتكلم مع رئيس بلدية يقول لك لا توجد أموال! بودنا أن يكون صندوق لخزينة ولائية هو الذي يتكفل بهذه المشاكل البسيطة للولاية وشكرا.

3 – من باب الترفيه الاجتماعي للشباب، أدعو إلى توجه الحكومة مستقبلا نحو سياسة تشييد المسابح البلدية، كمفر من الحر الشديد الذي أصبح يجتاح الوطن عامة وغليزان خاصة في هذه السنين الأخيرة ويعد ذلك خدمة اجتماعية لمن لا تسمح لهم قدرتهم الشرائية بالاصطياف.

معالي الوزير، أنتم تعرفون غليزان وحرارتها ويمكن أن نقول إنها ولاية كلها نائية ببلدياتها! وإذا تحدثت عن البلديات النائية، أنت تعرفها، أتكلم عن الرمكة، أتكلم لك عن حي التشكالة، أتكلم لك عن سوق الحد، أتكلم لك عن وادي السلام، لا يوجد مسبح بلدي لهؤلاء الشباب هؤلاء الشباب لا بأس بهم، عندهم طاقة وتستطيع الجزائر أن تكون رائدة من خلالهم، لا تنسى، سيدي الوزير، غليزان كان عندها البطل الإفريقي في السباحة! رغم الحرارة وليس لديهم مكان ليجتمعوا أو يجلسوا فيه والمسبح في ذلك الوقت لم يكن موجودا!

معالي الوزير، خذوا هذه بعين الاعتبار، بارك الله فيك.

4 – أطلب وبإلحاح شديد من الحكومة رفع التجميد عن التمويل المالي لمنطقة النشاطات بسيدي امحمد بن عودة، ولاية غليزان، حيث إن هذه المنطقة المتربعة على مساحة 50 هكتارا سوف تزيد من قوة النشاط الاقتصادي بالولاية وتساهم في الناتجين الوطني والمحلي، ناهيك عن التنمية المحلية للمدينة التاريخية سيدي امحمد بن عودة، حيث إن كل الدراسات الميدانية منجزة، ولا ينقص إنجازها العملي سوى رفع التجميد عن غلافها المالي المقدر بـ 650 مليون دينار.

بلدية سيدي امحمد بن عودة معزولة وتقع في مكان لوحدها، يعرفها الناس وكل الوطن، معروفة بوعدة سيدي امحمد بن عودة، كسكس سيدي امحمد بن عودة، منطقة بها 50 هكتارا، الدراسات منتهية، كل شيء موجود، يبقى فقط أن يرفع عنها التجميد، نحتاج غلافا ماليا بـ 650 مليونا والمستثمرون مستعدون، والشباب مستعدون، بودنا أن نسهل الأمور!

السيد الرئيس: بارك الله فيك..

السيد محمد عرباوي.. 5 – وفي الأخير، نحن نثمن توجه وزارة الثقافة والسيدة الوزيرة المحترمة نحو الصناعة السينمائية، وخصوصا تحرير مجال القطاع الخاص، ولكنني أقف عند نقطة بعث رئيس الجمهورية لإنتاج فيلم القائد العالمي، الأمير عبد القادر، حيث أدعو وزيرة الثقافة إلى مزيد من التمهل قبل الانطلاق في إنتاج هذا الفيلم التاريخي الهام، الذي يمثل تاريخا عظيما لبلد عظيم، فأبسط الأخطاء من شأنها الإنقاص من قيمة الجزائر قبل الإنقاص من قيمة هذه القامة النبيلة التي قدمت تشريفا كبيرا للجزائر. وعليه، نحن ننصح كذلك بحسن اختيار من يمثل الأمير عبد القادر، على أن يكون ذا سمعة عالمية كبيرة، حتى يصبح تاريخ الدولة الجزائرية العظيمة عالميا وليس فقط وطنيا.

وبارك الله فيكم وشكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: نقترحك ـ إن شاء الله ـ كي تمثل الأمير عبد القادر..

الكلمة الآن إلى السيد وحيد فاضل.

السيد وحيد فاضل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس الفاضل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم، والطاقم الوزاري المرافق له،

زميلاتي، زملائي، في مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يتضمن مخطط عمل الحكومة، جملة من المحاور تسمح بالتكفل بعدة قضايا وطنية؛ ويتميز هذا البرنامج بتدابير وإجراءات، من شأنها أن تحسن الوضعية الاقتصادية الحالية الصعبة للبلاد، في ظل تقليص الموارد المالية، نتيجة تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

غير أن هذا المخطط لا يحدد الرزنامة الزمنية لتطبيقه والأظرفة والمصادر المالية التي تسمح بالإنجاز التدريجي للأهداف المسطرة في هذا المخطط والتي نستطيع مشاهدتها في أرض الواقع لأنه طالما سمعنا وعودا في الماضي نتنبأ بتنويع الاقتصاد والابتعاد عن التبعية للمحروقات، إلا أن اقتصادنا لازال رهينة بنسبة فائقة لأسعار المحروقات.

فالواجب يكمن في وضع نمط اقتصادي جديد، مبني على نظرة استشرافية، موضوعية، تتماشى والمتطلبات الموضوعية المالية الآنية، دون التخلي عن المكاسب الاجتماعية المحققة، لضمان انتقال مرن نحو منظومة اقتصادية عصرية، تتحرر من التبعية للمحروقات والبحث عن الحلول الملائمة للحفاظ على التوازنات المالية الكبرى؛ وهذا يقتضي أخذ قرارات جريئة وتطبيق ـ بكل صرامة ـ المخطط الاقتصادي وتمويل برامج تنموية ذات مردودية عالية وبعث ـ في نفس الوقت ـ نموذج اقتصادي ناجع مبني على استرجاع قيمة العمل وإرساء قوانين لتحفيز الاستثمار المنتج الخلاق للثروة ومناصب العمل لإعطاء الأمل للشباب وتقليص نسبة البطالة وخلق ديناميكية اقتصادية تنافسية، آخذين بعين الاعتبار القدرة الشرائية للمواطن، والتحكم في نسبة التضخم التي قلصت في الآونة الأخيرة من القدرة الشرائية للمواطن. كما نشاهد تدهور العملة الوطنية، حبذا لو تعطونا ـ سيدي الوزير الأول ـ لمحة عن الإجراءات التي تعتزمون تنفيذها على المدى القصير والمتوسط من أجل رفع القدرة الشرائية للمواطن ووضع حد لتدهور العملة الوطنية.

يجب كذلك التركيز – حسب رأيي – على القطاع الفلاحي الذي يعد النشاط الأهم، للسماح بانطلاقة اقتصادية خلاقة للثروة الدائمة ومصدر مهم للعملة الصعبة وقاطرة أمامية للنمو من خلال دعم قدراته التصديرية.

فالدعم الفلاحي يكمن في وضع تحفيزات مكثفة ومتنوعة، تسمح للقطاع أن يرتقي إلى خلق مؤسسات تحويلية منتجة، بعيدة عن المؤسسات الوهمية الطفيلية التي ترتكز على المضاربة.

إن الاستثمار في القطاع الفلاحي ـ سيدي الوزير الأول، وزير المالية، يمكننا، حقيقة، من الاكتفاء الذاتي والابتعاد الحقيقي عن التبعية للمحروقات.

من الواجب كذلك أن نضع ميكانزمات ذات نجاعة، من أجل إصلاح المنظومة الجبائية والبنكية والقضاء تدريجيا على السوق الموازي، باتخاذ قرارات صارمة وجريئة، حتى

إذا اقتضى الأمر تغيير الكتلة النقدية.

وهذا تفاديا لتكديس الأوراق النقدية، والتأكيد على رفع التجريم عن فعل التسيير لحماية الإطارات الوطنية النزيهة من جهة، والسماح بتطبيق مخطط عمل الحكومة من جهة أخرى.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

أغتنم هذه الفرصة لطرح بعض انشغالات مواطني ولاية سكيكدة التي أتشرف بتمثيلها فهاته الانشغالات حلولها مركزية وليست محلية.

الانشغالات تتمثل في قطاع الطاقة، حيث المطلوب رفع التجميد عن مشروع يتعلق بالغاز الطبيعي للجهة الغربية للولاية، مع العلم أن ولاية سكيكدة ولاية تفتخر بوجود منطقة صناعية هامة، يتم من خلالها تصدير الغاز، ولكن نسبة التغطية من مادة الغاز تعتبر ضئيلة بالنسبة للمعدل الوطني!

الانشغال الثاني، المدينة القديمة تنهار، ما يسمى بحومة الطاليان (Le quartier napolitain) هو قلب المدينة، حيث نشاهد يوميا انهيار بعض العمارات وما ينتج عنه من مؤسسات ونحن نشاهد ونرى ما يحدث!

لقد تم إبرام العقد مع شركة إسبانية (AKIDOS) لإعادة الاعتبار لهذا الحي وتم بعد ذلك فسخ العقد.

فالمطلوب، سيدي الوزير الأول، تشكيل وفد وزاري له علاقة بهذا الموضوع، لإنقاذ ما تبقى من هذا الحي العتيق وإيجاد الحلول الملائمة لهذا الوضع.

شكرا، بالتوفيق والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد أحمد بناي، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بناي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

الطاقم الحكومي،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، نهنئ أعضاء الحكومة الموقرة على نيلهم ثقة السيد الرئيس ونتمنى لهم النجاح والتوفيق في مهامهم.

لقد جاء مخطط عمل الحكومة حاملا استراتيجية العمل الحكومي، الموافقة لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، وتعهداته 54. وعليه، فحكومة السيد أيمن بن عبد الرحمان تحمل حلم الجزائريين في البحث عن بدائل، يمكن تجسيدها من أجل تحقيق إقلاع اقتصادي، على الرغم من صعوبة المأمورية، في ظل وضع صحي فرضه وباء كورونا المميت، ضرب جميع الدول البسيطة، فهزّ الاقتصاد العالمي هزا وأثّر في مختلف مناحي الحياة.

السيد الرئيس،

لقد انتفض الشعب في 22 فبراير 2019 وتم انتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية في انتخابات 12 ديسمبر 2019، جرت في كنف الديمقراطية والنزاهة والشفافية.

ومنذ ذلك التاريخ، عكف السيد رئيس الجمهورية على فتح ورشات كبرى، تجلت في إجراء مراجعة عميقة للدستور.

دستور زكاه الشعب الجزائري في غرة نوفمبر من عام 2020.

وأما ثاني المحطات الهامة في المسار المؤسساتي في الجزائر الجديدة، فكانت تشريعيات 12 جوان الماضي، في انتظار إجراء انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية المسبقة، نهاية شهر نوفمبر 2021، لنستكمل بناء الصرح المؤسساتي على المستويين الأفقي والعمودي.

دون نسيان تشكيل المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء، لنعرّج بعد ذلك، وبتظافر جهود الجميع، نحو ورشات إصلاحية وتغييرات تكون غايتها الأولى تخفيف الأعباء البيروقراطية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنات والمواطنين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن الجزائر الجديدة تستدعي ممارسات وسلوكات جديدة، ذلك أن الممارسات الجديدة هي التي من شأنها إعادة الثقة بين الشعب ودولته، ومن الممارسات الجديدة التي وددت الإشادة والتنويه بها هو الاعتذار الرسمي الذي قدّمه السيد وزير الشباب والرياضة، عما طال فوجا من رياضيي

ذوي الهمم، العائدين من طوكيو بعد مشاركتهم الباهرة والجبارة وتشريفهم للراية الوطنية.

وأؤكد أن سلوك الاعتذار هذا، فضلا عن كونه جبرا للخواطر، فإنه سلوك حميد ونابع عن معدن أصيل وبطانة صالحة.

بخصوص ملف الذاكرة، يتعين التنويه بالبعد الجديد الذي بلوره السيد رئيس الجمهورية في التعاطي مع ملف الذاكرة الوطنية للجزائريات والجزائريين كان آخرها تدشين النصب التذكاري المخلد لتضحيات وبطولات المنفيين الجزائريين إلى أقاصي الأرض، إبان الاحتلال الفرنسي الغاشم، بمناسبة الذكرى 59 لاسترجاع السيادة الوطنية. في دلالة بينة وواضحة وإشارة بالغة على احتضان الدولة لأبنائها وفي خطوة مصالحية أخرى مع جميع أبناء الوطن في الداخل والخارج.

بخصوص الاستثمار في الرأسمال البشري، إن خير الأمور العلم وإنه أهم كل مهم، كما أن ثمرته في الدنيا والآخرة، ولما كانت العلوم لا تنتشر في عصر إلا بإعانة صاحب الدولة لأهله؛ وفي الأمثال الحكيمة: "يقال الناس على دين ملوكهم"، فإنني أثمن وأنوّه بقرار السيد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون القاضي بإنشاء مدرسة عليا للرياضيات ومدرسة عليا للذكاء الاصطناعي، ذلك أنه وبواسطة مثل هكذا مدارس تقوى شوكتنا ويشتد عودنا.

بخصوص رقمنة الإدارة: تنحو الإدارة في الجزائر الجديدة بخطى ثابتة ونحو مزيد من العصرنة والرقمنة وهو الأمر الملاحظ في العديد من القطاعات الوزارية كالتربية الوطنية، التعليم العالي، الداخلية، العدل، التجارة.

كما أن استحداث وزارة الرقمنة والإحصائيات، من شأنه تبسيط كثير من الأمور، فضلا عن كون رقمنة الإدارة هي وسيلة للشفافية في تتبع حركة الأموال وملفات الأشخاص على حد سواء، وكذلك القضاء على التلاعبات والتصريحات الكاذبة.

بخصوص السياسة الخارجية، ترتكز عقيدة السياسة الخارجية على مبادئ وأسس ثابتة يعلمها العام....

مبادئ لم تحد عنها الجزائر أبدا، كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم قبول تدخل الغير في شؤوننا الداخلية، وهنا أجدد التأكيد على ما جاء في قرار مكتب مجلس الأمة، المؤيد لقطع العلاقة الدبلوماسية مع المملكة المغربية، بسبب السياسات العدائية المندفعة وغير المدروسة للنظام المخزني الذي أضحى يتبنى منطق البهائم السارحة، نظام لا يميز بين تقرير مصير شعب مضطهد وبين شعب يعيش في أرض واحدة لدولة ذات سيادة.

ضف إلى ذلك نظام أضحى يجاهر وبصفة علنية بتغذيته للمنظمات وكيانات إرهابية.

الجزائر ستبقى شامخة، سامقة رغم كيد الكائدين، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد سالمي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد سالمي: شكرا سيدي الرئيس المحترم، بعد بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ السلام على الجميع.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

في البداية، أتقدم إليكم بخالص التهاني على الثقة التي وضعها فيكم السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بتعيينكم وزيرا أول؛ تمنياتي لكم ولجميع الطاقم الحكومي التوفيق في تأدية مهامكم لخدمة الجزائر.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

سأحاول اختصار مداخلتي في عدد من العناصر، تخص مختلف القطاعات الوزارية، في شكل انشغالات وتساؤلات وطنية ومحلية، تتعلق بالدائرة الانتخابية التي أمثلها وهي ولاية تندوف.

ـ نثمن توجه الدولة لاستغلال، "المنجم النائم"، "غار جبيلات" ونطالب بإعادة سياسة التشغيل الخاصة بهذا المعمل، حتى لا نقع في المشاكل التي وقعت فيها ولايات جنوبية أخرى، على أن تستفيد منه المنطقة بأولوية قصوى، خاصة من ناحية التنمية والتشغيل.

ـ الإسراع في إنجاز خط السكة الحديدية بشار – تندوف للحفاظ على الطريق الوطني رقم 50، باعتباره الشريان الوحيد بالنسبة لولاية تندوف.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن مخطط عمل الحكومة هذا من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية مرهون حتما بوجوب سن قوانين تحمي المسيرين وتحمي روح المبادرة لديهم في إطار قانوني (قانون الصفقات

العمومية، قانون الاستثمار، قانون التصدير... إلخ).

نطلب منكم، السيد الوزير الأول، وزير المالية،

– إصدار تعليمة لفرض مراقبة الملف الأصلي عند إبرام أي صفقة عمومية وذلك لمحاربة ظهور مؤسسات وهمية.

– عصرنة البنوك وتوسيع انتشارها داخل الوطن وخارجه، قصد تشجيع الاستثمارات الداخلية والتصدير.

– نلفت انتباه السيد الوزير الأول إلى ظاهرة أخرى تعرقل التصدير وحتى الاستيراد، وتتعلق بعدم تنظيف الموانئ من الرمال والترسبات في أحواضها، كما هو الحال، على سبيل المثال، في ميناء مستغانم الذي كان عمقه 13 مترا فأصبح حاليا 7 أمتار!! وهي نفس الظاهرة التي تعاني منها معظم السدود.

تفعيل البطاقية الوطنية للمعوزين وذوي الدخل الضعيف، حتى يذهب الدعم مباشرة إلى مستحقيه، وهو مطلب سبق أن تعهدت به الدولة سابقا، أين وصلت هذه العملية دون التشهير بهم؟

نثمن ما ورد في مخطط عمل الحكومة، في مجال تعزيز العلاقة التكاملية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على الورق، غير أن الواقع هو غير ذلك في بعض القطاعات، حيث نتمنى ألا يبقى ذلك مجرد كلام أو حبرا على ورق، وأقصد بالذكر وزارة الداخلية التي يصعب الوصول إليها أو حتى تحديد موعد مع السيد الوزير أو إطارات الوزارة، رغم تكرار المحاولات أكثر من مرة، وكنت أتمنى أن يكون حاضرا أمامي حتى يسمع وكذلك المدراء العامون للمؤسسات الوطنية، وخاصة المدير العام لشركة الكهرباء والغاز. وفي هذا الصدد، أشكر تجاوب الوزير الأول وبعض الوزراء من خلال التجاوب والتعاون معنا في إيصال انشغالات المواطنين.

المسألة الأخرى هي مسألة الترتيب البروتوكولي، معالي الوزير الأول، في الجزائر الجديدة.

هل يعقل أن يرتب عضو مجلس الأمة أو ممثل مجلس الأمة، مؤسسة دستورية، في المرتبة الثامنة بعد ممثل الوالي أو رئيس المجلس الشعبي الولائي والأجهزة الأمنية حتى يمثل عضو مجلس الأمة؟

وجود صعوبات في تصدير بعض المواد التي حققنا فيها فائضا في الإنتاج، وأذكر على سبيل المثال مادة الإسمنت، لدينا فائض يقدر بـ 20 مليون طن سنويا، حيث تواجه عملية تصديره عدة عوائق منها:

– ضعف قدرة التخزين على مستوى الموانئ،

– إرتفاع أعباء الشحن وغيرها،

– مشكل تحديد السعر وضبطه، في ظل سيطرة شركة "لافارج" الفرنسية التي تبيع (بـ37 دولارا للطن)، مفهوم أن فرنسا تصدر لفرنسا.

المؤسسات الوطنية غير قادرة على تخفيض السعر دون 37 دولارا للطن، مخافة اللجوء إلى المحاكم، أي مسؤول لشركة وطنية يخفض عن ذلك السعر الذي تبيعه فرنسا لفرنسا يدخله الشك!

ـ في كل مرة نسمع ونرى بعض المؤسسات العمومية تطلب قروضا ومساعدات من الخزينة العمومية وتتحجج بقربها من الإفلاس!! مثل شركة الخطوط الجوية، سونلغاز، الجزائرية للمياه، شركات البناء مثل باتيميطال... إلخ، من الشركات الوطنية، لماذا لا تفي الدولة بالتزاماتها وتسدد مستحقات هذه الشركات وما عليها من ديون تجاهها وبالتالي تعفيها من طلب القروض وتحميها من الإفلاس؟ للعلم، معالي الوزير الأول، أن ديون الشركات العمومية تفوق عدة مرات القروض التي استفادت منها.

مع العلم أيضا أن الإدارة تتسبب في غالب الأحيان في إفلاس هذه الشركات، بسبب عدم تسوية وضعيتها وعدم التزامها بوفائها في تسوية الصفقات الممنوحة لها، في إطار الاستعجال، مما يترتب عنه نتائج سلبية!

إن تأخر الرقمنة خاصة على مستوى الخزينة العمومية، أثر سلبا على عملية تحويل المستحقات المالية من ولاية إلى أخرى التي تستغرق أكثر من شهر، في حين تحول أموال طائلة في العالم من قارة إلى أخرى في رمشة عين! معالي الوزير.

ـ وجوب رفع التجميد عن اعتمادات الدفع الخاصة بالمشاريع التنموية في جميع الولايات لما لها من تأثير سلبي على المؤسسات المتعاملة والعمال والاقتصاد بصفة عامة.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

ما المعنى الاقتصادي من تجميد المشاريع التنموية التي تكون فيها نسبة الإدماج الوطني أكثر من 98 ٪؟ فهذا ما نسميه بالإرهاب الاقتصادي، لأننا بهذه الطريقة نُغلق مصانعنا ونوقف الإنتاج الوطني ونسرح العمال ونعود إلى نقطة الصفر.

– إعادة النظر في إنهاء وتعيين إطارات الدولة.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

ـ هناك حقيقة متفق عليها وهي تأخر التنمية في مناطق جنوبنا الكبير ويعد أحد أهم أسبابه هو ضعف التأطير ونقص الكفاءة والتجربة لدى الإطارات.

معالي الوزير،

فرنسا الاستعمارية جربت فينا النووي وأنتم تجربون فينا مدى نجاعة الإطارات الفاشلة!

– إعادة النظر في قانون 19–14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية 2020 المتعلق بالرسوم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة.

– هل يعقل أن صاحب محطة بنزين ومحطة إنتاج الخرسانة، في أقصى الجنوب يسدد مثله مثل صاحب محطة بحيدرة على سبيل المثال؟! هذا لا يتماشى مع سياسة الدولة في تشجيع المستثمرين في الجنوب ـ معالي الوزير ـ الدولة تخفض الضريبة وفي البيئة لا تخفضون...!

الإسراع في إصدار مرسوم الإنشاء الخاص بالمعهد الوطني للتكوين المهني خلال الدخول الاجتماعي 2021–2022، حيث تم الانتهاء من إنجازه بنسبة 100 ٪.

ـ نطلب تمكين الإطارات من أبناء الولاية في التعيينات في الوظائف العليا للدولة (وزراء، ولاة، سفراء، قناصلة، مدراء عامون.. إلخ).

ـ رفع التجميد عن صندوق دعم الجنوب والهضاب العليا.

ـ نطلب إنشاء مركز أبحاث لتطوير الثروة الوطنية الاستراتيجية (المهملة حاليا) المتمثلة في شجرة الأرغان المتواجدة في الولاية.

ـ تخفيض المجال الجمركي الحالي.

ـ الإسراع في وضع منطقة التبادل التجاري الحر المنشأة حاليا في ولاية تندوف.

ـ في مجال الصحة؛ نطلب من الحكومة عند اقتناء التجهيزات الطبية اعتماد معيار أحسن عرض بدلا من أقل سعرا، لأن هذه الأجهزة تخص صحة وسلامة المواطن، وكما يقال بالعامية: "لي يعجبك رخصو تخلي نصو".

ـ نطلب تسجيل إنجاز مشروع مستشفى 120 سريرا بتندوف الذي لم يتم إعداد دراسته.

ـ تسجيل عملية إنجاز مركز تصفية الدم بتندوف، حيث تم إنهاء مرحلة الدراسة.

ـ رفع التجميد عن الحي الجامعي 500 سرير، نظرا للضغط الذي أصبح يعاني منه الحي الجامعي المختلط.

ـ تسجيل برنامج سكني معتبر بنمط السكن الاجتماعي الإيجاري، باعتبار الصيغة المفضلة لدى سكان الولاية.

– دراسة إمكانية جلب الماء من المحيط الأطلسي عبر موريتانيا، في إطار التعاون والتكامل الإفريقي.

ـ نثمن تخصيص الدولة لأموال ضخمة لقطاع الموارد المائية بولايتنا ولكن لا أثر لذلك في الواقع، فلا تنمية تحققت ولا مشاريع حققت الهدف المرجو منها بسبب سوء التسيير للمسؤول الأول على القطاع بولايتنا، الذي عمّر في منصبه أكثر من 8 سنوات؛ لهذا نطلب إيفادنا لجنة تحقيق في هذا الموضوع...

السيد الرئيس: بارك الله فيك؛ الكلمة الآن للسيد عبد النور درڤيني، أهو موجود؟

مرحبا بك "هذه غيبة" مرحبا بك، تفضل.

السيد عبد النور درڤيني:

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم، أزول فلاّون، سلام ربي ذا نبي فلاون.

تتزامن مناقشتنا لمخطط عمل الحكومة مع إحياء تاريخ تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، التي كانت ضحية انقلاب غداة الاستقلال، فالترحم على روح هؤلاء الرجال، مناضلي الحركة الوطنية، الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل استقلال بلادنا وبناء الدولة الجزائرية.

كما تتزامن مناقشتنا هذه مع الأزمة السياسية المتعددة الجوانب، فلا يختلف أحد منا على طبيعة خطورتها وتعقدها، فنحن نعيش ظروفا جد صعبة، بما فيها جائحة كورونا والحرائق التي عاشتها الجزائر منذ شهر، فهي أحوج ما تكون إلى تغليب الحكمة وإرساء الهدوء.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

من هذا المنبر وبهذه المناسبة، أضم صوتي إلى صوت حزبنا (FFS)، للتنديد بهذه السياسة "الكل أمني" التي انتهجها أصحاب القرار في هذه الظروف لمعالجة هذه الأزمة الخانقة، وكذلك اللجوء الممنهج للحلول الأمنية والإدارية لمواجهة المطالب الشعبية التواقة للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، فلا نرى من هذا القمع إلا ما من شأنه أن يغذي أكثر التوجهات المتطرفة ويزيد من حالة الاحتقان، مما يؤزم الأوضاع أكثر، سأعيد هذه الكلمة: إلا ما من شأنه أن يغذي أكثر التوجهات المتطرفة وأؤكد ما أقول، ويزيد من حالة الاحتقان، مما يؤزم الأوضاع أكثر.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

أندد من هذا المنبر بهذه الاعتقالات التعسفية التي تلاحق المناضلين السياسيين، النشطاء الجمعويين وحتى الصحفيين.

فبالله عليكم – سيدي الوزير الأول – هل من المعقول أن يتهم أحد الموظفين في ديوانكم ومصالحكم بالوزارة الأولى، الشاب مجاهد شفيق، موظف شريف وموظف مثالي، بجناية المؤامرة ضد سلطة الدولة وتهديد الوحدة الوطنية، وذنبه الوحيد هو المشاركة في مسيرة سلمية مع آلاف المواطنين والمواطنات؟! لذلك سنتوجه بسؤال لاحقا لوزير العدل، حافظ الأختام، حول هذا الموضوع، وباقي سجناء الرأي الذين يعانون من هذا الاضطهاد القضائي والتعسف البوليسي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

لا أظن أنه من الممكن أن نبني أسس دولة الحق والحريات ومنظومة الحكم الجديدة بمثل هذه التصرفات وتجرم العمل السياسي، فلذلك نطلب منكم – بهذه المناسبة – أخذ إجراءات سياسية استعجالية، قصد إرساء أجواء الهدوء والطمأنينة، بالإفراج الفوري عن سجناء الرأي وفتح المجال السياسي والإعلامي وخاصة عشية الاستحقاقات الانتخابية المحلية.

كنت أنتظر في هذه الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد وعلى مختلف الأصعدة، أن تتضمن الوثيقة التي بين أيدينا والتي تحمل عنوان مخطط عمل الحكومة، عرضا مفصلا للأرقام حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه البلاد.

وأنا أبحث في كل الوثيقة عن معطيات حول مؤشرات التغييرات التي تود الحكومة تحقيقها لتخرج ملايين الجزائريات والجزائريين من معاناة شاملة ومن وضع سياسي، تبين غياب الرؤية والتصور، وضعف السياسات العمومية التي تعيد إنتاج الفشل على كل المستويات.

إن قراءتي المتعددة للوثيقة، تُبين أننا أمام إعلان نوايا فيه الكثير من التسويف، إعلان نوايا دون ذكر لا للآليات ولا للرزنامة ولا للموارد التي يتم فيها تجديد هذه النوايا، كما أنه من الضروري التذكير أن هذه الوثيقة تمت صياغتها بشكل أحادي، دون فتح أي نقاش وطني، يشارك فيه كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين ودون فتح الإعلام العمومي أو الخاص، بغية تقييم الوضع الخطير الذي وصلنا إليه ومن تسبب فيه وكيف يمكن أن نتفادى الانهيار الشامل الذي يهدد بلادنا؟

إننا أمام وثيقة تظهر جيدا غياب استراتيجية واضحة المعالم ودقيقة في صرف الموارد ومحددة في آجال التنفيذ والإنجاز، ناهيك عن عدم تقديم أية حصيلة لكل ما سبق.

فالحكومات تتعاقب ومراسم تسليم المهام بين الوزراء تتوالى، ولا يوجد أي تقييم وأية حصيلة، فنحن في مسار عنوانه "استوزر واعبث ولا وزر عليك"، لأن آليات الرقابة الشعبية والبرلمانية غير مفعلة، والمجتمع المدني محاصر والمواطنة النشطة مجرمة!

كما أن البرلماني يمكن أن يتكلم ولكن ليس له الحق أن يحقق ولا أن يمارس الرقابة على عمل الجهاز التنفيذي. إنني لن أخوض في التفاصيل التقنية للمخطط، لأن ذلك يتطلب وقتا كبيرا لا يمنحه لنا المجلس، ولكن المستعجل اليوم هو أن تقوم الحكومة بنشر كل الأرقام ليعرف الجزائريات والجزائريون حقيقة الوضع والمتسببين فيه كأشخاص وكسياسات، وإمكانيات تجاوز ذلك.

إن الأزمة التي نعيشها ليست تقنية بل سياسية بامتياز، سياسة تتطلب رؤية واستراتيجية ومخطط ورقة عمل، لأن الأزمة تتفاقم وقد تتعقد، وهي تتطلب إجابات سياسية وليست إدارية ولا أمنية، إجابات تجسد بقرارات سياسية صريحة وشجاعة، بهدف ضمان انتقال سياسي ديمقراطي سلمي وسلس وبهدف بناء دولة الحق والقانون.

الدولة التي تجعل المواطن يؤدي كل واجباته ولا يفرط في أي حق من حقوقه، الدولة التي تفرض على الجهاز التنفيذي الخضوع للمساءلة وليس الهرولة وإنكار الواقع.

إننا نخشى في جبهة القوى الاشتراكية أن تمس الإجراءات المعلنة في الوثيقة بالطابع الاجتماعي للدولة والذي يعتبر مكسبا من مكاسب الثورة التحريرية، وهو أحد الثوابت الأساسية الواردة في بيان أول نوفمبر، إننا نؤكد أن الهشاشة الاجتماعية والبؤس والفقر وانهيار القدرة الاجتماعية حتى للطبقة الوسطى، تجعلنا نقول إن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، كما ننبه ونحذّر، في نفس الوقت، من المساس بالسيادة الاقتصادية للبلاد وتعريض المؤسسات العمومية الكبرى للبيع للأوليغارشيا الجديدة والمتجددة، باسم الخوصصة وفتح رأس المال، دون أن يتم فتح نقاش حقيقي مع المجتمع، كل المجتمع في تعدديته السياسية والنقابية والاجتماعية وهذا دون إقصاء ولا قمع ولا عنف.

هذا النقاش لا يمكن أن يحصل مع استمرار الانسداد السياسي الذي يهدد استقرار البلاد والعباد، في الوقت الذي تتعمق فيه الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وتزداد خطورتها وحدتها، فالواقع يكشف عن تدهور غير مسبوق في القدرة الشرائية للمواطنين، والارتفاع المقلق لنسبة الفقر، والتضخم المتسارع والزيادة الخطيرة لنسبة البطالة، وانهيار مستمر للعملة الوطنية.

في الواقع، كل الخطابات مصابة بمرض الإنكار، فالخدمة العمومية والإطار المعيشي لمواطنينا يعرفان تراجعا مقلقا، فبالرغم من صرف مئات الملايير من الدولارات منذ أكثر من عقدين وإلى اليوم، فإن وضع القطاع الصحي، وقطاع الموارد المائية وقطاع التربية والتعليم العالي وغيرها من القطاعات تكشف عن حالة مخيفة ومرعبة.

إن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية تجد بعض مؤشراتها في تدهور القدرة الشرائية واستفحال البطالة، والسياسة الممنهجة لغلق المؤسسات العمومية..

السيد الرئيس: شكرا..

السيد عبد النور درڤيني: دقيقة أو نصف دقيقة، رجاءً..

السيد الرئيس: نصف دقيقة، أو ربع دقيقة.. تفضل.

السيد عبد النور درڤيني: وسيطرة السوق الموازية في الاقتصاد، وتحكم الأوليغارشيا في اقتصاد البازار بتواطؤ واضح من أجهزة حزبية وإعلامية تمارس الدعاية وتنشر خطاب الكراهية، لمنع المجتمع من ممارسة السياسة، بغية فرض ورقة طريق أمنية وإدارية، تعمق الأزمة السياسية لتسهيل الاستمرار في نهب الثروات الوطنية.

إننا ندعو أصحاب القرار وعلى كل المستويات، إلى تغيير الطريق السياسي الذي نحن فيه، لأنه طريق مسدود، طريق يغذي خطابات كل المغامرين والمراوغين والناهبين للمال العام، إنه طريق قد يسهل على كل الأطراف الدولية الاستثمار في الفوضى، هذا الطريق هو طريق التائه الذي يسيره من كان أعمى البصر والبصيرة.

إننا ندعو أصحاب القرار إلى إعادة قراءة رسالة الراحل رئيس جبهة القوى الاشتراكية المرحوم المجاهد حسين آيت احمد في مارس 2012، رسالة تنبأت بالكثير مما عشناه ونعيشه، رسالة ختمها من دفن جثمانه الملايين من الجزائريات والجزائريين، بالقول "الوطنية اليوم هي الديمقراطية"، فلا سبيل للخروج مما نحن فيه.. (إلا بتغيير شامل لمنظومة انتهت تاريخيا، ولا يمكن إلا أن تكون مصدرا لكل الأزمات، وهي الحليف الطبيعي لقوى الإمبريالية العالمية، ووحشية الشركات المتعددة الجنسيات المتشبعة بإيديولوجية اقتصاد البازار واللبرالية المتوحشة، فلا وقت لا للتسويف ولا للتخويف ولا للتخوين، حان الوقت لبناء جزائر تقصي الإقصاء وتكره الكراهية، جزائر الوطنية هي الديمقراطية، جزائر اجتماعية، جزائر واحدة موحدة، جزائر كل الجزائريات وكل الجزائريين، جزائر المؤسسات التي تقطع من الشخصنة والعبث والإفلات من العقاب...).

السيد الرئيس: بارك الله فيك....

لا لا، آيت أحمد "الله يرحمه"، نحن في الحقيقة، المهم أن تحيا الديمقراطية وحرية التعبير وكل أطروحة لها أجوبتها في إطار ديمقراطي، نحن نعيش في مرحلة ديمقراطية كل واحد يعبّر عن رأيه بكل حرية.

الذي يفصل هو الشعب، هناك أغلبية وهناك أقلية والأقلية لابد أن تحترم الأغلبية، والأغلبية لابد أن تحترم الأقلية، لأن الأقلية يمكنها أن تكون هي الأغلبية والأغلبية يمكنها أن تكون غدا هي الأقلية.

نحن في مسار ديمقراطي حقيقي بكل معاييره، حرية التعبير ضرورية، ولكن لحرية التعبير أيضا حدودها وحتى المسؤوليات.

كل ممارسة للمسؤولية عندها بداية وحدود، لما تصل لحدود المسؤولية، تأتي مسؤوليات أخرى وتقوم بدورها أيضا في السياسة، هذا مفهومنا ونحن على كل حال، بهذه المناسبة، مرتاحون لكل النقاشات ولكل الأطروحات وعندنا كل الإمكانيات بإخلاص.

أجيب، لما تكون المصلحة العامة محفوظة، نحن نحتاج للمناقشات ونحتاج للخلافات ونحتاج كذا وكذا.. ولكن في إطار منظم.

نحن، على كل حال، نرحب بالأخ مرة أخرى، عضو حزب (FFS) الذي كان غائبا منذ مدة واليوم حضر معنا وبهذه المناسبة نرحب به مرة أخرى.

صحيح، كان فيه اتصالات ولكن لم تحضروا الجلسات ولكن هذه مسؤوليتكم، على كل حال، نحن نرحب برجوعكم ومساهمتكم.. **(تصفيق)**..

السيد محمد بوبكر، قدم كلمته مكتوبة، آخر متدخل قبل أن نرفع الجلسة هو السيد عبد القادر شنيني فليتفضل.

السيد عبد القادر شنيني: بسم الله الرحمـن الرحيم،

سيدي الرئيس المحترم،

معالي الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

رجال الصحافة،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس،

وما من يد إلا ويد الله فوقها، على غرار العالم، الجزائر تعيش الأزمة الاقتصادية والتغيرات، عالم أكهلته الأزمة الصحية بعد تفشي فيروس كورونا المتحور؛ ولا نرى نور نهاية النفق الذي نمرّ فيه على غرار العالم، الجزائر عرفت أحداثًا بفعل فاعل في بلادنا وأراد كيد الكائدين المساس بأمنها واستقرارها ووحدة ترابها.

فبدماء شهدائها التي رسمتها لحمة وتماسك شعبها وجيشها الأمين دوما يحرسها، خرجت الجزائر منتصرة.

"جزائر كلما حل بها عسر إلا ويسر يتلوه".

سيدي الرئيس،

بخطى ثابتة، نمرّ لبناء جزائر جديدة، بكل ديمقراطية اختار الشعب رئيسا، رئيس أوفى بعهده على دستور وبرلمان جديد إن صادقنا وموعدنا نوفمبر.

سيدي الوزير الأول،

من دون تفاصيل، جزائر جديدة، رهان كبير، لا يتحقق إلا بالعدل واقتصاد رفيع.

عدالة عادلة حرة ومستقلة، عدالة الإنصاف والاجتهاد، عدالة مكافحة الفساد واسترجاع الثقة للشعب وأقول استرجاع الثقة للشعب، قال الله تعالى: "ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا، إعدلوا هو أقرب للتقوى".

أما الحوكمة، السيد الوزير الأول، فهي أمانة بين أيديكم، بالمال نحقق آمالنا، كم من صوت تعالى من هذا المنبر لبناء اقتصاد قوي ومتكامل يقينا من ريع المحروقات المتحور؟!

كما شغل أنظارنا حول تذبذب الأسعار في الأسواق ونعمة المحروقات التي حبانا الله بها، فلا نجعل منها نقمة!

نتمنى أن يحظى هذا القطاع بالعناية الكافية؛ ولم لا إنشاء إدارة استشرافية بمعنى مجموع التفكير (Think talk) للآفاق الصناعية.

صناعة تضمن الحياة الكريمة والعدل الاجتماعي، كما توفر، دون شك، مناصب شغل لشبابنا وإطاراتنا، بدل الزج بهم إلى الهجرة والمغامرة عبر البحار.

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

بوابة الجزائر إفريقيا صادقت على إنشاء منطقة حرة إفريقية للتجارة، فلنسرع في أشغال ميناء شرشال والطريق الوطني رقم 01، طريق الوحدة الإفريقية.

أما القطاعات الأخرى، المنتجة للثروة، يجب ترقيتها وإعطاؤها القسط الوافر من الاهتمام والوقوف وأقول الوقوف بإمعان عند الزراعة، القطاع الأقل تكلفة في الاستثمار وأكثرها امتصاصا للبطالة وأوفرهم لجلب العملة.

سيدي الرئيس، الدول العظمى استثمرت العلم في الإنسان؛ وما لاحظناه في التربية والتعليم عندنا، التوجيه غير المنصف لحاملي البكالوريا هذا العام!

هل يعقل، سيدي الوزير، لمن تحصل على 17 في الرياضيات أن يوجه إلى شعب الأدبيات، سلمنا أمرنا إلى الكمبيوتر للّعب بالمعدلات، هل الكمبيوتر قادر على حل

جميع المعادلات!

الصحة:

سيدي الوزير،

مرضى السرطان يموتون في صمت، مرضى كورونا يموتون في صراخ وهلع، طلبا للأوكسجين، المادة الضرورية هي ليست في كل الحالات، قدرها الله بمقدار 23 ٪ في الهواء، نعمة جعلنا منها أزمة، والأزمة في نظري تكمن بقسط كبير في عدم معرفة استهلاك هذا الغاز لأنها تخضع إلى مقياس.

الصيانة عامل من عوامل التبديد، تبديد كميات كبيرة تسربت عبر الأنابيب، مما يدل على سوء تسيير المستشفيات، الشيء الذي يلزمنا إعادة النظر في المنظومة الصحية بكاملها والرفع من أجور من دفعوا بأنفسهم درعا لحماية الجميع.

معالي الوزير،

نحبذ اقتناء المستشفيات لمكثفات الأوكسجين بسعة 5 لترات، لكن معدات تستعمل وتستغل منزليا.

مرضى العناية المكثفة أو ذوو أقل من 75 ٪ تكثفا من الأكسجين في الدم يحتاجون إلى مكثفات ذات سعة 10 لترات.

جائحة كورونا مستمرة واللقاح أضحى السبيل الأنجع لعودة الحياة، نحن نعلم أن اللقاح ليس بدواء، بل لاجتناب الحالات المستعصية وتخفيف الوفيات!

ملف السرطان يحتاج إلى النظر وأصبح من الأولويات.

وفي الأخير، سيدي الوزير الأول، ولاية غرداية عرفت تأخرا في جميع المجالات بعد الأحداث التي ألمت بها والجفاف.

الطريق الوطني رقم 1 يمر بها أصبح يحصد الأرواح، نتمنى أن تحظى ولايتنا ببرنامج خاص للالتحاق بركب التنمية في السكن والمياه والطرقات.

وكما استفادت الولايات المجاورة بمناصب شغل في سوناطراك، نأمل أن تحظى كذلك ولايتنا ببعض المناصب.

شكرا لكم وأتمنى لكم التوفيق والسداد.

السيد الرئيس: شكرا على الكلمة، نلتقي غدا على الساعة التاسعة والنصف صباحًا، لنواصل أعمالنا؛ مازال عندنا العديد من التدخلات، شكرا للجميع؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة الثامنة والخمسين مساء

1) ملحق

تدخل كتابي

للسيد محمد بوبكر

عضو مجلس الأمة

حول مناقشة مخطط عمل الحكومة

من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية

السيد الوزير الأول،

تم اعتماد خطة عمل الحكومة بالأغلبية المطلقة بموافقة نواب المجلس التشريعي والمتمثلة في 318 صوت، التي ستطبق وفقا لآليات رقابة صارمة تعتمدون عليها في حكومتكم لضمان التنفيذ الصارم والفعّال لهذه الخطة وهي السبيل الوحيد لاستعادة ثقة المواطن، والتي تعتبر أولوية وطنية، في حين لم يتم الإعلان عن أي أرقام أو مواعيد نهائية في هذه الخطة؛ وعليه، فإنه لدينا بعض التعليقات والأسئلة لنطرحها على حضرتكم:

أولا، فيما يخص إحياء المؤسسات الفاشلة وإعادة بعث نشاطها واستعادتها لتكون وسيلة للثروة وخلق فرص عمل للشباب، وإخضاعها لعقود أداء صارمة هو أمر واقع ومهم يجب مراعاته في المستقبل القريب.

ثانيا، بالرغم من أن لدينا 361 مؤسسة استشفائية و14 مركزا صحيا و13 مركزا للسرطان، والتي ظاهريا تبدو وكأنها تعمل بموجب نظام تعاقدي مع قطاع الصحة العامة وهيئات الضمان الاجتماعي، ولكن ما لاحظناه هو أن هذا النمط من الإدارة لم يتم تطبيقه أو العمل به على أرض الواقع، فمثلا المؤسسة الاستشفائية الجامعية أول نوفمبر بوهران، التي تعتبر أول نموذج تجريبي للنظام التعاقدي، تستفيد فقط من إعانة مالية واحدة لا تسمح بالتسيير الأمثل لهذه الأقطاب المتخصصة.

ثالثا، فيما يتعلق بوزارة الصحة.

بعدما أجرينا مناقشات مثمرة مع وزير الصحة، والذي نشجعه على مواجهته للتحديات الكبيرة من حيث الرعاية الصحية، مثل: تطوير الصحة المحلية، اعتماد الطبيب المرجعي والاستشفاء المنزلي والجراحة المتنقلة، هذه الأخيرة تعتبر نادرة جدا في بلدنا، نقترح دخول حيز الخدمة بشكل استعجالي لمستشفى الحروق الكبرى في وهران، الواقع بحي ايسطو، بقدرة استيعاب تقدر بـ 120 سريرا، كما نقترح إنشاء مركز للصدمات بنفس المستشفى، ليتم التكفل الأحسن والجيد بحالات الحروق لولاية وهران والولايات المجاورة لها.

- مراجعة القوانين الأساسية الخاصة بممارسي الصحة سيحول بطريقة إيجابية للغاية ويشجع ويعيد تشكيل جميع تخصصات أصحاب المآزر البيضاء.
- تعتبر الجلسات الوطنية للصحة المبرمجة على المدى القصير مبادرة جيدة.

رابعا، بخصوص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

إقتراح النقاط المهمة التالية:

- النهوض بعمل الأستاذ الباحث والباحث الدائم.
- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الجهد الوطني للتعليم.
- تعزيز النشاط الوطني كبديل جزئي للتكوين في الخارج.
- تشجيع استثمار الدولة في المعدات العلمية والمنصات التكنولوجية والأرصدة الوثائقية.
- إن إطلاق المدرسة العليا للذكاء الإصطناعي للتدريب الهندسي والمدرسة العليا للرياضيات سيعزز بسرعة سوق العمل ويحفز القطاع الصناعي.

إذا تم تطبيق هذه النقاط سنرقى بجامعاتنا إلى مستوى الجامعات العالمية.

أما بالنسبة لولاية وهران:

المطار الدولي أحمد بن بلة يعاني، 3.5 مليون مسافر سنويا، في حين أن تقدم الأشغال مقدر بنسبة 92٪ والمنسوبة مهامها للمؤسسة الوطنية للبناء (كوسيدار) والتي من المفروض أن تنتهي في ظرف 5 أشهر.

لجنة تقييم النقل أعطت الموافقة المبدئية لإنهاء الأشغال،

لكن هذا القرار راجع إلى وزارة المالية، كما نحيطكم علما أننا على مقربة من تاريخ بداية ألعاب البحر الأبيض المتوسط، المزمع تنظيمها بوهران شهر جوان 2022.

2) أسئلة كتابية

1 – السيد عبد الوهاب بن زعيم
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني، السيد الوزير المحترم، أن أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

إن الطلبة المترشحين لمسابقة الدكتوراه للموسم الجامعي 2021/2020 من الاحتياطيين أصحاب المراتب (4–5–6)، وبعد إلغاء نظام التصنيف في مسابقة الدكتوراه، وفتح المجال لحاملي شهادة الماستر، فإن مطلبهم حول قضية الحال يتمثل في إدماجهم والرفع من عدد المقاعد البيداغوجية المفتوحة.

سؤالي هو: ما هي إمكانية إدماج الطلبة الاحتياطيين، وماهي الإجراءات التي ستتخذونها لتوسيع قائمة الناجحين بمسابقة الدكتوراه بعد إلغاء نظام التصنيف في المسابقة وفتح المجال لحاملي شهادة الماستر؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 15 جوان 2021

عبد الوهاب بن زعيم
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي الوارد إلينا رفقة المراسلة المنوه بها في المرجع أعلاه، والذي تتساءلون فيه عن إمكانية إدماج الطلبة الاحتياطيين من أصحاب المراتب (4–5–6) في مسابقة الدكتوراه بعنوان السنة الجامعية 2020–2021، وماهي الإجراءات التي سيتم اتخاذها لتوسيع قائمة الناجحين بمسابقة الدكتوراه، وهذا بعد إلغاء نظام التصنيف في المسابقة وفتح المجال لكل حاملي شهادة الماستر للمشاركة في المسابقة.

يشرفني أن أنهي إلى علمكم أنه وبموجب النصوص التنظيمية المحددة لكيفيات تنظيم وإجراء مسابقات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث، فإن الذين تتساءل عنهم يعتبرون راسبين في المسابقة، وقد أعلنت لجان المداولات بكل المؤسسات الجامعية عن قائمة الناجحين والراسبين، في مسابقة الدكتوراه بعنوان السنة الجامعية 2020–2021، ولا سبيل لإضافة أي راسب إلى قائمة الناجحين كون عدد المناصب المفتوحة للمسابقة قد حددت قبل إجراء المسابقة.

أما فيما يخص الشطر الثاني من سؤالكم، والمتعلق بالإجراءات التي سوف تتخذ لتوسيع قائمة الناجحين في مسابقة الدكتوراه، وهذا بعد إلغاء نظام التصنيف في المسابقة، وفتح المجال لجميع حاملي شهادة الماستر، فإني أتشرف بإفادتكم علما أن المناصب البيداغوجية التي تحدد سنويا للالتحاق بالتكوين في الطور الثالث تخضع لدراسة من طرف الهيئات العلمية المخولة، من لجان التكوين واللجان البيداغوجية والمجالس العلمية على مستوى كل مؤسسة جامعية، ترغب في فتح التكوين في تخصص ما في الطور الثالث "الدكتوراه"، ومدى توفر المعايير البيداغوجية والعلمية، لاسيما منها هيئة التأطير ذات المصف العالي، ومخابر البحث التي يستند إليها التكوين فعليا، بالإضافة إلى عدد الأطروحات التي نوقشت منذ أن تم تأهيل عروض التكوين المعنية، ومن ثمة تقدم عروض التكوين إلى لجان متخصصة على مستوى الندوات الجامعية الجهوية لإبداء الرأي حول عروض التكوين المقترحة، لتعرض بعد ذلك على اللجنة الوطنية للتأهيل التي تعتمد عروض التكوين وعدد المناصب المفتوحة في كل تخصص.

وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 29 جويلية 2021

عبد الباقي بن زيان
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

2 – السيد فاتح قيرواني
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الأشغال العمومية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 هجري، الموافق لـ 25 غشت عام 2016 ميلادي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني، السيد الوزير، بعد واجب التحية والاحترام أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي الآتي نصه:

1 – لماذا لا يستعمل الإسمنت عوض البيتومين في طبقات الرصف في الطرق (Utilisation du ciment en lieu et place du bitume dans le corps de chaussée) ذلك لتوفر الإسمنت محليا وللتباين الشاسع في السعر، كذلك لماذا يعمم استعمال البيتومين (BB) فقط على طبقة السير؟ ويشد استعمال الحصى المزفت ذي الطبقة الواحدة والطبقتين؟ خاصة في الطرق البلدية والولائية بالنظر لتكلفتها المنخفضة وسهولة إنجازها.

2 – متى ستتم عملية مراقبة الوزن لمركبات الشحن المستعملة للطريق السيار؟ كون هذه الأخيرة تعرف اهتراء متزايد على عدة مقاطع منه بين سطيف والجزائر العاصمة بفعل الحمولة الزائدة لشاحنات الحصى على وجه الخصوص.

3 – لماذا تتأخر عملية إنهاء إنجاز نقاط ومراكز الدفع؟ ومنه تأخر الدفع وتحميل جزء من أعباء الصيانة لمستعملي الطريق؟

وفي الأخير تقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 13 أكتوبر 2020

فاتح قيرواني
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد العضو المحترم، تحية طيبة وبعد؛

تفضلتم – مشكورين – بطرح سؤال كتابي يتعلق باستعمال الإسمنت بدل الإسفلت ومراقبة شاحنات الوزن الثقيل ومحطات الدفع.

في هذا الإطار، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات والتوضيحات الآتية:

1 – استعمال الإسمنت عوض البيتومين في طبقات الرصف في الطرق:

إن استخدام تقنيات البناء الجديدة يشغل الباحثين حاليا، إذ يحاولون إيجاد تقنيات جديدة ذات فوائد وأبعاد اقتصادية وبيئية.

والبيتومين أو ما يعرف بالإسفلت أو الزفت يستخدم لمنع تسرب الماء على سطوح المنازل ولتعبيد الشوارع والطرقات، وما إلى ذلك من استخدامات عديدة، وهي مادة صلبة، تصبح سائلة ذات سمك عند تعرضها للحرارة.

أما الإسمنت فيعتبر عنصرا أساسيا في تركيبة الخرسانة، يستخدم في وضع الأسس والأرصفة، بناء الهياكل المعمارية والمنشآت القاعدية ولعدد لا يحصى من أغراض البناء الحديثة، تختلف تكريبة الخرسانة اعتمادا على نسب المكونات الرئيسية المضافة إلى الخليط، فخليط الخرسانة يتكون من الرمل والإسمنت مع إضافة نوع من الحصى.

وقد اقترح عدد من خبراء رصف الطرق بالاعتماد على الخرسانة بديلا للطرف التقليدية (الإسفلتية)، موضحين فوائدها مقارنة مع الإسفلتية على غرار عمرها الافتراضي الأطول، بالإضافة إلى أنها تمكن من استخدام فائض الإسمنت المتوفر حاليا، كما يمكن استخدام الإسمنت أيضا في تحسين جودة التربة الموجودة في محيط المشروع لإعادة استخدامها في طبقات الطرق وذلك لتقليل تكلفة الطريق مع مراعاة الآثار البيئية الجانبية.

إلا أن تقنية استعمال الإسمنت في الطرقات لديها عدة سلبيات مقارنة بالإسفلت، نذكر على سبيل المثال:

– الطرق الإسمنتية معدل تأثرها بالحمولة الزائدة لشاحنات أكبر من معدل تأثير الطرق الإسفلتية مما يسرع تشققات هذه الطرق.

– مقارنة بالإسفلت الطرق الإسمنتية تتأثر بسرعة بالعوامل الخارجية كالرياح، الحرارة والتدرج الحراري الذي تتميز به الجزائر خاصة مناطق الجنوب.

– أعمال صيانة الطرق الإسمنتية تحتاج إلى وقت ومعدات كبيرة مقارنة مع تلك التي تستعمل في الطرق الإسفلتية، وبالتالي تكاليف مالية أكبر، ليست متوفرة حاليا.

– ينتج عن الطرق الإسمنتية ضوضاء أكثر من الطرق الإسفلتية، بسبب اصطدام الإطارات بالشقوق وفواصل التمدد.

– يتم إنجاز الطرق الإسفلتية في وقت سريع كما يمكن استغلاله في نفس يوم إنجازه عكس الطرق الإسمنتية الذي يستلزم زمن استغلاله وقتا أطول.

– قلة الخبرة في إنجاز الطرق الإسمنتية في الجزائر وكذلك قلة التأطير من حيث الأدلة والمعايير.

2 – فيما يخص مراقبة الوزن لمركبات الشحن في الطريق السيار:

في هذا الصدد، جدير بالتذكير صدور المرسوم التنفيذي رقم 21–51 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1442 الموافق 28 جانفي 2021 المحدد لكيفيات مراقبة حجم مركبات نقل البضائع ووزنها وحمولتها المحورية.

ويهدف هذا المرسوم إلى تنظيم وتقنين عملية مراقبة حجم مركبات نقل البضائع ووزنها وحمولتها المحورية على مستوى محطات الوزن الثابتة والمتنقلة بواسطة أدوات قياس مصادق عليها من قبل الهيئة المكلفة بالقياسة القانونية، إذ تتم مراقبة الأحجام بواسطة وحدة قياس الأبعاد التي تسمح من التأكد من احترام حدود الحجم المرخص بها لمركبات نقل البضائع، كما لن يسمح أن يتحمل محور مركبة نقل البضائع حمولة تفوق 13 طنا.

أما بخصوص تجهيزات المراقبة لوزن الحمولات في الطريق السيار شرق – غرب فقد بُرمج وضعها على مستوى مداخل ومخارج محطات الدفع وبالقرب من المراكز الحدودية.

3– فيما يخص تأخر عملية إنهاء نقاط ومراكز الدفع في الطريق السيار:

بهذا الخصوص تعرف أشغال محطات الدفع وإنجاز مراكز الصيانة والاستغلال وباقي تجهيزات الطريق السيار شرق – غرب تقدما، فقد تم الانتهاء من إنجاز كل الهياكل القاعدية واقتناء التجهيزات الخاصة بمحطات الدفع، بما فيها تلك الحساسة التي استلزمت التراخيص.

وسيتم كذلك وضع عدة تجهيزات على مستوى الطريق السيار، لمرافقة مستعمليه من بينها تلك المتعلقة بالتنبؤ بحالة الطقس، أين تم اقتناء 63 محطة خاصة بذلك مجهزة بمجسات استشعار (Capteur)، تقدم معلومات حول درجة حرارة الجو والأرضية وأيضا سرعة الرياح واتجاهها وقياس الضغط الجوي، وسيتم وضعها بالتعاون مع الديوان الوطني للأرصاد الجوية (ONM).

جدير بالذكر، أن السبب الرئيسي لتأخر إنهاء إنجاز محطات الدفع على مستوى الطريق السيار شرق–غرب، يعود إلى وجود بعض العراقيل التقنية، كصعوبة الأشغال ببعض المناطق والتعديلات التي أضيفت إلى بعض المحطات، وكذلك العراقيل الإدارية المتعلقة بمنح رخص استعمال واستيراد بعض الأجهزة الحساسة مثل كاميرات المراقبة وأجهزة الاتصال (TETRAFM).

تفضلوا، السيد العضو، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 09 أوت 2021

كمال ناصري
وزير الأشغال العمومية

3 – السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الأشغال العمومية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار فك العزلة وقصد فتح آفاق مستقبلية وتشجيع المبادلات التجارية لاسيما بين الولايات، قامت مصالحكم في السنوات الفارطة بإنجاز طريق يربط بين بلدية عمورة ولاية الجلفة – وبين بلدية رأس الميعاد ولاية بسكرة، واستبشر مواطني البلديتين خيرا بهذا الإنجاز، لكن لم يتحقق الحلم بسبب عدم إنجاز الجسر الكبير (وادي جدي) الرابط بينهما وأصبحت غير مستغلة، وأثر انعدام السير على جسم وحالة الطريق، الذي صرفت عنه أموال طائلة، ورغم محاولة مديرية الأشغال العمومية آنذاك بإنجاز

جسر أرضي بالخرسانة المسلحة إلا أنها لم تعمر طويلا وجرفتها مياه الوادي وانقطع السير بها، رغم أهميتها في فك العزلة وأهميتها الاقتصادية والأمنية كذلك، مما يستلزم إنجاز السير بها، رغم أهميتها في فك العزلة بوادي جدي، الذي يتطلب كلفة قصد إنجازه وفقا للمقاييس المعمول بها للإشارة أن مصالح الولاية تقوم كل سنة باقتراح تسجيله وفي هذه السنة اقترح كأولوية نظرا لأهميته.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات سكان البلديتين ومستعملي الطريق نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– ماهي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات سكان البلديتين؟ وهل هناك إمكانية تسجيل إنجاز الجسر بالطريق الرابط بين بلدية عمورة (ولاية الجلفة) وبلدية رأس الميعاد (ولاية بسكرة) لفك العزلة عنهما وللحد من معاناة مستعملي الطريق؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 مارس 2021

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد العضو المحترم، تحية طيبة وبعد؛

تفضلتم –مشكورين – بطرح سؤال كتابي يتعلق «بالطريق والجسر بين بلديتي عمورة بولاية الجلفة ورأس الميعاد بولاية أولاد جلال» في هذا الإطار، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات والتوضيحات الآتية:

في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، استفادت ولاية الجلفة سنة 2008، من تسجيل عملية إنجاز طريق جديد يربط بين بلديتي عمورة بولاية الجلفة ورأس الميعاد بولاية أولاد جلال، على مسافة 30كلم، وبرخصة برنامج تقدر بـ 350 مليون دينار، وبعد إتمام الإجراءات الإدارية، انطلقت الأشغال، وتم إنجاز طريق جديد معبد من ثلاث طبقات، إضافة إلى كل منشآت تصريف المياه سواء كانت بالخرسانة أو الأنابيب.

أما بخصوص تقاطع الطريق الجديد مع مجرى واد الجدي بالحدود مع ولاية أولاد جلال، فقد تم اقتراح تسجيل عملية أخرى لإنجاز الجسر، نظرا لعدم كفاية الغلاف المالي للعملية الأولى سالفة الذكر، حيث قدرت تكاليفه بـ 290 مليون دينار في السابق، وقد تم اقتراح تسجيله عدة مرات، آخرها كان في إطار برنامج 2021، وسيتم إعادة اقتراحه في البرامج المستقبلية للقطاع.

تفضلوا، السيد العضو، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 09 أوت 2021

كمال ناصري
وزير الأشغال العمومية

4 – محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الشباب والرياضة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام،

في إطار مساعيكم الرامية لتحقيق التوازن في مجال التنمية عبر جميع بلديات الوطن، تعرف بلدية عمورة بولاية الجلفة نقصا في المرافق الشبانية، إذ يتطلع شبابها إلى إنجاز بيت للشباب ويعتبرونها ضرورة ملحة لخلق نشاطات رياضية وشبانية بالمنطقة ولاستقبال وإيواء الزوار والسياح الذين يقصدون بلدية عمورة الساحرة بجمالها ومناظرها الخلابة، للعلم أن مصالحكم تعهدت بدراسة تسجيل مشروع إنجاز بيت شباب لبلدية عمورة كان ذلك بموجب إرسالكم رقم 576 بتاريخ 2019/07/15 في رد عن سؤالنا، وفي إطار استمرارية الإدارة يطمح شباب المنطقة إلى تحقيق ذلك، إضافة إلى ذلك أبلغنا سابقا ببرمجة إنجاز مركب رياضي، لكن لم يتم تسجيله بعد.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات الشباب ببلدية عمورة ولاية الجلفة نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– هل هناك إمكانية لتسجيل وإنجاز هذا المشروع الهام لتحقيق الأهداف المرجوة من ذلك، والمساهمة في القضاء على التفاوت الجهوي والمساواة في هذا المجال وفي مجال التنمية بصفة عامة والحال نفسه لتسجيل إنجاز مركب جواري ببلدية عمورة؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 8 جوان 2021

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

يشرفني أن أتوجه إليكم بالشكر على الاهتمام الذي تولونه لقطاع الشباب والرياضة، كما يسعدني أن أرد على سؤالكم الكتابي الذي تفضلتم بطرحه والمتعلق بنقص المرافق الشبانية والرياضية ببلدية عمورة، ولاية الجلفة، والنظر في اقتراحكم حول إمكانية تسجيل عمليتين استثماريتين متمثلتين في بيت للشباب ومركب رياضي جواري على مستوى هذه البلدية.

أود في البداية أن أشير إلى ما يوجد من منشآت شبانية ورياضية في بلدية عمورة وعلى ضرورة سهر الجميع على استغلالها بشكل كامل في ممارسة الأنشطة الشبانية والرياضية ولخدمة شباب البلدية، وتتمثل في المنشآت الآتية:

– قاعة متعددة النشاطات، تابع لأملاك البلدية، (غير مستغلة)،

– مسبح تابع لأملاك البلدية،

– ملعب استلم حديثا معشوشب اصطناعيا وتابع لأملاك البلدية.

– ملعب جواري معشوشب اصطناعيا تابع لأملاك البلدية،

– ملعب لكرة القدم ذي أرضية ترابية تابع لأملاك قطاع الشباب والرياضة،

– ملعب رياضي جواري، مشروع مجمد تابع لقطاع الشباب والرياضة.

إن هذا العدد من المنشآت على مستوى بلدية عمورة قد لا يكفي لتلبية كل احتياجات شباب المنطقة واقتراحكم لدعمها بمشروعين لإنجاز منشأتين، بيت للشباب ومركب رياضي جواري من شأنه أن يعزز من إمكانيات هذه البلدية في ترقية الحركية السياحية الشبانية والممارسة الرياضية، ونحن ندعم هذا المسعى من خلال السعي لتسجيل مثل هذه العمليات الاستثمارية في إطار ميزانية التجهيز الخاصة بمخططات التنمية القطاعية، والذي تتولاه المصالح الولائية المعنية أثناء إعداد مشروع قانون المالية لكل سنة، ثم تخضع لجلسات التحكيم المنظمة لدى مصالح المديرية العامة للميزانية بوزارة المالية بحضور ومشاركة ممثلين عن وزارة الشباب والرياضة والولاية المعنية.

وعليه، فإن الاقتراحات لتسجيل المشاريع الاستثمارية المحلية من اختصاص المصالح اللامركزية للقطاع بالتنسيق مع الولاية باعتبارها المؤهلة لمعرفة الاحتياجات الحقيقية والأولويات في عملية برمجة وطلب تسجيل مثل هذه المشاريع عبر بلديات الولاية، كما نؤكد لكم بهذه المناسبة سعينا الهادف دوما لتحقيق التوازن في مجال التنمية عبر جميع بلديات الوطن ولن ندخر أي جهد في هذا المجال مع مصالحنا اللامركزية بولاية الجلفة لحثها على أخذ اقتراحكم بعين الاعتبار.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 18 أوت 2021

عبد الرزاق سبقاق
وزير الشباب والرياضة

5 – السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات
المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،
بعد التحية والاحترام؛
في إطار تكفل مصالحكم ضمن صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية بالتهيئة وإعادة التهيئة الحضرية لعديد الأحياء بمدينة الجلفة، لكن حي بلغزال العريق والذي به كثافة سكانية معتبرة، لم تمسه إعادة التهيئة أو التأهيل لطرقاته المتدهورة، مما أدى إلى تذمر الساكنة به، وفي هذا الصدد يتطلع سكان الحي لبرمجته ضمن البرامج الممولة من الصندوق المذكور أعلاه لرفع الغبن عنهم وتحسين ظروفهم المعيشية في إطار التحسين الحضري.
وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات السكان بهذا الحي، نتوجه لكم بالسؤال التالي:
– ماهي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات المواطنين المسجلة أعلاه وهل هناك برمجة أو تسجيل عملية لإعادة الاعتبار لهذا الحي في إطار التحسين الحضري؟
تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 8 جوان 2021

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

6 – السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:
معالي الوزير،
بعد التحية والاحترام؛
في إطار مساعي مصالحكم لتحسين الخدمة العمومية وتطويرها وعصرنتها لتقديم خدمات أفضل للمواطن لاسيما ما تعلق بتسهيل عملية استخراج وثائق الحالة المدنية للمواطنين والوثائق البيومترية، ورغم كل المجهودات والبرامج المسطرة لتحسينها، والأموال المرصودة لها، تظل مصالح بلدية الجلفة على حالها إذ يعاني العديد من سكان الأحياء وكذا مواطنون من داخل وخارج الولاية من الصعوبة في استخراج وثائقهم ونذكر بعض العينات بالملحقات الإدارية ومصالح الوثائق البيو مترية كما يلي:

الملحقة الإدارية – أو المصلحة البيومترية	النقائص المسجلة
الملحقة الإدارية بحي 100 دار	– انعدام الشبكة المعلوماتية – نقص التهيئة الداخلية والخارجية – تسرب مياه الأمطار لداخل المقر مما يحتاج إلى الكتامة لصيانته
الملحقة الإدارية بحي بالأبيض	– انعدام الشبكة المعلوماتية
الملحقة الإدارية بحي الزريعة	– انعدام الشبكة المعلوماتية
الملحقة الإدارية بحي بلغزال	– انعدام الشبكة المعلوماتية – نقص التجهيزات مثل المكاتب والكراسي للموظفين وكذا كراسي الانتظار للمواطنين
المصالح البيومترية بالدائرة القديمة حي بن جرمة	– تسجيل يومي للطوابير بسبب تعطل في استخراج الوثائق البيومترية المتعلقة بالبطاقات الرمادية وغيرها – مقر ضيق وغير لائق لاستقبال المواطنين في ظروف حسنة

هذه كعينات أخذناها على لسان المواطنين، هذا بعاصمة الولاية وبغض النظر عن البلديات الأخرى.
وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات المواطنين المبين أعلاه نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ماهي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات المواطنين المسجلة أعلاه وتحسين الخدمة العمومية وتحسين ظروف استقبال المواطنين وتسهيل استخراج وثائقهم؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 8 جوان 2021

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة، بتقديم سؤالين كتابيين بخصوص الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات المواطنين المتعلقة بخدمة الحالة المدنية على مستوى الملحقات الإدارية لبلدية الجلفة وإعادة التهيئة الحضرية لحي بلغزال في ذات البلدية، وردا على ذلك يشرفني إفادتكم بالتوضيحات التالية:

أولا: بخصوص خدمة الحالة المدنية على مستوى الملحقات الإدارية لبلدية الجلفة:

– ملحقتي 100 دار وحي الزريعة: الملحقتين مزودتين بشبكة الألياف البصرية، حيث تعرضت في المدة الأخيرة شبكة ملحقة 110 دار إلى أعطاب على طول 1200 متر، في هذا الصدد تم تكليف مصالح اتصالات الجزائر بالتدخل السريع ابتداء من تاريخ 25 أوت 2021 والأشغال جارية.

أما بخصوص تهيئة ملحقة 100 دار، فتجدر الإشارة إلى أنه من حيث التهيئة الداخلية فالمقر في وضعية لائقة، يبقى جزء من الكتامة والجدار الخارجي بحاجة للتهيئة حيث سيتم التكفل بهما على عاتق ميزانية البلدية.

ملحقة حي محمد بلبيض: الشبكة المعلوماتية موجودة ووظيفية.

– ملحقة بلغزال: الشبكة موجودة ووظيفية حيث تعطلت لمدة قصيرة وتم إصلاحها، كما تم تدعيم هذه المصلحة بالتجهيزات الضرورية.

– ملحقة ترقيم المركبات بمقر الدائرة السابق: مقر مصلحة ترقيم السيارات لبلدية الجلفة يتوفر على ثلاثة (03) مكاتب وشباك واسع لاستقبال المعنيين باستخراج البطاقات الرمادية، حيث لايعرف حاليا أي اكتظاظ كما كان في السابق حيث تم تدارك ذلك بتفويض الإمضاء لكل من رئيس رقيم المركبات والأمين العام للبلدية من أجل تسريع عملية الإمضاء وتجنب أي اكتظاظ بالمصلحة.

ثانيا: بخصوص إعادة التهيئة الحضرية لحي بلغزال:

فيما يتعلق بانشغالكم الخاص بإعادة تهيئة أحياء وشوارع حي بلغزال والإجراءات المتخذة للتكفل به في إطار التحسين الحضري، تجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل عملية تخص أشغال تعبيد طرقات الحي في إطار عمليات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية التي مست11 قطاع بإقليم البلدية وهي قيد الانطلاق كما استفاد أيضا هذا الحي من عملية تجديد شبكة صرف المياه المستعملة في إطار نفس الصندوق بمبلغ يقدر بـ 11.930.000.00دج.

والعملية قيد الإنجاز.

تفضلوا – السيد عضو مجلس الأمة – بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 26 أوت 2021

كمال بلجود
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

7 – السيد عبد الوهاب بن زعيم
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التربية الوطنية

الموضوع: سؤال كتابي

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق لـ 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

– بناء على الأمر 03/06 ولاسيما المادة 74 منه المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية التي تنص بصراحة على وجوب التساوي في التوظيف، والمرسوم التنفيذي رقم 12–194 المحدد لكيفية تنظيم المسابقات والامتحانات في المؤسسات العمومية وإجرائها لاسيما المادة 28 منه التي

تنص على انتهاء صلاحية القوائم الاحتياطية تلقائيا عند تاريخ فتح المسابقة للسنة الموالية وعلى أقصى تقدير قبل تاريخ اختتام السنة المالية، فإن مطلب فتح المسابقة أصبح أكثر من ضروري لأنه من غير المنطقي استمرار التوظيف من مسابقة مر على تاريخ إجرائها ما يقارب 4 سنوات، فأين الإنصاف والعدل في التوظيف؟

وبما أن البلاد تعيش حالة غير مستقرة جراء انتشار وباء كورونا نضع بين أيديكم اقتراحاتنا التي نراها تساير الوضعية إن استمرت الحالة على ماهي عليه أو لا قدر الله تفاقمت:

أولا – ضرورة فتح فضاء للتسجيلات على الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية وإرسال الملف من خلاله، مثل ما قامت به وزارة التعليم والبحث العلمي، بالنسبة لتسجيلات الماستر والدكتوراه من خلال موقع لها على الأنترنت خصصته لغرض التسجيلات وبهذا الشكل يتم الاقتصاد في الجهد والوقت وتجنب أهم شيء وهو تفادي العدوى الوبائية لكوفيد 19.

ثانيا – فتح مسابقة جديدة هو دليل قاطع على التوجه الحقيقي للجزائر الجديدة التي أقرها الدستور الأخير باعتبار أن المسابقات تضمن حق تكافؤ الفرص والمساواة بين أبناء الجزائر في التوظيف.

ثالثا – الاستمرار في العمل بالتمديد للقوائم الاحتياطية هو إجحاف في حق الآلاف من الخريجين الذين ينتظرون فرصتهم في التوظيف التي هي باب أمل يتطلعون من خلاله لمستقبلهم الزاهر والذي يترجم سنوات جهدهم في الدراسة، فكيف يحرمون من هذا الحق لسنوات طويلة والسبب معلوم وهو تمديد العمل بالقوائم الاحتياطية؟

تقبلوا – السيد الوزير – فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 4 أفريل 2021

عبد الوهاب بن زعيم
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم بموجب سؤالكم الكتابي بطرح انشغال تستفسرون من خلاله عن فتح مسابقات التوظيف للالتحاق برتب التعليم في جميع مراحله، ونحن إذ نشكركم على اهتمامكم الدائم بقضايا قطاع التربية الوطنية، يشرفني أن أوافيكم بتوضيحات ذات الصلة على النحو التالي:

إن التوظيف بصفة عامة له شروط ومقاييس معينة لاسيما في أسلاك التعليم فهي تخضع للمواد 42، 45، 56، 71 من المرسوم التنفيذي رقم 08–315 المؤرخ في 10 أكتوبر 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية المعدل والمتمم.

وليكن في علمكم أن سد الاحتياج وشغل المناصب المالية الخاصة برتب التدريس في قطاعنا، يتم بصفة هامة وفقا لضوابط، وآليات تتمثل أساسا في التوظيف حسب الاحتياج البيداغوجي المتشخص بالمادة والمرحلة التعليمية وموقع الاحتياج، أي أن التوظيف في رتبة من رتب التعليم القاعدية يكون بعد تسجيل شغور في مادة من المواد المدرسة وفي موقع محدد، والأولوية تعطى لخريجي المدارس العليا للأساتذة طبقا للمرسوم سالف الذكر، وكذا بنود عقد الالتزام المبرم مسبقا قبل تخرجهم بين وزارة التربية والمعنيين والذين يتم تخصيص مناصب مالية لهم مسبقا قبل تخرجهم وإدراجها في مخطط تسيير الموارد البشرية بعنوان السنة المالية المعتبرة.

إن وزارة التربية الوطنية تقوم بمساعي عديدة، الهدف منها ضمان حق التعليم المكفول دستوريا، وتؤدي وظيفتها البيداغوجية المنوطة بها، وعند قيامها بتنظيم مسابقات التوظيف فإن هذا إنما يتم كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف وليست هدفا في حد ذاته.

تفضلوا – السيد العضو – بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 سبتمبر 2021

عبد الحكيم بلعابد
وزير التربية الوطنية

8 – السيد عبد الوهاب بن زعيم
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التربية الوطنية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد من

69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني، السيد الوزير المحترم، أن أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

إن فئة زوجات أسلاك الأمن سواء من (جيش، درك، أو شرطة)، والعاملات في القطاع العمومي وبالتحديد قطاع التربية، وأثناء فترة التحويلات السنوية لأزواجهن عبر الوطن أو حتى في التحويلات الداخلية، يجدن صعوبات وعراقيل كبيرة على مستوى مديريات التربية في منحهن رخص الدخول، وللأسف لا يملكن أولوية للتحويل رغم خصوصية وظائف أزواجهن التي تستدعي التحويل في كل مرة كما سبق أن ذكرنا، بسبب تجميد قانون الانتداب، عكس القطاعات الأخرى وعلى سبيل المثال قطاع الصحة، فعاملات هذا القطاع لا تجدن أي صعوبة في التحويل لأن القطاع يسير بنظام الانتداب لزوجات أسلاك الأمن.

السيد الوزير المحترم، إن هذه المشكلة تتسبب في تفكك الأسر إما بعد المسافة أو الطلاق ومن بينهن من تلجأن للاستيداع أو العطل المرضية مما يؤثر على مردود أبنائهن.

سؤالي هو: ماهي التدابير التي ستتخذونها من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة والحد من معاناتهم؟

الجزائر، في 19 أفريل 2021

عبد الوهاب بن زعيم
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم من خلال سؤالكم الكتابي بطرح انشغال يتعلق بتفعيل رخص الدخول للولايات لزوجات منتسبي الأسلاك الأمنية المختلفة العاملات في قطاع التربية، ونحن إذ نشكركم على اهتمامكم الدائم بقضايا التربية، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الرد الآتية:

تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 90/99 المؤرخ في 27 مارس سنة 1990 المتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري بالنسبة للموظفين وأعوان الإدارة المركزية والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وفي إطار تكريس مبادئ اللامركزية في التسيير، تم تفويض سلطة التسيير والتعيين الإداري بخصوص كل الموظفين العاملين في المؤسسات التابعة لقطاع التربية الوطنية على المستوى المحلي إلى السيدات والسادة مديري التربية في الولايات بمقتضى القرار المؤرخ في 17 يناير سنة 1995 المتضمن تفويض سلطة التعيين والتسيير الإداري إلى مفتش أكاديمية الجزائر ومديري التربية بالولايات ثم القرار الوزاري المؤرخ في 04 أكتوبر 2011 المتضمن تفويض سلطة التعيين والتسيير الإداري.

وهو ما يعني أن عملية تسيير المسارات المهنية للموظفين على المستوى اللامركزي مخولة إلى مديري التربية في الولايات بمقتضى هذا التفويض، سواء تعلق الأمر بالتوظيف أو الترسيم أو الترقية أو غيرها من الحالات التي يكون عليها الموظف طيلة مساره المهني، إلى غاية خروجه من الخدمة لأحد الأسباب القانونية المعروفة، وخلال كل هذه المراحل للموظف الحق في الحركة داخل الولاية أي النقل من مؤسسة إلى مؤسسة أخرى بعد التسجيل في الجداول السنوية للحركة التنقلية وذلك في حدود المناصب المالية الشاغرة والمتوقع شغورها المعلنة، وفق ما هو منصوص عليه في المواد من 22 إلى 25 من المرسوم التنفيذي رقم 315/08 المؤرخ في 11 أكتوبر سنة 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، المعدل والمتمم وكذا أحكام المنشور الإطار رقم 09/05 المؤرخ في 29 ديسمبر 1996 المكمل بالمنشور رقم 280 المؤرخ في 23 أفريل سنة 2006 المتعلق بحركة التنقل للموظفين.

حيث إن هذه النصوص الأساسية والتنظيمية التي تحدد الإطار العام للحركة التنقلية، تشير إلى أنها تتم على مستوى الولاية، كما أن النصوص القانونية الأساسية الخاصة بكل الأسلاك لاسيما بالنسبة لأسلاك التعليم (الأساتذة)، تنص على توزيع المناصب المالية الشاغرة على أنماط التوظيف وفقا للنسب المبينة كما يلي:

بالنسبة للرتب الخاضعة للتوظيف الخارجي والداخلي:

– التوظيف الخارجي: 60 بالمائة.

– الترقية عن طريق الامتحان المهني والتسجيل على قوائم التأهيل: 40 بالمائة.

بالنسبة للرتب الخاضعة للتوظيف الداخلي فقط:

– الامتحان المهني: 80 بالمائة.

– التسجيل على قوائم التأهيل: 20 بالمائة.

وفي كل الأحوال، فإن عملية تخصيص مناصب مالية لعمليةالتكفل بعد النقل، غير منصوص عليها في القوانين الأساسية الخاصة بالرتب سالفة الذكر.

وعليه، فإن عمليات النقل إن تمت تكون بصفة استثنائية جدا عن طريق تخصيص، حسب الاحتياج والطلبات المقدمة، بعض المناصب المالية الشاغرة التي تخصص عادة للتوظيف الخارجي بالنسبة لرتب التوظيف الخارجي سالفة الذكر، أو المناصب المتبقية شاغرة بعد تجسيد عمليات الترقية بعنوان السنة المالية المعتبرة.

ذلك أن شغل المناصب المالية الشاغرة للسنة الدراسية بالنسبة لرتب التعليم تتم بالأولوية على النحو التالي:

- منتوج التكوين التكميلي المتخصص قبل التعيين.
- منتوج المدارس العليا للأساتذة.
- منتوج المسابقات الخارجية والامتحانات المهنية بالنسبة لرتب الترقية.

- ثم يأتي التكفل بعمليات النقل (الدخول إلى الولاية) حيث يتم تخصيص المناصب المالية المتبقية شاغرة لعملية النقل وتدرج في الجدول رقم 4 من مخطط تسيير الموارد البشرية بعنوان السنة المالية المعنية وذلك على سبيل الملاحظة، لعدم وجود هذا النمط في التوظيف في نموذج الجدول رقم 4 سالف الذكر المعتمد من طرف المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

وفي هذا السياق، فإن تخصيص هذه المناصب يكون بعدد الطلبات الموجودة في حدود المناصب المالية والبيداغوجية المتوفرة (شاغرة) وعند وجود أكثر من طلب على المنصب الواحد، فإن المعيار الذي يعتمد للفصل هو مقياس الحركة التنقلية، المعتمد في المنشور الإطار المشار إليه سابقا، الذي يجمع بين المؤهلات والشهادات العلمية والكفاءة المهنية (الأقدمية العامة والأقدمية في الرتبة وفي المؤسسة والاستحقاق) والوضعية العائلية والعلاوات والإجازات وكذا العقوبات التأديبية.

تفضلوا - السيد العضو - بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 سبتمبر 2021

عبد الحكيم بلعابد
وزير التربية الوطنية

9 - السيد عمر بورزق
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التربية الوطنية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق لـ 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني، أن طرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

السيد وزير التربية الوطنية،

تحية طيبة وبعد؛

نقدر لكم كل الجهود التي تقومون بها من أجل النهوض بقطاع التربية والذي أولاه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون أهمية بالغة لما له من دور هام في صناعة مستقبل واعد ومشرف للدولة الجزائرية.

لكن السيد الوزير، لو نريد أن تكون الجزائر الجديدة كما نطمح لها وأكثر يجب تكثيف العمل لنتحصل على نتائج باهرة للتلاميذ في مختلف المستويات ونربي جيلا لا يزول ولا يندثر محبا لوطنه ومحافظا على ثوابت أمته، وهذا لا يكون إلا بدعم الأستاذ وإعطائه مكانة وظروفا ملائمة لعمله والذي بدوره سيقدم كل طاقاته ومعرفته العلمية والتربوية، ومن ثم نراقب النتائج الباهرة التي ستتحصل عليها المؤسسات التربوية بمختلف مستوياتها.

وبالتالي - السيد الوزير - ننوه إلى سيادتكم بعض الأمور التي لاتخفى عليكم وهي ما نجم عن نظام قديم يثبط من معنويات من يدرسون أبنائنا ألا وهو مشكل الأساتذة العاملين خارج ولاياتهم والذين يعملون في ظروف قاسية مما سينعكس حتما بالسلب على أداء مهامهم البيداغوجية نظرا لبعدهم عن مقرات سكناتهم وللظروف الكارثية التي يعيشونها في ولايات عملهم لسنوات عديدة (النقل، السكن، الأجر) خاصة ولو علمنا أنهم متزوجون ولديهم أبناء.

السيد وزير التربية، نلخص لكم مطالب هذه الفئة:

1 - إنشاء أرضية رقمية خاصة بالأساتذة العاملين خارج ولاياتهم من أجل إنجاز عمليات التحويل على المستوى الوطني.

2 - وضع معايير واضحة ومناسبة للحركة الخارجية كما

هو الحال في الحركة الداخلية تضمن العدالة والأولوية في منح الدخول.

3 – قبول التبادل فيما بين الأساتذة لتسهيل الحركة ولكثرة طلبات التبادل.

4 – الأخذ بعين الاعتبار طلبات الحركة ما بين الولايات عند إجراء المسابقات أو خلال فتح الأرضية الرقمية الخاصة بتوظيف الناجحين أو منتوج المدارس العليا.

إهتمامكم بالأستاذ هو اهتمامكم بالتلاميذ لما لهما من ترابط وعلاقة طردية تؤثر بالإيجاب على مستوى المؤسسات التربوية وبالتالي سؤالنا هو كما يلي:

متى ستحققون مطالب هذه الفئة الهامة من الأساتذة؟

تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 18 ماي 2020

عمر بورزق
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم من خلال سؤالكم الكتابي بطرح انشغال يتعلق بتفعيل الرخص الخاصة بدخول الأساتذة للولايات ونحن إذ نشكركم على اهتمامكم الدائم بقضايا التربية، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الرد الآتية:

تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 99/90 المؤرخ في 27 مارس سنة 1990 المتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري بالنسبة للموظفين وأعوان الإدارة المركزية والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وفي إطار تكريس مبادئ اللامركزية في التسيير، تم تفويض سلطة التسيير والتعيين الإداري بخصوص كل الموظفين العاملين في المؤسسات التابعة لقطاع التربية الوطنية على المستوى المحلي إلى السيدات والسادة مديري التربية في الولايات، بمقتضى القرار المؤرخ في 17 يناير سنة 1995 والمتضمن تفويض سلطة التعيين والتسيير الإداري إلى مفتش أكاديمية الجزائر ومديري التربية بالولايات، تم القرار الوزاري المؤرخ في 04 أكتوبر سنة 2011 المتضمن تفويض سلطة التعيين والتسيير الإداري وهو ما يعني أن عملية تسيير المسارات المهنية للموظفين على المستوى اللامركزي مخولة إلى السادة مديري التربية في الولايات، بمقتضى هذا التفويض، سواء تعلق الأمر بالتوظيف أو الترسيم أو الترقية أو غيرها من الحالات التي يكون عليها الموظف طيلة مساره المهني إلى غاية خروجه من الخدمة لأحد الأسباب القانونية المعروفة، وخلال كل هذه المراحل للموظف الحق في الحركة داخل الولاية، أي النقل من مؤسسة إلى مؤسسة أخرى بعد التسجيل في الجداول السنوية للحركة التنقلية في حدود المناصب المالية الشاغرة والمتوقع شغورها المعلنة، وفق ما هو منصوص عليه في المواد من 22 إلى 25 من المرسوم التنفيذي رقم 315/08 المؤرخ في 11 أكتوبر سنة 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية المعدل والمتمم وكذا أحكام المنشور الإطار رقم 09/05 المؤرخ في 29 ديسمبر 1996، المكمل بالمنشور رقم 280 المؤرخ في 23 أفريل سنة 2006 المتعلقة بحركة التنقل للموظفين.

حيث إن هذه النصوص الأساسية والتنظيمية التي تحدد الإطار العامة للحركة التنقلية، تشير إلى أنها تتم على مستوى الولاية، كما أن النصوص القانونية الأساسية الخاصة بكل الأسلاك لاسيما بالنسبة لأسلاك التعليم (الأساتذة)، تنص على توزيع المناصب المالية الشاغرة على أنماط التوظيف وفقا للنسب المبينة كما يلي:

بالنسبة للرتب الخاضعة للتوظيف الخارجي والداخلي:

– التوظيف الخارجي: 60 بالمائة.

– الترقية عن طريق الامتحان المهني والتسجيل على قوائم التأهيل: 40 بالمائة.

بالنسبة للرتب الخاضعة للتوظيف الداخلي فقط:

– الامتحان المهني: 80 بالمائة.

– التسجيل على قوائم التأهيل: 20 بالمائة.

وفي كل الأحوال، فإن عملية تخصيص مناصب مالية لعملية التكفل بعد النقل، غير منصوص عليها في القوانين الأساسية الخاصة بالرتب سالفة الذكر.

وعليه، فإن عمليات النقل إن تمت تكون بصفة استثنائية جدا عن طريق تخصيص، حسب الاحتياج والطلبات المقدمة، بعض المناصب المالية الشاغرة التي تخصص عادة للتوظيف الخارجي بالنسبة لرتب التوظيف الخارجي سالفة الذكر، أو المناصب المتبقية شاغرة بعد تجسيد عمليات الترقية بعنوان السنة المالية المعتبرة، ذلك أن شغل المناصب المالية الشاغرة للسنة الدراسية

بالنسبة لرتب التعليم تتم بالأولوية على النحو التالي:
1) منتوج التكوين التكميلي المتخصص قبل التعيين،
2) منتوج المدارس العليا للأساتذة،
3) منتوج المسابقات الخارجية والامتحانات المهنية بالنسبة لرتب الترقية.

ثم يأتي التكفل بعمليات النقل (الدخول إلى الولاية) حيث يتم تخصيص المناصب المالية المتبقية شاغرة لعملية النقل وتدرج في الجدول رقم 4 من مخطط، تسيير الموارد البشرية بعنوان السنة المالية المعنية وذلك على سبيل الملاحظة، لعدم وجود هذا النمط، في التوظيف في نموذج الجدول رقم 4 سالف الذكر المعتمد من طرف المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

وفي هذا السياق، فإن تخصيص هذه المناصب يكون بعدد الطلبات الموجودة في حدود المناصب المالية والبيداغوجية المتوفرة (الشاغرة)، وعند وجود أكثر من طلب على المنصب الواحد، فإن المعيار الذي يعتمد للفصل هو مقياس الحركة التنقلية المعتمد في المنشور الإطار المشار إليه سابقا، الذي يجمع بين المؤهلات والشهادات العلمية والكفاءات المهنية (الأقدمية العامة والأقدمية في الرتبة وفي المؤسسة والاستحقاق) والوضعية العائلية والعلاوات والإجازات وكذا العقوبات التأديبية.

تفضلوا السيد -العضو- بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 سبتمبر 2021

عبد الحكيم بلعابد
وزير التربية الوطنية

10 - السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التربية الوطنية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 73 من القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني، أن طرح على مسامعكم السؤال الكتابي التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام،

في إطار مساعي قطاعكم الوزاري الساعي إلى تحسين مردود القطاع التربوي ومتابعة أداء الولايات لتقديم خدمات عمومية أحسن، وقصد مسايرة هذا التوجه بمراعاة تحسين ظروف موظفي القطاع بتسوية جميع الملفات العالقة وتصفية المخلفات ذات الأثر المالي لأجل تحسين الأداء التربوي، وبالتالي تحصيل مستوى علمي ومردود أفضل، وفي هذا السياق يعاني موظفو قطاع التربية لولاية الجلفة من عدم تسوية وضعياتهم المالية العالقة الناتجة عن مختلف الترقيات في الرتب والدرجات والمنح العائلية والتوظيف، منذ سنوات ماضية متراكمة، والتي بلغت 2.400.008.655.93دج، كما أن القطاع يعاني كذلك من عدم استقرار المدراء والأمناء العامين ومختلف رؤساء المصالح المتعاقبين على مديرية التربية بالولاية مما يعد سببا في تأخر تسوية تلك الملفات العالقة وكل هذا أسفر عن نتائج الامتحانات النهائية خلال السنوات الماضية وجعل الولاية تتذيل ترتيب الولايات.

- وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات المواطنين وموظفي قطاع التربية بالولاية نتوجه لكم بالسؤال التالي:

- ماهي الإجراءات المتخذة من أجل تمكين الموظفين بقطاعكم بولاية الجلفة من تسوية وضعيتهم المالية لمختلف الترقيات؟

- ماهي الإجراءات المتخذة لتأطير مصالح المديرية بالكفاءات وذوي الخبرة في التسيير حسب المناصب والتخصصات، بدل تكليف الأساتذة بمسؤوليات ليست من مهامهم؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 25 نوفمبر 2020

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم من خلال سؤالكم الكتابي بطرح انشغال يتعلق ببعض القضايا الخاصة بقطاع التربية لولاية الجلفة،

ونحن إذ نشكركم على اهتمامكم الدائم بقضايا التربية يشرفني أن أوافيكم بعناصر الرد الآتية:

في إطار المتابعة الدورية لوضعية المخلفات المالية العالقة بعنوان سنة 2021 وقصد التكفل الأمثل بجميع المستحقات المالية للمستخدمين التابعين لقطاعنا الوزاري، لاسيما تلك المتعلقة بمخلفات (الترقية في الرتبة، الترقية في الدرجة، المستخلفين والمتعاقدين)، قامت مصالحي بجملة من الإجراءات والتدابير للتكفل بها كليا بعنوان سنة 2021، ولأجل ذلك قامت أيضا بمراسلة مديريات التربية قصد تسريع هذه العملية وتجنب أي تأخير في دفع هذه المخلفات المالية لمستحقيها في أحسن الأحوال.

في هذا الشأن، يجدر التذكير بأن مصالحي قد سبق وأن قامت بتفويض اعتمادات مالية معتبرة بغية التكفل بالمخلفات العالقة بعنوان سنة 2020، لاسيما تلك المرتبطة بوضعيات (الترقية في الرتبة، الترقية في الدرجة، المستخلفين والمتعاقدين)، وهذا بناء على الوضعيات المقدمة من طرف مصالح مديرية التربية وذلك خلال الاجتماع المنعقد على مستوى مصالح مديرية الموارد المالية والمادية، حيث استفادت ولاية الجلفة من اعتمادات مالية معتبرة للتكفل بهذا العجز والمسجل بعنوان سنة 2020.

وبالرغم من هذه التراكمات المتأتية من سنوات سابقة، ناهيك عن العجز المسجل بعنوان السنة المالية 2020، إلا أن هذا لم يمنع مصالحي من القيام بالإجراءات الكفيلة والمناسبة وهذا بالتنسيق مع مصالح مديرية التربية للتكفل لاسيما بالعجز المسجل بعنوان سنة 2021، هذا من جهة، وكذا مخلفات السنوات السابقة من جهة أخرى، حيث قامت مصالحي بتفويض اعتمادات مالية إضافية معتبرة للتكفل بهذه العملية خلال شهر ماي الفارط، تتعلق أساسا بالمخلفات العالقة وهي: (الترقية في الرتبة، الترقية في الدرجة، المستخلفين والمتعاقدين)، وهذا بناء على الوضعيات المرسلة من طرف مصالح مديرية التربية لذات الولاية.

في نفس السياق، وحتى يتسنى لناء إنجاز العملية في مواعيدها المحددة والتكفل بجميع هذه المخلفات المالية العالقة بعنوان سنة 2021، تمت مراسلة مصالح المديرية من أجل ضبط جميع الوضعيات الأخرى المتبقية (إن وجدت) وإرسالها بصفة مستعجلة من أجل التكفل بها ولتسويتها في أحسن الآجال.

أما فيما يخص الشطر الثاني من سؤالكم والمتعلق بالإجراءات المتخذة لتأطير مصالح مديرية التربية لولاية الجلفة بالكفاءات وذوي الخبرة في التسيير حسب المناصب والتخصصات بدل تكليف الأساتذة نوافي سيادتكم بتوضيحات ذات صلة على النحو التالي:

إن التعيين في المناصب العليا المرتبطة برئيس مصلحة، رئيس مكتب يخضع لأحكام المرسوم رقم 13-159 المؤرخ في 2013/04/15 الذي يحدد قائمة المناصب العليا التابعة للمصالح الخارجية لوزارة التربية الوطنية وشروط الالتحاق بهذه المناصب وكذا الزيادة الاستدلالية المرتبطة بها.

وانطلاقا من حرص دائرتنا الوزارية على إضفاء الشفافية واحترام مبدأ الاستحقاق في تبوء مناصب المسؤولية وفتح الآفاق أمام كفاءات القطاع المؤهلة والاستغلال الأمثل لها وتمكينها من شغل هذه المناصب، بناء على معايير الجدارة والكفاءة والنزاهة والالتزام، بادرت إلى تصميم نظام معلوماتي موسوم بـ "ترقية – Tarquia" قدم من خلاله جميع الموظفين الراغبين في الترشح لهذه المناصب طلباتهم.

وعلى غرار جميع مديريات التربية، قامت مصالح مديرية التربية لولاية الجلفة باستغلال النظام المعلوماتي سالف الذكر وباشرت بعد إجراء تدقيق في عمل رؤساء المصالح والمكاتب وتشخيص مكامن سوء التسيير بعملية تغيير لمن ثبت تقصيره أو قصوره وكذا تعيين لشغل المناصب التي كانت شاغرة، وقد أسفرت العملية إلى غاية اليوم إلى تعيين رؤساء مصالح ورؤساء مكاتب مع الإشارة أن أغلبهم حاصل على شهادة الدكتوراه أو شهادة ماستر.

تفضلوا – السيد العضو – بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 سبتمبر 2021

عبد الحكيم بلعابد
وزير التربية الوطنية

11 – السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التربية الوطنية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 73 من القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 25

أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني، أن طرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

معالي الوزير؛

بعد التحية والاحترام؛

قصد توفير الظروف الملائمة للتمدرس، تعاني متوسطة المجاهد سليمان عميرات بولاية الجلفة من عديد النقائص أعاقت التمدرس بالمؤسسة، للعلم أن هذه المتوسطة محولة وكانت عبارة عن مرقد تابع للثانوية المجاورة (الشهيد شريف بلحرش) وهذه النقائص نذكرها فيما يلي:

– توقف التدفئة المركزية بالمؤسسة، حيث عرفت عملية ترميم منذ سنة وتوقفت الأشغال دون استكمالها لأسباب غير معروفة.

– تعرف 06 حجرات تسرب مياه الأمطار مما يتطلب إعادة إنجاز الكتامة بها.

– نقص التجهيزات المختلفة بالمؤسسة، كما تعرف اكتظاظا بالأقسام.

– انعدام مطعم مدرسي، رغم وجود تلاميذ معوزين وفقراء.

– تحتاج المؤسسة إلى إعادة تهيئة الساحة والطلاء وإعادة البلاط للأقسام والإدارة.

– نقص العمال والأساتذة لاسيما مواد الرياضيات والفرنسية والإنجليزية.

من جهة أخرى، تعرف عملية توزيع الكتب المدرسية عبر المؤسسات التربوية ببلدية مسعد ولاية الجلفة توقفا بسبب عزوف الأولياء عن اقتنائها بسبب حالة العوز والفقر حيث كان هؤلاء يستفيدون من المنحة المدرسية ومجانية الكتب، لكن هذه السنة تم إقصاؤهم من المنحة مما حرمهم في نفس الوقت من مجانية الكتب المدرسية.

– وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات أولياء التلاميذ بمتوسطة المجاهد سليمان عميران بولاية الجلفة وأولياء التلاميذ عبر المؤسسات التربوية بمسعد، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– ماهي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات أولياء التلاميذ بمتوسطة المجاهد سليمان عميرات، المتمثلة في النقائص المبينة أعلاه؟

– هل هناك إمكانية للترخيص من طرف المصالح الوصية لاستفادة أولياء التلاميذ المعوزين الذين تم إقصاؤهم من المنحة،من مجانية الكتب لتمكين أبنائهم من الدراسة، وفقا للنصوص المعمول بها؟

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام

الجزائر، في 15 ديسمبر 2020

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم بطرح سؤال كتابي يتعلق ببعض الانشغالات الخاصة بمتوسطة سليمان عميرات – ولاية الجلفة، ونحن إذ نشكركم على اهتمامكم الدائم بقضايا التربية، يشرفني أن أوفيكم بعناصر الرد الآتية:

1 – بخصوص التدفئة المركزية:

لقد عرفت التدفئة المركزية بهذه المؤسسة عطلا نتيجة لاهتراء القنوات بسبب قدمها، وقد تم إصلاحها بصفة استعجالية خلال شهر جانفي 2020، وخلال نفس السنة تم برمجة عملية لتجديد المدفئة المركزية ولواحقها مع تهيئة الساحة، حيث أنجزت هذه الأشغال واستلمت بتاريخ 2021/01/31، والتدفئة حاليا تشتغل بصفة عادية.

2 – ترميم الكتامة: تم إعداد بطاقة تقنية من طرف المصالح المختصة بالتجهيزات العمومية للدائرة في شهر جويلية 2021، بعد تسجيل تدهور للكتامة بستة (6) أقسام والجناح الإداري بمساحة إجمالية تقدر بـ 800م2، وتم برمجة الأشغال للتكفل بها في إطار عمليات الترميم اللاحقة.

3 – التجهيزات المختلفة: استفادت المؤسسة سنة 2021 بحصة من التجهيزات المدرسية.

4 – الإطعام المدرسي: لا يمكن بناء نصف داخلية بالمتوسطة بسبب انعدام الوعاء العقاري.

أما بخصوص الشطر الثاني من سؤالكم، والمتعلق بإمكانية استفادة أولياء التلاميذ المعوزين الذين تم إقصاؤهم من الحصول على المنحة المدرسية للاستفادة من مجانية الكتب المدرسية، فيبقى خاضعا للنصوص والإجراءات التنظيمية السارية.

تفضلوا – السيد العضو – بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 سبتمبر 2021

عبد الحكيم بلعابد
وزير التربية الوطنية

12 – السيد عبد الكريم قريشي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق

السيد الوزير،

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 21 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يسعدني أن أرفع لسيادتكم سؤالا كتابيا التالي نصه:

لقد أكدتم أثناء زياراتكم الميدانية لبعض الولايات، وكذلك أثناء مناقشة المشروع المتعلق بمظاهرات 8 ماي 1945 بمجلس الأمة يوم 29 جوان 2020، أن هناك مشاريع أخرى لأيام وطنية سترى النور قريبا، ولكن ونظرا لتأخر ذلك، نتساءل ماهي مشاريع القوانين المتعلقة بالأيام الوطنية التي سوف تقدمها وزارتكم؟ ومتى يكون ذلك؟

تفضلوا، السيد الوزير، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 فيفري 2021

عبد الكريم قريشي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المشار إليه بالمرجع، والمتعلق بمشاريع القوانين المتعلقة بالأيام والأعياد الوطنية التي سوف تقدمها وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، بداية، يشرفني أن أعرب لكم عن الشكر الجزيل على الاهتمام الذي تولونه لهذا الموضوع المرتبط بأحد المهام الأساسية التي يضطلع بها قطاع المجاهدين وذوي الحقوق وهو الحفاظ على الذاكرة الوطنية وترقية التراث التاريخي والثقافي المرتبط بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني والعمل على نقل التاريخ وتبليغه للأجيال الناشئة، عرفانا وتقديرا لما قدمه أسلافنا من تضحيات، ووفاءً لأرواح الشهداء الأبرا ر وتضحيات المجاهدين الأخيار، بتخليد ذكراهم وتمجيد مآثرهم وصون كرامتهم.

وفي هذا الصدد، شرع قطاعنا الوزاري في إعداد مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تكفل له القيام بهذه المهمة النبيلة والشريفة، ومن بينها إعداد مشروع تمهيدي لقانون يتعلق باعتماد أيام وطنية مرتبطة بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطنين والذي تم من خلاله جمع كافة الأيام الوطنية المعتمدة بموجب نصوص قانونية متفرقة، إضافة إلى إدراج تواريخ تخلد لذكريات رموز وأبطال ومحطات وأحداث مرتبطة بفترة المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني، واعتمادها كأيام وطنية.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع النص هو قيد الدراسة على مستوى المصالح المختصة التابعة للأمانة العامة للحكومة، ويعمل القطاع على إثرائه ليأخذ مجراه التنظيمي المعمول به.

كانت هذه أهم عناصر الرد على سؤالكم الكتابي.

تفضلوا، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 4 سبتمبر 2021

العيد ربيقة
وزير المجاهدين وذوي الحقوق

13 – السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني، أن أطرح على معاليكم السؤال

الكتابي التالي نصه:

معالي الوزير؛

بعد التحية والاحترام؛

في إطار عمليةالتحسين الحضري وقصد إعطاء الوجه اللائق للولاية باعتبارها ولاية مليونية وتحتاج إلى برامج وفقا لاحتياجاتها، تعاني بعض الأحياء بولاية الجلفة من انعدام التهيئة لاسيما بمدخل الولاية الجنوبي (طريق الأغواط)، حيث بها حركة مرور كبيرة وطريق واحد فقط مما تسبب في الازدحام اليومي في حركة السير، كما أنه لا يعكس الوجه الحقيقي للولاية خلافا للمداخل الأخرى التي استفادت من التهيئة وازدواجية الطريق لتسهيل حركة السير، كما يعاني حي بلغزال العريق والذي به كثافة سكانية معتبرة، لم تمسه إعادة التهيئة أو التأهيل لطرقاته المتدهورة، مما أدى إلى تذمر الساكنة به، وفي هذا الصدد يتطلع سكان الحي لبرمجته ضمن البرامج الممولة من مصالحكم أعلاه لرفع الغبن عنهم وتحسين ظروفهم المعيشية في إطار التحسين الحضري، والحال نفسه لمدخل الولاية الجنوبي الذي يحتاج إلى التهيئة وازدواجية الطريق.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات السكان بهذه الأحياء، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

- ماهي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات المواطنين بهذه الأحياء، وهل هناك برمجة أو تسجيل عملية لإعادة الاعتبار لحي بلغزال في إطار التحسين الحضري، والتهيئة وازدواجية الطريق بمدخل الولاية الجنوبي لتسهيل حركة المرور وسير المركبات وإعطاء وجه لائق للولاية؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 8 جوان 2021

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

أشكركم السيد عضو مجلس الأمة، على إرسالكم المشار إليه أعلاه، والذي تفضلتم من خلاله بالاستفسار عن الإجراءات المتخذة للتكفل بتهيئة بعض أحياء ولاية الجلفة، لاسيما حي بلغزال الذي يتطلع إلى إعادة الاعتبار في إطار التحسين الحضري.

وعليه، يشرفني أن أحيطكم علما أنه فيما يخص عمليات التحسين الحضري، فقد استفادت ولاية الجلفة في إطار مختلف البرامج الممركزة (2010–2021) من أغلفة مالية قدرت بـ 4.89 مليار دج، أين تم تسجيل هذه الأغلفة بنسبة 100٪، حيث مكنت هذه العمليات من التكفل بتهيئة العديد من الأحياء عبر مختلف بلديات الولاية، على أن يتم التكفل بباقي الأحياء التي تعاني عجزا في التهيئة عند توفر الأغلفة المالية اللازمة لذلك ضمن قوانين المالية.

والجدير بالذكر، فإنه في إطار التكفل بمناطق الظل فقد استفادت الولاية من غلاف مالي قدره 250 مليون دج من أجل التكفل بستة (06) مواقع عبر بلديات الولاية، حيث تمت عملية تسجيلها على المستوى المركزي والأشغال في طور الإنجاز.

آملين أننا وفقنا في الإجابة على انشغالكم، تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 8 سبتمبر 2021

محمد طارق بلعريبي
وزير السكن والعمران والمدينة

14 – السيد مولود مبارك فلوتي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق لـ 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني، أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

في إطار عملية إنجاز 300 سكن ريفي ببلدية بني بشير بولاية سكيكدة، قررت السلطات المحلية سنة 2011 اختيار أرضية تقع بمنطقة "العنابات" لاحتضان هذا المشروع، حيث خصصت قطعة تابعة لأملاك الدولة لإنجاز 134 سكن ريفي مع استفادة أصحابها من الإعانات المالية المقررة،

وإنجاز حصتين آخرتين تتكونان من 50 و75 سكن ريفي على التوالي بأرضية تمثل جزءا من المستثمرة الفلاحية رقم 01 المسماة "خزري مولود"، وتم صب الإعانات المالية للمستفيدين من الحصة الأولى (50 سكن) في حينها دون أية مشاكل تذكر، في حين حرم أصحاب الحصة الثانية (75 سكن) من هذه الإعانات المالية إلى غايةاليوم وهذا بقرار من اللجنة التقنية الولائية المختصة المتضمن عدم الموافقة على منحها بناء على رفض وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري اقتطاع موقع المشروع وإلغاء تصنيف الأرضية طبقا لتعليمة السيد الوزير الأول رقم 02 المؤرخة في 12 ماي 2013.

سيدي الوزير الأول،

لقد جاء هذا الرفض بعد تأكيد اختيار أرضية المشروع سنة 2013 ومصادقة اللجنة التقنية الولائية المختصة على ذلك ومباشرة الخطوات الموالية لا سيما:

– منح مقررات الاستفادة من طرف الصندوق الوطني للسكن.

– تثبيت المعالم الأرضية للقطع من طرف مصالح البلدية ومكتب دراسات متخصص.

– استلام رخص البناء من طرف المستفيدين سنة 2015 والشروع في بناء مساكنهم بإمكانياتهم الخاصة.

– تخصيص مبلغ مالي من طرف المجلس الشعبي الولائي سنة 2016 يقدر بـ: 53.580.910.00دج لتهيئة الموقع حيث بلغ الإنجاز نسبة تقارب 100٪.

سيدي الوزير الأول،

كيف يمكن أن يستفيد نفس المواطنين من برنامج للسكن الريفي في نفس الموقع وتحرر الإعانات المالية لمجموعة منهم ويحرم الباقون من هذه الإعانة؟

هل من العدل والإنصاف أن يعامل المستفيدون من الحصتين بطريقتين مختلفتين ويتحمل جزء منهم (75 مستفيدا) عواقب القرارات الخاطئة والارتجالية التي رهنت حياتهم ومستقبل أسرهم بعدما أنجزوا سكناتهم بالاستدانة من الغير، وبيع ما ملكت أيديهم على أمل أن تأتي الإعانات المالية المقررة لصالحهم لتفك كربهم وتقضي ديونهم؟

سيدي الوزير الأول،

السؤال المطروح:

ما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها لتسوية هذه الوضعية وتمكين المواطنين المعنيين من الاستفادة من الإعانات المالية المقررة لهم؟

في انتظار ردكم، تفضلوا، سيدي الوزير الأول، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 25 ماي 2021

مولود مبارك فلوتي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بتقديم سؤالكم الكتابي إلى السيد الوزير الأول بخصوص تمكين المواطنين المستفيدين من مشروع إنجاز حصة 75 سكن ريفي ببلدية بني بشير بولاية سكيكدة من الاستفادة من الإعانات المالية المقررة لهم.

ردا على ذلك يشرفني إفادتكم علما أنه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة مع المصالح المعنية قصد التسوية الإدارية لهذه الوضعية العالقة، لتمكين هؤلاء المستفيدين من الحصول على إعاناتهم بشطريها الأول والثاني، خاصة وأنه تم تسليم رخصة التجزئة من قبل مصالح البلدية وتم التكفل بتهيئة الموقع من طرف البلدية وإنجاز شبكة الصرف الصحي والطرقات والإنارة العمومية والتي بلغت نسبة الإنجاز فيها 90٪، كما تم تسليم رخص البناء للمستفيدين والانطلاق في الأشغال وحصول المستفيدين على قرار الاستفادة من إعانة البناء الريفي، حيث أنهى بعض المستفيدين الطابق الأرضي لمساكنهم.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 9 سبتمبر 2021

كمال بلجود
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

15 – السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير المالية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني، أن أتقدم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

السيد الوزير المحترم،

تبعا لاستفادة بلدية عمورة بولاية الجلفة، في إطار البرنامج القطاعي من مشروع تزفيت الطريق البلدية رقم 14 على مسافة 07 كلم، لإعادة تأهيل هذا الطريق المهترئ الذي يعاني منه سكان المنطقة، إلا أنه وبعد القيام بجميع الإجراءات القانونية المتعلقة بانطلاق المشروع وأثناء المصادقة عليه من قبل لجنة الصفقات بالولاية ظهر خطأ مادي في مقرر التسجيل في المسافة، وتم التحفظ عليه من قبل مصالحكم بالولاية إلى حين تصحيح هذا الخطأ وبقي المواطنون ينتظرون تجسيد هذا المشروع الهام لتحسين ظروف تنقلهم باعتباره الشريان الوحيد للبلدية.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات سكان بلدية عمورة ولاية الجلفة، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

– ماهي الإجراءات المتخذة لتصحيح هذا الخطأ لتمكين لجنة الصفقات بالولاية من المصادقة على الإجراءات لتجسيد هذا المشروع؛ لرفع الغبن عن سكان البلدية المعنية؟

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 3 نوفمبر 2020

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم بالسؤال الكتابي حول الإجراءات المتخذة قصد التكفل بتصحيح الخطأ الوارد في مقرر تسجيل مشروع تزفيت الطريق البلدي رقم 14 لبلدية عمورة وذلك لتمكين لجنة الصفقات العمومية لولاية الجلفة من المصادقة على إجراءات تجسيد هذا المشروع.

في هذا الصدد، بما أن الأمر يتعلق بمشروع مسجل بعنوان الصندوق الوطني للطرق والطرق السيارة، يشرفني إعلامكم أن هذا الانشغال يقع ضمن اختصاص وزارة الأشغال العمومية.

تقبلوا، سيدي، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 سبتمبر 2021

أيمن بن عبد الرحمان

وزير المالية

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 15 ربيع الأول 1443
الموافق 21 أكتوبر 2021

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587